النساء الفلسطينيّات في إسرائيل

بيبليوغرافيا وصفيّة للأدبيّات الأكاديميّة 2006-1948

إعداد وتحرير

همّت زعبي ونورا بياطرة-ريّان

مدى الكرمل – المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة

النساء الفلسطينيّات في إسرائيل

بيبليوغرافيا وصفيّة للأدبيّات الأكاديميّة
2006-1948

إعداد وتحرير
همّت زعبي ونورا بياطرة-ريّان

مدى الكرمل – المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة

النساء الفلسطينيّات في إسرائيل
بيبليوغرافيا وصفيّة للأدبيّات الأكاديميّة: 1948-2006

إعداد وتحرير
همّت زعبي ونورا بياطرة-ريّان

Palestinian Women in Israel
Annotated Bibliography: 1948-2006

Edited by: Himmat Zu'bi and Nora Biatra-Rayan

ردمك ISBN 965-7308-14-3

إنتاج: هِرمِس – ترجمة وإنتاج – نبيه بشير
تصميم: «مجد» للتصميم والفنون، حيفا

© **حقوق الطبع والنشر محفوظة**، 2007

مدى الكرمل
المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة
شارع الزيتون (اللنبي) 51
ص.ب 9132، **حيفا** 31090
الهاتف: 04-8552035
الفاكس: 04-8525973
mada@mada-research.org
www.mada-research.org

This work was carried out with the aid of a grant from the International Development Research Centre, Ottawa, Canada.

تم تنفيذ هذا العمل بفضل منحة مالية من مركز البحوث للتنمية الدولية في أوتاوا، كندا.

المحـــــتـــــوى

مشروع الدراسات النسويّة	4
مقدّمة	5
منهجيّة المسح	8
1. الاقتصاد وسوق العمل	11
2. التربية والتعليم	21
3. الديمغرافيا والزواج وتنظيم الأسرة	31
4. العنف ضدّ النساء - منظور اجتماعيّ سياسيّ	53
5. المرأة والقانون	83
6. المرأة والسياسة	91
7. الهُويّة والجنسويّة والواقع الاجتماعيّ والقوميّة	97
8. إصدارات منظمات نسويّة ومؤسّسات أخرى	131
قائمة الأدبيّات البيبليوغرافيّة	149

مشروع الدراسات النسويّة

من نحن؟ نحن مجموعة من الباحثات الفلسطينيّات، أخذن على عاتقهن بناء وتطوير مشروع بحثي نسوي يتناول قضايا الجنوسة ومكانة المرأة الفلسطينيّة من زواياها وجوانبها المختلفة. من هنا، يضع المشروع نصب عينيه تشجيع ودعم الباحثات والباحثين لإجراء الأبحاث التي تتناول واقع المرأة وعلاقات الجنوسة في المجتمع الفلسطيني داخل دولة إسرائيل، وذلك من منظور فلسطيني ذاتي، وما بعد استعماري، ونقدي. من ناحيّة، سيقوم هذا منظور ضمن ما سيقوم به بالكشف عن آليات القمع والدور الذي تلعبه الدولة – كدولة صهيونيّة استعماريّة في تأبيد وترسيخ واقع المرأة المتدنّي. ومن ناحيّة أخرى، سيقوم هذا المنظور بالكشف عن آليات الاضطهاد والدور الذي يلعبه النظام البطركي ومؤسّساته وعن التحالفات التي تتم بينهما في ترسيخ قمع المرأة ومكانتها المتدنّيّة.

إضافة إلى ذلك، يهدف المشروع إلى إماطة اللثام عن احتياجات النساء وعن حقوقهن وما تملّكن من مقدرات مقاومة يمكن أن تتحدّى الخطاب والسياسات المهيمنة، سواء كان هذا على صعيد الدولة، والمجتمع أم على الصعيد الدولي العام.

يأمل مشروع الدراسات النسويّة في مدى الكرمل بتكوين وبلورة مجموعة من الباحثات والأكاديميّات يكون بمقدورهن إجراء الأبحاث، إضافة إلى تدريب وتدريس الأفراد والطواقم المهتمّة بالموضوع والتعاطي في قضايا جنوسيّة حيويّة ومركزيّة تجري على أرض الواقع وعلى أرض العمل والنشاط الميداني.

مقدّمة

أقيمت وحدة الدراسات النسويّة، في مركز مدى الكرمل، ضمن مساعيه لتشجيع البحث التطبيقيّ والنظريّ حول المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل، وبخاصة في ما يتعلّق بقضايا النساء. ارتكزت نقطة البداية على الاقتناع بضرورة وجود مركز أبحاث نسويّ فلسطينيّ مستقلّ، يعمل على إنتاج معرفة حول أوضاع النساء الفلسطينيّات، ويملأ فراغًا معرفيًّا كانت بدايته مع النكبة وقيام دولة إسرائيل عام 1948.

كان عام 1948 نقطة مفصليّة في حياة الشعب الفلسطينيّ، حيث فُجع مجتمع بكامله، وكانت ثمّة محاولة محو لذاكرة متراكمة لشعب، ولم يعد اعتبار الوجود المتواصل للمجتمع الفلسطينيّ واقعًا مسلَّمًا به، إذ تغيّر الوضع السياسيّ والاجتماعيّ للفلسطينيّين داخل «حدود الهدنة»، إذ تحوّلوا قسرًا إلى مواطنين في دولة إسرائيل بعد عزلهم الجغرافيّ والسياسيّ والثقافيّ عن بقية أجزاء الشعب الفلسطينيّ وسائر الشعوب العربيّة.

في هذه المرحلة، لن نقوم بالتوقّف عند جميع إسقاطات النكبة وآثارها وقيام دولة إسرائيل على أثرها، بل نودّ الإشارة إلى أنّ أحد الإسقاطات المتعلّقة تعلّقًا مباشرًا بهذا الإصدار تَمثَّلَ في محاولة القضاء على الحياة الثقافيّة، ومنع تطوّر مؤسّسات وأُطر أكاديميّة فلسطينيّة مستقلّة، تقوم ببحث المجتمع الفلسطينيّ بأعين فلسطينيّة، وهو ما أدّى، في ما أدّى، إلى حقيقةٍ مؤدّاها أنّ معظم الكتابات التي صدرت عن االفلسطينيّين في دولة إسرائيل، بعامّة، والنساء بخاصّة، خضعت غالبًا، في الأساس، لمعايير وتعريفات المؤسّسات الإسرائيليّة -الأكاديميّة منها وغير الأكاديميّة.

تبغي وحدة الدراسات النسويّة إنتاج المعرفة المضادّة للمعرفة المهيمنة، واستثمارها لطرح فكر نقديّ مرتكز على ميزات مجتمعنا التاريخيّة الاجتماعيّة الاقتصاديّة والجيو-سياسيّة، وينسجم مع تجاربنا النسويّة الخاصّة، ويحاول مقارعة طروحات البحوث النابعة من الفكر المستعمِر والمحتلّ المهيمن، بما في ذلك الأكاديميّة الإسرائيليّة والغربيّة المستشرقة في ما يتعلّق بقضايا الفلسطينيّين الذين تمكّنوا -رغم الصعوبات- من البقاء في بلادهم في حدود 1948 بعد النكبة، ولا سيّما تلك المتعلّقة بقضايا الجنوسة ومكانة المرأة الفلسطينيّة من زواياها وجوانبها المختلفة.

يتميّز المشروع بتشجيعه ودعمه للباحثات والباحثين على إجراء أبحاث تتناول واقع المرأة وعلاقات الجنوسة في المجتمع الفلسطينيّ داخل دولة إسرائيل، وذلك من منظور فلسطينيّ نسويّ ذاتيّ ينطلق من أطر تحليليّة نقديّة، كالأُطر ما بعد الاستعماريّة والتفكيكيّة وأخرى بديلة. كذلك تتوخّى الدراسات، التي تتّخذ هذا المنظور أساسًا لها، الكشفَ عن آليّات القمع والدور الذي تقوم به الدولة -كدولة صهيونيّة استعماريّة- في استغلال واقع المرأة المتدنّي وترسيخه. إضافة إلى ذلك، سيحاول المشروع الكشفَ عن آليّات الاضطهاد والدور الذي يقوم به النظام البطركيّ ومؤسّساته، وعن التحالفات التي تجري بينهما -بين الدولة والنظام البطركيّ- في ترسيخ قمع المرأة ومكانتها المتدنّية.

إنّ توفير وتجميع مختلف المعلومات حول النساء الفلسطينيّات مواطنات دولة إسرائيل يُعتبران من أهمّ مَرامي المشروع، وهي محاولةٌ منّا المساهمةَ في كشف واقعنا كنساء نواجه أنواعًا متعدّدة من الاضطهاد والقمع والتمييز، بغية تطوير هذه المعرفة وتوظيفها واستثمارها في عمليّة التغيير الاجتماعيّ، ومساهمة منّا في فهم الواقع الجنوسيّ ولوضع حدّ للاضطهاد والقمع الواقعين على المرأة على أشكالهما المختلفة، وتحقيق المساواة بينها وبين الرجل. ومن هنا، بادرت القائمات والقائمون على المشروع باقتراح مشروع البيبليوغرافيا الوصفيّة للأدبيّات والكتابات الأكاديميّة والبحثيّة حول النساء الفلسطينيّات مواطنات دولة إسرائيل.

يرمي مشروع البيبليوغرافيا إلى جمع الأدبيّات الأكاديميّة التي كتبت عنّا ومنّا ومسحها، كي نضع بين أيدي المعنيّات والمعنيّين مصدرًا واضحًا وكاملاً، قدر المستطاع، لأشكال المعرفة المختلفة التي جرى إنتاجها في الأطر الأكاديميّة المختلفة، حتّى اليوم، وبما يتيح الفرصة للمعنيّات/ين بتطوير وتوظيف هذه المعرفة وتسهيل عمليّة اختيار المواضيع التي لم يُتطرَّق إليها بحثيًّا، وذلك إيمانًا من القائمات على المشروع بأنّ الوعي لأشكال المعرفة القائمة وحُسن استخدامها وتطويرها هما الأساس للفكر النسويّ الفلسطينيّ المقاوِم لجميع صور القمع الواقع على المرأة الفلسطينيّة في إسرائيل من قمع ذكوريّ، واجتماعيّ، واقتصاديّ، وسياسيّ.

يأتي هذا المسح للأدبيّات خدمةً للتساؤلات حول ماهيّة المعرفة التي أُنتجت حتّى لحظة إصدار هذا المسح وهُويّة منتجيها، ممّا يُلقي الضوء على الرؤى النسويّة وغير النسويّة على اختلافها وأنواعها للحياة الاجتماعيّة والسياسيّة للمرأة الفلسطينيّة في إسرائيل. لقد حاولنا، في هذا الإصدار، الحفاظَ على التوجّهات البحثيّة للباحثات والباحثين الذين/ اللواتي كتبوا/ كتبن عنّا، ابتغاءَ نقل صورة واقعيّة، قدر المستطاع، عن أنواع المعرفة والمنتوج البحثيّ التي أنتجتها الأكاديميّة الإسرائيليّة والغربيّة، وفي المقابل، المحاولات الجديدة والمقاوِمة للكتابات الأكاديميّة الناتجة عن الأكاديميّات والأكاديميّين الفلسطينيّين، وكذلك عَن مؤسّسات مجتمعنا الأهليّة، لطرح بعض الإضاءات وإتاحة المجال لباحثاتنا وباحثينا اختيار توجّهات معرفيّة مختلفة/ مقاوِمة لدراسة مجتمعنا الفلسطينيّ بأعين فلسطينيّة.

ممّا تجدر الإشارة إليه أنّ مشروع تجميع البيبلوغرافيا واجه عدّة تحدّيات وصعوبات، منها: عدم التمكّن من الوصول إلى جميع الإصدارات؛ الصعوبة في تبويب المواضيع لأنّ الكثير منها تتداخل؛ الصعوبة في تلخيص دراسات تناولت مستويات تحليليّة مختلفة؛ وغيرها. بَيْدَ أنّنا نرى هذا المنتوج خطوة أولى، على أمل تحسين المنتوج مع كلّ خطوة جديدة نأخذها، وكلّ مشروع نقوم به.

لقد حاولنا، عبْرَ التبويب في هذا الإصدار، التسهيلَ على الباحثات والباحثين التعامل مع الأدبيّات الأكاديميّة بحسب المواضيع، إلاّ أنّ هذه المهمّة لم تكن يسيرة -كما أشرنا في ما سبق-؛ فنحن نعي أنّ الكتابات التي تبحث ظواهر العنف ضدّ النساء -على سبيل المثال لا الحصر- لا تتطرّق إلى المكانة الاجتماعيّة للنساء الفلسطينيّات فحسب، بل قد تقوم بالكشف عن دور أجهزة السلطة والدولة في هذه الظاهرة. كذلك الأمر في ما يتعلّق بالمكانة الاقتصاديّة للنساء، وأنماط العمل، فقد تكشف هذه الأبحاث سياسات الدولة ودورها في إعاقة التنمية لدى المجتمع الفلسطينيّ بعامّة، والنساء بخاصّة. فهنا نرى أنّه ثمّة حاجة إلى توضيح أنّ غالبيّة المواضيع والأبواب المُدْرَجة في هذا الإصدار جاءت للتسهيل على القارئ/ة، لا للتقييد.

ختامًا، لا بدّ من كلمة شكر نوجّهها إلى كلّ من ساهم في هذا الإصدار، نستهلّها بشكر د. نادرة شلهوب-كيفوركيان (مديرة برنامج الدراسات النسويّة في «مدى الكرمل») التي لولا مرافقتها وإرشاداتها الأكاديميّة ودعمها الشخصيّ لمُعِدّات هذا الإصدار، لما كان هذا الإصدار ليكتسب حلّته النهائيّة هذه. كما نودّ تقديم شكرنا إلى جميع أعضاء اللجنة التوجيهيّة لبرنامج الدراسات النسويّة للملاحظاتهنّ القيّمة، ولمساعدتهنّ لنا في تغطية أكبر مجموعة ممكنة من الكتابات الأكاديميّة ذات الصلة، ونخصّ بالذكر الزميلات عرين هوّاري وجنان عبده. وأخيرًا، نتقدّم بشكرنا الجزيل إلى طاقم «مدى الكرمل» الإداريّ، الزميلة إيناس عودة-الحاجّ، المديرة المساعدة، والزميلة ألين مرشي، على مساندتهما ومرافقتهما لنا في كلّ الأمور المتعلّقة بإنتاج هذا الإصدار.

لقد عملنا جاهدات على تغطية كلّ الكتابات الأكاديميّة التي تتعلّق بالنساء الفلسطينيّات مواطنات دولة إسرائيل، النسويّة منها وغير النسويّة؛ ورغم هذا، من المحتمل أن نكون قد أغفلنا بعضها سهوًا، فعذرًا سلفًا، ونرجو من القارئات العزيزات والقرّاء الأعزّاء تقبّل اعتذارنا ولفت نظرنا إلى الإسهامات الأكاديميّة ذات الصلة والتي لم تظهر في هذا الإصدار، وإرسال الملاحظات والاقتراحات خطّيًّا على البريد الإلكترونيّ: Mada@mada-research.org.

همّت زعبي ونورا بياطرة-ريّان

منهجيّة المسح

يرمي هذا المسح إلى تغطية ومسح الأدبيّات التي صدرت في السنوات الـ 59 الأخيرة، شاملاً الأدبيّات الصادرة باللغات العربيّة والإنجليزيّة والعبريّة، المنشورة في البلاد والخارج. من هنا يمسح هذا البحث كلّ ما تمكّنّا من الحصول عليه من إصدارات وأدبيّات أكاديميّة، من كتب أو أبحاث أو مقالات، وإصدارات المؤسّسات الأهليّة NGO's في كلّ ما يتعلّق بالنساء الفلسطينيّات في إسرائيل بدءًا من العام 1948.

لقد حُدّد العام 1948 -عام النكبة- نقطةَ بدء هذا المسح، لكون هذا العام علامة فارقة في حياة الشعب الفلسطينيّ بعامّة، والفلسطينيّين في دولة إسرائيل بخاصّة، إذ يتعذّر تفسير التاريخ، والهويّة، وفي الكثير من الحالات القضايا الاجتماعيّة الحياتيّة للفلسطينيّات/ين، دون الإشارة إلى النكبة -كما أشرنا في المقدّمة.

قمنا بداية بالبحث عن الأدبيّات التي تتطرّق إلى النساء الفلسطينيّات. وقد عملت مُعدّات هذا الإصدار على تجميع وتلخيص مجموعة من الكتابات، إذ قامت همّت زعبي بجمع وتلخيص الأدبيّات الصادرة باللغتين العربيّة والعبريّة، بينما قامت نورا بياطرة-ريّان بجمع ومسح الأدبيّات الصادرة باللغة الإنجليزيّة وتلك الصادرة عن الجمعيّات الأهليّة. بداية فوجئنا بالكمّ الهائل من الإصدارات التي تتضمّن عناوينُها أو مقدّماتُها التعبيرَ «النساء الفلسطينيّات». وما إن قمنا بالقراءة الأوّليّة لهذه الأدبيّات، حتّى اكتشفنا أنّها -بمعظمها- لا تعرّف النساءَ الفلسطينيّات في إسرائيل على أنّهنّ نساء فلسطينيّات، بل تحدّد تعريف «نساء فلسطينيّات» على أنّهنّ فلسطينيّات من الأراضي المحتلّة عام 1967، أو فلسطينيّات من الشتات، مهمّشةً بذلك هُويّةَ وتاريخَ وتجربةَ الفلسطينيّة التي عانت آثار النكبة، وبقيت أقلّيّةً في وطنها. إنّ هذا التهميش يثير التساؤلَ حول تأثير تجزئة القضيّة الفلسطينيّة على الهُويّة الفلسطينيّة وعلى كيفيّة دراسة وتأطير المرأة الفلسطينيّة. كذلك يناقش ويتحدّى قدرةَ التعريفات والكلمات على خلق واقع جديد وهُويّات جديدة، ويؤكّد دَورَنا كباحثات في مجتمع عانى ويعاني الاحتلال والاستعمار، لا احتلال واستعمار الأرض فحسب، إنّما كذلك احتلال واستعمار المنتوج المعرفيّ في تشكيل وإعادة تشكيل هُويّتنا النسويّة داخل الفضاء الفلسطينيّ أوّلاً، والعالميّ ثانيًا.

المصطلحات واختيار التعريفات

واجهنا بعض الإشكاليّات في توجّهات بعض الباحثين/ات التي تنبع من منطلقات استشراقيّة. وينعكس هذا في المصطلحات المستخدمة في تعريفنا، كفلسطينيّات وفي التوجّهات البحثيّة، نشير في ما يلي إلى بعضها وإلى الطرق التي اتّبعناها للتعامل معها.

تُعتبَر اللغة نظامًا ترميزيًّا للتواصل والتعبير عن الأفكار، وللوصف والإشارة. يشير إدوارد سعيد، في مقدّمة كتابه «الاستشراق»، أنّه في أيّ مثال من اللغة المكتوبة ليس ثمّة ما يسمَّى الحضور المُوْصَل، بل إعادة حضور، أو إعادة تقديم /تمثيل. فاختيار الكثيرين من الباحثين/ات اليهود، وبعض الباحثين والباحثات العرب، تعريفَنا كَـ «عرب إسرائيليّين» أو «العرب في إسرائيل» له دلالات سياسيّة، وليس الأمر اختيارًا عفويًّا اعتباطيًّا؛ فللتمثيلات أغراض، وهي ذات فاعليّة -في معظم الأحيان- وتحقّق مَهمّة أو أكثر، كما يخبرنا إدوارد سعيد. ومن وجهة نظرنا، يمثّل استعمال هذه المصطلحات إحدى الآليّات التي تعمل، بواسطتها، المؤسّسةُ الأكاديميّة -في هذه الحالة- على تشويه هُويّتنا وتاريخنا.

كذلك الأمر في ما يتعلّق بالتعامل الفئويّ، إذ قامت مجموعة من الباحثين بتحديد هُويّتنا بناءً على انتماءاتنا الدينيّة، ممارسين سياسة «فرّقْ تَسُدْ» التي تتّبعها المؤسّسة الإسرائيليّة.

ومع هذا، وكما ذكرنا آنفًا، حاولنا قدر المستطاع تلخيصَ ونقل توجُّه الباحثين/ات الأكاديميّ دون تفسيره، وذلك لكون الكتاب الذي بين أيديكم كتابًا وصفيًّا لا تحليليًّا. وعلى الرغم من ذلك، قمنا بتوحيد بعض التعريفات والمصطلحات، وهو ما استدعى تبديل بعض العبارات والمفردات المستخدَمة في الكتابات الأصليّة.

كما أشرنا سابقًا، الكثير من كتابات الباحثين/ات اليهود، وبعض الباحثات/ين العرب، أشارت إلى المواطنين الفلسطينيّين في إسرائيل من خلال تعابير على غرار «عرب إسرائيليّين» أو «عرب دولة إسرائيل»، أمّا نحن فاخترنا (لكوننا ننتمي إلى الأمّة العربيّة وإلى الشعب الفلسطينيّ، ولكوننا في الواقع -وإن رسميًّا- نحمل الهُويّة الإسرائيليّة) أن نعرّف أنفسنا كعربيّات فلسطينيّات مواطنات في إسرائيل، وآثرنا أحيانًا الإشارةَ إلى هذا التغيير في الهوامش. أمّا في ما يتعلّقَ بالأبحاث والأدبيّات التي أشارت إلينا، من باب التفرقة، كفئات مسلمة ومسيحيّة ودرزيّة، وعلى الرغم من وعينا خطورةَ مثل هذه الاستعمالات والفرضيّات الأيديولوجيّة القائمة خلفها، فقد

آثرنا الاحتفاظ بها وذكرها في التلخيصات، حفاظًا منّا على وضع المعلومات كما وردت في الأصل، ولكنّنا قمنا بحذف كلمة «فئة».

كما ذكرنا سالفًا، قمنا بتقسيم الأدبيّات التي شملها المسح إلى عدّة مواضيع، وذلك لتسهيل عمل الباحثات\ين وطلبة مؤسّسات التعليم العالي المهتمّين بدراسة أحوال وقضايا النساء الفلسطينيّات في إسرائيل أينما وُجدوا. ورغم أنّ هذا المسح هو مسح وصفيّ وتلخيصيّ للأدبيّات القائمة في هذا المجال، نأمل أن نتابع العمل على إصدار أشمل وأوسع نطرح عَبره وجهةً تحليليّة ونقديّة لهذه الأدبيّات، لِما في ذلك من أهمّيّةً بالغة من حيث رصد النقص في الأبحاث التي أصدرت، والحاجة إلى كتابات في قضايا لم تُبحَث حتّى الآن.

الاقتصاد وسوق العمل

سنيّة أبو رقبة

مكانة المرأة العربيّة في سوق العمل الإسرائيليّة

تتناول المقالة مكانة المرأة العربيّة في سوق العمل الإسرائيليّة، والتحوّلات التي فُرضت على المجتمع العربيّ الفلسطينيّ في أعقاب قيام دولة إسرائيل، وبالتالي التغييرات التي طرأت على مكانة المرأة العربيّة الفلسطينيّة.

تدّعي الباحثة أنّ تشريع بعض القوانين إثر قيام دولة إسرائيل أدّى إلى فرض المساواة القانونيّة الرسميّة بين الرجل والمرأة. من بين أهمّ هذه القوانين «قانونُ التعليم الإلزاميّ» الذي أدّى إلى انتشار التعليم بين الفتيات. العامل الإضافيّ التي تراه الباحثة مهمًّا هو خروج الشباب للعمل خارج قراهم الذي أدّى إلى زيادة الاحتكاك بـ«القيم الغربيّة»، وفق ما تقول الباحثة، وفتح مجالات وفرص جديدة أمام المرأة العربيّة (مثل خروجها للعمل). وهنا تضيف، أنّ الأوضاع الاقتصاديّة المتدنّية -بفعل الركود السياسيّ الذي حصل في السنوات 1965-1967- أدّت إلى حصول ضغوط اقتصاديّة فَرضت على العديد من النساء العربيّات الفلسطينيّات الخروجَ والمشاركة في سوق العمل الثانويّ غير المؤهَّل. فعمل المرأة العربيّة الفلسطينيّة ينحصر -في الأغلب- في اشتراكها في فئتين أساسيّتين في سوق العمل: الصناعة والخدمات، أو التدريس والخدمة الاجتماعيّة. وتضيف الباحثة أنّ المشكلة الأساسيّة أمام تشغيل النساء العربيّات الفلسطينيّات تكمن في النقص في أماكن العمل المناسبة، وبخاصّة لدى الأكاديميّات.

وتقول الباحثة إنّ المجتمع العربيّ الفلسطينيّ في إسرائيل يمرّ في مرحلة انتقاليّة من مجتمع تقليديّ إلى مجتمع حديث: «فالمجتمع العربيّ يعيش مرحلة انتقاليّة بطيئة، لكن قويّة ومستمرّة، من مجتمع تقليديّ إلى مجتمع متحضّر، حيث تجتمع فيه مقوّمات ومميّزات تقليديّة ما زال يحافظ عليها، ومقوّمات حضاريّة اكتسبها ويكتسبها». وفي هذه المرحلة، تعاني المرأة العربيّة من صعوبات عدّة في مسيرة التحرّر وتحقيق المساواة، منها فرض مهامّ مضاعَفة، الأولى في المعمل المأجور والثانية في البيت، عدم مساواتها بالرجل من داخل مجتمعها وعدم مساواتها مع المرأة اليهوديّة. وعليه، ثمّة ضرورة لإحداث تغيير في المجال الاجتماعيّ الاقتصاديّ، وفي السياسة العامّة للحكومة ومؤسّساتها.

نبيل خطّاب

الانتماء الإثنيّ ومشاركة الإناث في سوق العمل

Nabil Khattab

Ethnicity and Female Labor Market Participation: A New Look at the Palestinian Enclave in Israel

يندرج هذا المقال في قائمة الأبحاث الكمّيّة، حيث يقوم الباحث بتحليل انخراط النساء الفلسطينيّات في إسرائيل والمنتميات إلى شرائح طائفيّة مختلفة في سوق العمل الإسرائيليّ، وفقًا لمعطيات كمّيّة وإحصائيّة تستند إلى بيانات المسح السكّانيّ الشامل في إسرائيل للعام 1995. يقسّم الباحث النساء بناءً على انتماءاتهنّ الدينيّة: مسلمات؛ ومسيحيّات؛ ودرزيّات.

يتركّز المقال حول التباينات الاقتصاديّة وأنماط العمل المختلفة السائدة بين النساء الفلسطينيّات المنتميات إلى ديانات مختلفة رغم التشابه في الظروف الاجتماعيّة والتاريخيّة والسياسيّة.

يستند الباحث إلى أنموذجين نظريّين يستخدمهما علماء الاجتماع لتحليل أنماط مشاركة النساء من الأقلّيّات في أسواق العمل في الغرب، على الرغم من وعيه لمشاكل هذين الأنموذجين ومحدوديّاتهما في التحليل. يُطلق على الأنموذج الأوّل اسم «أنموذج الفصل» (Enclave Model) ويعني أسواق عمل منفصلة بين الأغلبيّة والأقلّيّة؛ ويحاول الباحث، في هذا المقال، فحص تأثير الفصل على أنماط العمل لدى النساء الفلسطينيّات في إسرائيل. أمّا الأنموذج الثاني، فيطلق عليه اسم الأنموذج الثقافيّ (Cultural Model)؛ وهو الذي يركّز على تأثير التقاليد الثقافيّة الاجتماعيّة على تقسيم الأدوار الاجتماعيّة بين النوعين الاجتماعيّين، وعلى العلاقة بينهما، وعلى الجنسانيّة، وعلى مكانة المرأة والحدود الاجتماعيّة المفروضة على سلوكيّاتهنّ الاجتماعيّة والاقتصاديّة.

يستقي الباحث المعلومات من المسح السكّانيّ الشامل في إسرائيل للعام 1995، ويتطرّق إلى النساء المنتميات للفئة العمريّة 20-64. مجموع النساء 43,914؛ من بينهنّ 34,131 من المسلمات، وَ 6,480 من المسيحيّات، وَ 3,303 من الدرزيّات. المتغيّرات غير المتعلّقة كانت: درجة التديّن؛ الدراسة؛ الحالة الاجتماعيّة؛ عدد الأولاد؛ ومكان الإقامة.

تشير المعطيات إلى أنّ أنماط المشاركة في سوق العمل الإسرائيليّ لدى النساء الفلسطينيّات تتأثّر بعوامل عدّة: الانتماء الإثنيّ والدينيّ؛ مستوى التعليم (وبخاصّة التعليم الثانويّ والتعليم العالي)؛ الحالة الاجتماعيّة؛ الجيل. من خلال ذلك، يستنتج الباحث أنّ مشاركة النساء الفلسطينيّات المسيحيّات أعلى من الأخريات، وذلك بسبب إمكانيّات الدراسة الأكثر توافرًا لديهنّ، ونسبة الولادة المنخفضة مقارنة بالأخريات، وكذلك لوجودهنّ -في الغالب- في منطقة الجليل (منطقة تتوافر فيها إمكانيات العمل أكثر ممّا في منطقة المثلّث والنقب). مع هذا، يشير الباحث أنّه من الأرجح أنّ هؤلاء النساء قد يواجهن العوائق والتمييز إذا قُورنَّ بنساء الأغلبيّة في أسواق العمل اليهوديّة. كذلك تشير المعطيات إلى أفضليّة لدى النساء الدرزيّات على المسلمات، ويفسّر هذا بسببين: الأوّل إنشاء معامل، لرجال أعمال يهود، على مقربة من البلدات الدرزيّة، تستغلّ الأيدي العامل الرخيصة؛ الثاني مساعدات الدولة لرجال أعمال دروز في بناء مصانع في بلداتهم. كما يشير الباحث إلى الصعوبة التي تواجهها النساء عامّة في الحصول على فرص عمل، وذلك بسبب زيادة التنافس بينهنّ وبين الرجال.

قُصارى القول أنّ الباحث يرى أنّه على الرغم من الاختلاف بين المجموعات المبحوثة، فليست ثمّة إشارة قاطعة إلى أنّ هذه الاختلافات تنبع من اختلافات في الخلفيّة الاجتماعيّة للمجموعة. بينما تنبع الاختلافات -على الأرجح- من مزيج من الفصل في سوق العمل والتأثيرات السلبيّة للعيش في مناطق تفتقر إلى فرص العمل وسيطرة الدولة على فرص العمل والاقتصاد. وعليه، يستخلص الباحث أنّه سيستمرّ جهاز التربية والتعليم في إنتاج المزيد من ربّات البيوت المثقّفات، إن استمرّت الدولة في إقصاء السوق العربيّ وعدم تطويره.

أمين فارس

مكانة المرأة العربيّة في سوق العمل

אמין פארס
מעמדה של האישה הערבייה בשוק העבודה

يتناول هذا البحث موضوع تشغيل النساء العربيّات، بوصفه قضيّة اقتصاديّة من الدرجة الأولى، لا مجرّد قضية نسويّة تشغل النساء والنسويّات منهنّ.

في المقدّمة العامّة، يستعرض الباحث أسباب ضعف اقتصاد المجتمع العربيّ، ويشير إلى أنّ السبب المركزيّ ينبع من مَوْضعة القرى والمدن العربيّة في الضواحي وبُعدها عن مركز النشاطات الاقتصاديّة والسياسيّة. ويتّسم هذا الوضع بنسبة بطالة أعلى من معدّل البطالة العامّ، وتعزيز الوظائف والمِهَن التي تندرج في أسفل السلّم المهنيّ في سوق العمل. يؤثّر هذا الوضع على جميع شرائح المجتمع العربيّ، ولا سيّما النساء. يُعَدّ شحُّ مصادر العمل في القرى والمدن العربيّة، وصعوبةُ عمل النساء خارج أماكن سكناهنّ، من العوامل المركزيّة التي تؤثّر سلبًا على مكانة المرأة الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

يرمي البحث إلى فحص مدى انخراط النساء العربيّات في سوق العمل، واقتراح حلول عمليّة لتحسين أوضاعهنّ عَبْرَ استغلال أوسع وأكثر نجاعة لقدرة عملهنّ الكامنة المحتمَلة. ويَخْلص إلى أنّ توسيع دائرة تشغيل النساء من شأنه حتمًا أن يحسّن أوضاع المجتمع العربيّ الاقتصاديّة.

لبلوغ عرض اقتراح حلول عمليّة، يقوم الباحث، في القسم الأوّل من البحث، بالكشف عن مصادر المشكلة، فيخصّص الجزء الأوّل من البحث لشرح واف وشامل لانخراط النساء العربيّات في سوق العمل، يستند إلى استطلاع ميدانيّ وبيانات مستقاة من دائرة الإحصاء المركزيّة في إسرائيل. أمّا القسم الثاني، فيشمل عرضًا وفحصًا لفرضيّات متعلّقة بالعوامل التي تؤثّر على عرض فرص العمل المتاحة للنساء العربيّات، ويفحص قدرة عملهنّ المحتملة وسماتها. كذلك يقوم البحث بالتركيز على النساء العاطلات عن العمل، ويحاول الوقوف على أسباب عدم خروجهنّ للعمل، وعلى نسبة النساء غير العاملات اللواتي كنّ على استعداد للخروج للعمل. أمّا القسم الثالث، فيعرض نتائج البحث والوسائل التي يجب اتّباعها في سبيل تحسين أوضاع تشغيل النساء.

شريحة البحث

يعتمد البحث، في الأساس، على معطيات مفصّلة جُمعت من عيّنة مكوَّنة من 400 امرأة تجاوزت كلّ منهنّ سنّ الخامسة عشرة، معظمهنّ من قرى وتجمّعات عربيّة في الجليل والمثلّث. أُجريَ الاستطلاع في 60 تجمّعًا عربيًّا في الجليل والمثلّث. تمثّل النساء اللاتي جرت مقابلتهنّ نحو 90% من مجموع النساء العربيّات في البلاد، إذ لا يتطرّق البحث، على نحو تفصيليّ، إلى نساء المدن المختلطة والنقب.

بالإضافة إلى معطيات الاستطلاع، يجري استخدام بيانات مستقاة من دائرة الإحصاء المركزيّة الإسرائيلية (بيانات سنويّة واستطلاعات حول القوى العاملة) تشكّل مصدرَ معلومات عامًّا لتقييم أوضاع تشغيل النساء العربيّات وأنماطها في البلاد، وتشكّل مصدرًا لتحديد خصائص شريحة البحث من جوانب مختلفة. جُمعت المعلومات عَبْرَ استمارة مبنيّة، أي موضوعة سلفًا، وُزّعت على أفراد العيّنة.

تشير نتائج البحث إلى وجود انخفاض في استغلال قدرة عمل النساء العربيّات، وتعزيز تشغيلهنّ في مهن ذات أجور منخفضة وظروف عمل صعبة؛ كلّ هذا على الرغم من التحسّن الملحوظ في الرأسمال الشخصيّ لكلّ منهنّ في السنوات الأخيرة. من العوامل التي تعلّل النسبةَ المنخفضة للنساء العربيّات العاملات شحُّ أماكن العمل داخل التجمّعات العربيّة، وعدمُ إتاحة المجال للنساء في الخروج من بلداتهنّ بفعل التقاليد الاجتماعيّة.

أمّا بخصوص العوامل التي تؤثّر على قرار المرأة للخروج والمشاركة في سوق العمل، فيقول الباحث إنّها لا تتشابه مع اعتبارات نساء من أوساط أخرى، ولكنّها لا تختلف كثيرًا، وبخاصّة إذا قورنت بنساء من قوميّات أخرى لها المميّزات الاجتماعيّة والاقتصاديّة نفسها. تشير نتائج البحث إلى أنّ الزواج والأولاد من العوامل المعيقة بالنسبة لعمل المرأة، إذ تقلّ درجة تأثيرها السلبيّة حين تتوافر ظروفٌ خارجيّة مساعدة (كالحضانات -على سبيل المثال)، ودعمٌ معنويّ من محيط المرأة لقرارها الخروج للعمل. درَجة الثقافة وعدد سنوات التعليم هما عاملان لهما تأثيرات إيجابيّة لخروج المرأة للعمل.

لم تكن هنالك فروق كبيرة بين المثلّث والجليل في ما يتعلّق بنسبة عمل النساء، حيث تتشابه نسبتا العمل بين النساء من المنطقتين. ولكن فحص أنماط العمل في كلّ من المنطقتين تشير إلى وجود فروق كبيرة. إنّ لمسألة المَنالية تأثيرين متباينين في المنطقتين؛ إذ وجد أنّ لها تأثيرًا سلبيًّا في منطقة المثلّث، بينما في منطقة الجليل لم يكن لها تأثير، وإن كان ثمّة تأثير فهو عكسيّ. في حين أنّ نسبة النساء العاملات من المثلّث الجنوبيّ أعلى منها في منطقة المثلث الشماليّ، بسبب قرب الأوّل من مناطق عمل مركزيّة في المناطق اليهوديّة، نجد أنّ نسبة النساء العاملات من الناصرة وشفاعمرو (وهما مدينتان تتوافر فيهما أماكن عمل أكثر من القرى) أقلّ من نسبتها في قرى الشمال. ولم يكن هنالك فرق بين نسبة النساء العاملات في القرى والمدن العربيّة.

تدلّ نتائج البحث أنّ النساء غير العاملات يتأثّرن بنفس العوامل التي تؤثّر على قرارات المرأة العاملة بالخروج للعمل. يشكّل الزواجُ، والأولاد، ومعارضة الزوج أو الأهل، وشحُّ فرص العمل في التجمّعات العربيّة، وكذلك عدمُ الإلمام باللغة العبريّة، تشكّل معيقات حيال النساء غير العاملات للمشاركة في سوق العمل. كما تشير نتائج البحث إلى أنّ للأجر المعروض تأثيرًا على قرار المرأة للخروج للعمل، حيث إنّ كثيرات منهنّ يُؤثرنَ عدم المشاركة في سوق العمل على تلقّي أجر منخفض.

يُستدلّ من نتائج البحث أنّ النساء العربيّات يتمتّعن بقدرات ومؤهّلات عالية جدًّا تمكّنهنّ من العمل في وظائف مهنيّة ذات متطلّبات عالية، وبهذا فهنّ يمتلكن القدرة على إحداث تغيير نوعيّ في المبنى المهنيّ.

يختم الباحث بتقديم توصيات، أهمّها:

- توسيع وإضافة أماكن عمل في التجمّعات العربيّة؛
- إضافة مراكز رعاية للأطفال وحضانات، في سبيل فتح المجال أمام الأمّهات للمشاركة في سوق العمل. وذاك أمرٌ من شأنه -هو في حدّ ذاته- أن يوفّر أماكن عمل؛
- العمل على تغيير مفاهيم ذوي الأفكار التقليديّة، عَبْرَ بثّ الوعي بأهمّيّة عمل المرأة، بالشروط الملائمة، لها ولعائلتها وللمجتمع بأكمله؛
- وجوب تشجيع التعليم في أوساط الفتيات، وإقامة مراكز للتأهيل المهنيّ، وتكثيف دورات التأهيل لأعمال حرّة مستقلّة ووظائف إداريّة؛
- زيادة دورات تعليم اللغة العبريّة في إطار التعليم الرسميّ وخارجه؛
- ثمّة حاجة إلى تطوير منبر اقتصاديّ يعبّر عن المصلحة النسويّة، ويعمل في مجال الاقتصاد؛
- وجوب توسيع عمل مكاتب العمل في أوساط النساء، وخاصّة في القرى، ولذا ينبغي افتتاح فروع جديدة في القرى والمدن العربيّة، ولا سيّما الصغيرة منها؛
- للتمكّن من إجراء أبحاث إضافيّة في قضايا النساء والعمل، ثمّة حاجة إلى قاعدة معلومات أشمل من تلك المتوافرة في دائرة الإحصاء المركزيّة؛ إذ هنالك نقص في معطيات تفصيليّة قد تكون القاعدة لتحليل أوضاع العمل والبطالة وعدم المشاركة في سوق العمل، في مناطق واسعة في المجتمع العربيّ.

جودي فيرشتين

نساء من الأقلّيّات: قضايا مهنيّة واجتماعيّة[1]

גודי פיירשטיין

נשים מקבוצות מיעוטים: סוגיות מקצועיות וחברתיות

تكتب الباحثة، جودي فيرشتين، من خلال تجربتها كعضو إدارة في مركز استشارة للمرأة، حيث عملت كمستشارة للتوجيه المهنيّ وموجّهة مجموعات لنساء عاطلات عن العمل من ضواحٍ مختلفة في دولة إسرائيل. تستند الكاتبة في كتابة المقال إلى المشاهَدة وجمع معلومات من خِلال لقاءات ونقاشات داخل المجموعات.

تحلّل الكاتبة من وجهة نظرها المشاكلَ التي تُواجه في مجال العمل كلاً من مجموعات النساء المتديّنات اليهوديّات، والنساء المهاجرات من إثيوبيا، والنساء المهاجرات من الاتّحاد السوفييتيّ سابقًا، والنساء الفلسطينيّات مواطنات دولة إسرائيل،[2] وتتطرّق إلى تحليل الأوضاع الاجتماعيّة لكلّ مجموعة وانعكاساتها على إمكانيّات العمل لدى النساء.

وتقول الكاتبة، في خلاصة المقال، إنّ علينا رؤية مشاكل النساء والصعوبات التي تواجهنا من وجهة النظر الخاصّة لمجموعة انتمائهنّ، وتوصي بحلّ بعض المشاكل التي تستعرضها في المقال، مشيرةً إلى أنّه ينبغي على المؤسّسات الاستنادُ إلى تفضيل مصحّح في مجال الميزانيّات وتطويرُ مشاريع لضمان توفير فرص متساوية لتقدّم النساء المنتميات إلى الأقلّيّات في البلاد.

1. نُشرت هذه المقالة، بداية، باللغة الإنجليزيّة، يُنظر:
Brenner, J. R.; B. Savran and I. Singer (eds.). *Women in the Therapy Space: Writing from CCW*. Ramat Gan: The Counseling Center for Women, 2002.

2. تستعمل الباحثة التعبير «نساء عربيّات».

نوح ليفين-إبشتين وموشيه سميونوف

التحديث والسيطرة: النساء العربيّات في سوق قوى العمل الإسرائيلي

Noah Lewin-Epstein and Moshe Semyonov
Modernization and Subordination: Arab Women in the Israeli Labour-Force

يبحث هذا المقال أنماط الانخراط الاقتصاديّ المختلفة لدى النساء العربيّات الفلسطينيّات في إسرائيل، ويفحص، بصورة خاصّة، مدى تأثير التنمية والقيود البنيويّة الثقافيّة على مشاركة النساء المنتميات لأقلّيّة قوميّة محكومة بالتقاليد والأعراف الثقافيّة، ويعانين -في الآن ذاته- من تبعيّة اجتماعيّة وسياسيّة في سوق العمل، وكذلك التغيّرات المهنيّة التي تتأثّر بالجنوسية.

يبني الباحثان المقال بالاستناد إلى تحليل مقارن شمل 42 منطقة سكنيّة لفئات عربيّة محلّيّة مختلفة. يبدأ الباحثان بدراسة تأثير البنية المحلّيّة لسوق العمل والمبنى الاجتماعيّ للمشاركة في سوق العمل، حيث تدلّ البيانات على أنّ عمل النساء يتزايد مع زيادة أماكن العمل في القطاع الزراعيّ، ويتناقص مع محدوديّة الفرص في سوق العمل الإسرائيليّ. كذلك تتأثّر عمالة النساء سلبيًّا بعوامل اجتماعيّة وثقافيّة، كالإنجاب والانتماء الدينيّ.

كذلك، يحلّل الباحثان الفروق المهنيّة التي تتأثّر بالجنوسية، إضافة إلى تحليلهما كيفيّة تأثّر المهن والنظرة الاجتماعية الإيجابيّة أو السلبيّة إليها بالجنوسية، بحيث أنّه مع ازدياد إقبال النساء على مجال ما من مجالات العمل تنخفض درجة التقدير لهذا المجال، وبالتالي فإنّ النظرة السلبيّة للأعمال اليدويّة والخدماتيّة مرتبطة بانخراط العديد من النساء فيها.

التربية والتعليم

خولة أبو بكر

11 ملاحظة حول الآخر والمساواة والتعدّديّة الثقافيّة

ח'אולה אבו בכר

11 הערות על האחרות, שוויון ורב תרבותיות

يتطرّق المقال إلى جهاز التربية والتعليم في دولة إسرائيل، وتناقش الباحثة الادّعاء الذي يدور حول تعدّديّته الثقافيّة من خلال طرح وتعريف مجدَّد لمصطلحات مثل «الآخر»، وتوجّهات لتقبّل أو رفض الآخر.

تدّعي الباحثة أنّ وظيفة جهاز التربية والتعليم هي مساعدة الفرد في الانتماء إلى مجموعة من خلال تجارب مشتركة بين أفراد المجموعة، وتتطرّق إلى عدم انعكاس هذا التوجّه في جهاز التربية والتعليم الإسرائيليّ حيث لا يجري تقبّل ثقافة الإنسان الفلسطينيّ، المختلفة عن ثقافة الأغلبيّة. يتجلّى أحد انعكاسات هذا التوجّه الأخير، بحسب الباحثة، في تأجيل مسألة معالجة التعدّديّة داخل المجتمع الفلسطينيّ وعدم فرض المساواة داخل شرائحه المختلفة، وكذلك الأمر داخل المجتمع اليهوديّ الإسرائيليّ. وتضيف، في السياق ذاته، أنّ انشغال الأغلبيّة اليهوديّة في مواجهة «تهديد العدوّ الخارجيّ» يمنعها من مواجهة انعدام المساواة داخل شرائح المجتمع اليهوديّ الإسرائيليّ.

تضيف الباحثة، أيضًا، أنّ الأجندة الجماعيّة تضعها، في المعتاد، قلّةٌ من متّخذي القرارات ممّن اكتسبوا الشرعيّة ينتمون إلى ثلاث فئات: أصحاب شخصيّات كارزماتيّة، وذوي ثقافة عليا أو منخرطين في السياسة أو في الجيش، وشخصيّات محافظة وتقليديّة ذات مناصب في المجتمع (كرجال الدين –على سبيل المثال). تجتمع هذه الشروط، بصورة أساسيّة، لدى الرجال من اليهود والعرب، وبالتالي تبقى النساء من المجتمَعَيْن خارج دوائر اتّخاذ القرار. كذلك تشير الباحثة إلى وجود «آخر» داخل كلّ فئة من فئات الجنوسة، فهنالك نساء من المجموعة المهيمنة ينظرن إلى النساء المنتميات إلى مجموعة الأقلّيّة على أنّهنّ «آخر». كذلك، تشير الباحثة إلى دور «الآخر» في ترسيخ وتذويت دونيّته.

تختتم الباحثة مقالها حازمة أنّ الفرضيّة الأساسيّة التي مؤدّاها أنّ جهاز التربية والتعليم في

دولة إسرائيل متعدّد الثقافات هي فرضيّة خاطئة. وتضيف أنّ فلسفة التربية القائمة على منظور تعدّد الثقافات تعتمد -في الأساس- على عدم الحكم على «الآخر»، وعلى أنّه على كلّ مجموعة أن تتعلّم عن نفسها وعن «الآخر»، بعكس ما يحدث اليوم في جهاز التربية والتعليم في دولة إسرائيل. وتدّعي كذلك أنّ التغيير يبدأ في الوعي والعمل الذاتيّ ويتوسّع عندما نسمح للآخر أن يكون مرآة لعنصريّتنا أو للآخر المسيطر علينا بدون وعي منّا. وتضيف أنّ الانتقاد البنّاء ومراجعة الذات يساعدان في تحويل هذه المسألة من اللا وعي إلى الوعي، وأنّ الإيمان بقدرتنا وبقدرة الآخر، رغم اختلافه، على التغيير هو الجسر الذي يُفضي إلى رؤية الآخر كمختلف متساوٍ ومُثْرٍ.

لورين إردريتس وتمار رابابورت

تشكيل الوعي الإثنيّ القوميّ من خلال عمليّة التعلّم الأكاديميّ

Lauren Erdrich and Tamar Rapoport

Elaborating Ethno-National Awareness via Academic Literacy: Palestinian Israeli Women at the University

تستند الباحثتان إلى الإطار النظريّ ما بعد البنيويّ (Post-Structural Theory) بغية تحليل لقاء النساء الفلسطينيّات المواطنات في إسرائيل مع المعرفة الأكاديميّة كمصدر للقوّة والمكانة الاجتماعيّة. تعتمد الباحثتان على الممارسات التي يوظّفها أولئك النساء لاستبعاد المعرفة اليهوديّة الإسرائيليّة البنيويّة المسيطرة ولإعادة إنشاء الجنوسة في الخطاب القوميّ للمجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل.

تنظر الباحثتان إلى الإطار البحثيّ الذي يُطلق عليه اسم «دراسات التعلّم الجديدة» (New Literacy Studies) من زاوية جديدة تتلخّص في معاينة عمليّة التعلّم غير المنهجيّة القائمة في قلب المؤسّسات المسيطرة وكيفيّة توظيفها من قبل الفئات التابعة (Subaltern Groups) لتغيير الخطاب المهيمن. يساهم السجلّ الكمّيّ للباحثات والباحثين في أصول التعلّم المستندة إلى إطار النسويّة ما بعد البنيويّة من خلال الكشف عن كيفيّة تحوّل المشاركة الليبراليّة في الدراسة إلى أداة تمكين، بغية إعادة إنشاء المفاهيم حول النساء في الخطاب القوميّ الإثنيّ.

وهكذا، ومن خلال الممارسات التعلّميّة والدراسيّة للطالبات الفلسطينيّات في الجامعات الإسرائيليّة، فإنّهنّ يضفن بعدًا جنوسويًّا للخطاب الفلسطينيّ. وعلى الرغم من أنّهنّ لا يسمعن صوتًا نسويًّا واضحًا في الأجندة القوميّة، فهنّ -وللمرّة الأولى- يُسْمِعن أصواتهنّ حول الرواية الذكوريّة القوميّة التقليديّة ويعرضنها بصورة مغايرة. وترى الباحثتان مشاركة أولئك الطالبات كنساء من الجيل الأوّل للأكاديميّات كرمز للصورة الحداثيّة للمجتمع الفلسطينيّ، من خلال تعبيرهنّ عن أصواتهنّ كطالبات، لا من خلال أدوارهنّ الاجتماعيّة التقليديّة كزوجات وأمّهات.

تمكّن هذه النظرة المربّين من فهم ردّات فعل الطلاّب والطالبات للمعرفة وللممارسات

الصفّيّة على أنّها ذات أبعاد ودلالات متعدّدة إذا نُظر إليها ضمن إطار الخطابات الصفّيّة غير الهيمنة. وبالنسبة لعلماء الأنتروبولوجيا التربويّة، إنّ فهم كيفيّة تسهيل الدراسة دمْجَ أولئك النساء في الخطاب القوميّ الفلسطينيّ غير الهيمن، هذا الفهم يمثّل نموذجًا لقوّة الدلالات الخارجة عن المنهاج في العمليّة الدراسيّة. ولأنّ الدراسة لدى النساء الفلسطينيّات في إسرائيل جرت في وضع تبعيّ، فإنّ الدراسة في نطاق الخطاب الهيمن تُفضي إلى وعي الطرق التي يمكن للمعرفة من خلالها أن تخلق الهيمنة.

رينا بار كول وعيريت كوففربرج

«تحت المظلّة الرجوليّة»: قصص انتقال من مهنة التدريس إلى وظيفة الإدارة لمديرين ومديرات من «الوسط العربيّ»

רינה בר קול ועירית קופפרברג
"תחת המטריה הגברית": סיפורי מעבר מהוראה לניהול של מנהלים ומנהלות במגזר הערבי

يحاول هذا المقال إلقاء الضوء على ظاهرة الانتقال من مهنة التدريس إلى وظيفة إدارة مدرسة لدى معلّمات عربيّات فلسطينيّات مواطنات دولة إسرائيل، اعتمادًا على قصّتَي امرأتين طلائعيّتين، انتقلتا من مهنة التدريس إلى إدارة مدرسة في نهاية تسعينيّات القرن العشرين. في مقدّمة المقال، تضيف الباحثتان أنّه في بداية التسعينيّات لم تكن هنالك مديرات مدارس عربيّات فلسطينيّات في دولة إسرائيل.

يعتمد البحث منهجيّةَ التحليل الكيفيّ، ويتركّز في تحليل القصص الشفويّة والمكتوبة ضمن السياق التربويّ المهنيّ، ومن وجهة نظر الجنوسية.

يشكّل هذا المقال جزءًا من توجّه بين ثقافيّ يفحص الظاهرة المذكورة في دولة إسرائيل بناء على 120 قصّة -ما بين شفويّة ومكتوبة. يدمج المقال بين اثنين من مجالات المعرفة: الأوّل بحث السيرة المهنيّة، والثاني بحث الخطاب. ينقسم البحث إلى مرحلتين، المرحلة الأولى تحلّل الظاهرة بناء على أربع قصص شفويّة: قصّتَي الامرأتين الطلائعيّتين، وقصّتَي رجلين انتقلا إلى إدارة مدرسة في المنطقة نفسها. ترمي إضافة قصّتَي الرجلين، وفقًا لما تقوله الباحثتان، إلى إبراز خصوصيّة قصّة الامرأتين الطلائعيّتين. والمرحلة الثانية تحلّل قصصًا شخصيّة مكتوبة لتسعة عشر رجلاً وامرأة واقعين في مرحلة الانتقال من مهنة التدريس إلى إدارة مدرسة، وذلك لإعطاء صورة أوضح للظاهرة التي يتناولها البحث.

راحيل هيرتس-لازاروفيتش وتمار شفيرا

تعليم، قيادة وتدعيم- قصّة ثلاث نساء عربيّات

רחל הרץ-לזרוביץ ותמר שפירא
השכלה, מנהיגות והעצמה- סיפורן של שלוש נשים ערביות

المقال جزء من بحث أكبر وأشمل. تعرض الباحثتان في المقال مقدّمة حول مكانة المرأة في المجتمع العربيّ وتناقشان من وجهة نظر الجنوسية مفهوم القيادة التربويّة وإحداث تغييرات من قبل النساء. كما تقومان بعرض مفهوم مصطلحات التدعيم بعامّة، وتدعيم النساء بخاصّة.

يستند البحث إلى منهجيّة التحليل الكيفيّ المعتمدة على قصص حياة. جُمعت المعلومات عَبْر مقابلات معمَّقة مفتوحة مع ثلاث نساء مسلمات. تعرض هذه المقابلات قصص حياة لثلاث نساء، يعملن في سلك التعليم، كلّ منهن احتلت منصبًا اجتماعيًّا مرموقًا بفضل قدراتها الشخصيّة وإيمانها بقدراتها كامرأة لإحداث تغيير على الصعيدين الشخصيّ والاجتماعيّ.

جاء في الختام أنّ المقالة تقوم بعرض قصص لثلاث نساء، كسرت كلّ منهنّ «سقفًا زجاجيًّا» شخصيًّا واجتماعيًّا، وقد أصبحن يمثّلن شخصيّات بارزة في مجتمعهنّ. وتضيف الباحثتان أنّ كلاً من أولئك النساء الثلاث تحمل عقيدةً ما بشأن تدعيم النساء تستند إلى فكر تربويّ نقديّ ونسويّ.

إيتان يسرائيلي

تعليم البالغين في الوسطين العربيّ والدرزيّ

איתן ישראלי
חינוך מבוגרים במגזר הערבי וההדרוזי

يتركّز هذا المقال في تعليم البالغين من الفلسطينيّين في إسرائيل، ويستند كاتبه إلى أبحاث أكاديميّة قدّمها طلاّب عرب في إطار دراستهم في جامعة حيفا.

كذلك يعتمد المقال على نتائج بحث أُجريَ في العام 1978 شمل عيّنة مكوّنة من 152 طالبة مشارِكة في هذه الدورات، معظمهنّ من قرى الجليل الأعلى والغربيّ، ومن قرى بمحاذاة شاطئ الكرمل. يشير الباحث إلى أنّ عينة البحث لا تمثّل جميع النساء البالغات المتعلّمات من الفلسطينيّات في إسرائيل، كونها لا تشمل الطالبات المستكملات لامتحانات البجروت أو/و المشاركات في أُطر تعليميّة أخرى.

جمعت المعلومات بواسطة استمارة تشمل معطيات شخصيّة، ومعلومات عن الدراسة السابقة وأسباب عدم استكمال الدراسة الابتدائيّة و/أو الثانويّة، ومعلومات عن الدورات والتعليم المسائيّ (التي يشاركن فيها حاليًا)، وأسباب ترك هذه الدورات. وثمّة أسئلة إضافيّة تطرّقت إلى تقييمهن الدورات وطرح اقتراحات لتحسينها.

يستعرض الكاتب تطوّر المجتمع الفلسطينيّ في دولة إسرائيل وتطوُّر التعليم للبالغين منهم. في القسم المتعلّق بتعليم النساء البالغات، كتب أنّه، بالرغم من التغيّر الملحوظ الذي طرأ على مكانة المرأة العربيّة منذ قيام دولة إسرائيل، ما زال هنالك فرق شاسع بين هذه المكانة ومكانة الرجل العربيّ. وما زال موضوع تعليم البالغات محصورًا في مجموعات صغيرة وقليلة العدد.

أقامت وزارة التربية والتعليم في إسرائيل، في الخمسينيّات، بعض الدورات التعليميّة في بعض البلدات العربيّة الكبيرة. شملت هذه الدورات تدريبًا مهنيًّا (الخياطة في الأساس، ومواضيع أساسيّة كالحساب والعربيّة والعبريّة). لاحقًا، أضيفت بعض الدورات الأخرى التي تركّزت -في الأساس- في تعليم الخياطة والإدارة المنـزليّة ومحاضرات في المدنيّات واللغات والحساب.

وتشير البيانات إلى أنّ معظم المشارِكات اللواتي دون جيل الثلاثين هنّ عزباوات. نسبة المسلمات

متجانسة مع نسبتهن من المجتمع العربيّ الفلسطينيّ، ونسبة المسيحيّات أقلّ من نسبتهنّ في المجتمع، بينما نسبة الدرزيّات كانت ضعفَيْ هذه النسبة. معظم المشارِكات أنهين الدراسة الابتدائيّة، ونسبة كبيرة منهنّ تركن مقاعد الدراسة في المرحلة الإعداديّة.

تشير النتائج إلى أنّ غالبيّة الأسباب كامنة في عدم استكمال التعليم الرسميّ (الابتدائيّ والإعداديّ والثانويّ)، وفي الصعوبات التعليميّة، وفي الحاجة إلى مساعدة الأمّ في إنجاز المهامّ المنـزليّة والخروج للعمل لمساعدة العائلة ماديًّا.

أشاد معظم المشتركات بأهمّيّة الدورات التي شاركن فيها، وبمساهمتها في توفير إطار اجتماعيّ، لا تربويّ فحسب. تركّزت اقتراحات تحسين الدورات في حاجة المشارِكات إلى اكتساب مهارات لتأهيل المرأة لحياة عائليّة سليمة.

الديمغرافيا والزواج وتنظيم الأسرة

عزمي أبو أحمد، وحافا طبنكين، ودوف شطيمينتس

معلومات ومواقف نساء من قرية كفر مندا في موضوع وسائل منع الحمل وتنظيم العائلة وأسباب كثرة الأولاد

עזמי אבו אחמד, חוה טבנקין, ודב שטינמץ

ידע ועמדות נשים בכפר מנדא בנושא אמצעי מניעה ותכנון משפחה והסיבות לריבוי ילדים

بالرغم من انخفاض عدد الأولاد في العائلة العربيّة الفلسطينيّة في دولة إسرائيل، ما زالت هنالك في قرية كفر مندا عائلات كثيرة الأولاد. يعرض هذا المقال نتائج بحث يفحص أسباب هذه الظاهرة من خلال مقابلات مع 391 امرأة لديها خمسة أطفال أو أكثر بين الأجيال 0-18. جُمعت المعطيات بواسطة استمارة تضمّنت أسئلة شخصيّة، وأسئلة حول وسائل منع الحمل وحول أسباب كثرة الأطفال.

يشير الباحثون أنّ الهدف المركزيّ للبحث هو فحص مدى وجود برامج «تنظيم الأسرة» لدى سكّان القرى من الفلسطينيّين في إسرائيل والوقوف على أسباب كبر عدد الأطفال في العائلة، حيث فحصوا الأسباب التالية: رغبةَ الزوجين؛ العقيدة؛ مستوى المعرفة حول وسائل منع الحمل؛ الوضع الاجتماعيّ الاقتصاديّ؛ مستوى الثقافة؛ أسبابًا اجتماعيّة.

تشير نتائج البحث إلى أنّ ثمّة علاقة مباشرة بين مستوى دراسة الزوج والزوجة وعدد الأطفال في العائلة. معظم النساء يحملن وعيًا لموضوع وسائل الحمل، لكنّهنّ يستعملنها على نحو جزئيّ فقط، بينما جميع الرجال لا يستعملون الواقي خلال العمليّة الجنسيّة. كما تبيّن أنّ استعمال وسائل منع الحمل تجري بعد الحمل السادس أو السابع، أمّا الاستعانة بتقنيّات طبّيّة لربط المواسير المؤدّية إلى المبيض فتجري بعد الحمل العاشر. كما تشير النتائج إلى أنّ وسيلة منع الحمل الأكثر شيوعًا لدى هذه الشريحة هي «الواسطة»، وأنّ نسبة كبيرة من الحمل لم يكن مخطّطًا لها، بصرف النظر عن استعمال وسائل منع الحمل أو عدم استعمالها. كما تبيّن أنْ لا علاقة بين الوضع الاقتصاديّ وعدد الأطفال في العائلة.

في نهاية المقال، يوصي الباحثون بأن تقوم المؤسّسات الحكوميّة المختصّة بدراسة هذه النتائج أن تكون واعية لها، وأن تساعد في رفع وعي النساء لأهمّيّة «تنظيم الاسرة» وأهمّيّة استعمال وسائل منع الحمل، كما عليها الاهتمام بتوظيف نساء طبيبات ذوات وعي وحساسية للموضوع.

خولة أبو بكر

نساء عربيّات، والجنس، والجنوسيّة

ח'אולה אבו בכר
נשים ערביות, מין ומיניות

يحاول المقال إلقاء الضوء على الخلفيّة الدينيّة التاريخيّة والثقافيّة للمشاكل الجنسيّة والنفسيّة بين الزوجين في العائلة العربيّة.

يستند المقال إلى تحليل حالة دراسيّة. وفي هذا الصدد، تقول الباحثة إنّه على الرغم من الاستناد إلى حالة دراسيّة واحدة فقط، يمكن من هذه الحالة العينيّة استخلاص النتائج وتعميمها على شبكة العلاقات بين الأزواج الشابّة في المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل.

من خلال هذا المقال، تتطرّق الباحثة إلى قِيم الجنوسة والقِيم الدينيّة والمجتمعيّة، وإلى تأثير هذه القيم على التربية الجنسيّة في المجتمع المسلم، وبالتالي تعرض -حسب وجهة نظرها- القيم الجنسيّة لهذا المجتمع. ومن ثَمّ تقوم بعرض النساء في العلاج النفسيّ الزوجيّ من خلال عرض حالة عينيّة.

وتضيف الباحثة أنّ تتبّع العادات والقيم الاجتماعيّة والدينيّة يساعد في تعقّب أساس المشاكل الجنسيّة التي تؤثّر على العلاقات الزوجيّة، وأنّ على العلاج أن يطرح حلولاً من خلال المبنى القيميّ الدينيّ الخاصّ بالمجتمع.

على نحو مماثل لما ظهر في هذه الحالة الدراسيّة، لجأت النساء المثقّفات إلى الدين، وبدأن بالتفتيش عن آيات قرآنيّة وأحاديث نبويّة، لا وجود لها في الوعي الجماعيّ للمسلمين، أرغمت المجتمع المسلم على تقبّل مواقفهنّ من تلك القضايا المطروحة وأدّى -في النتيجة النهائيّة- إلى حصول النساء على الدعم من المجتمع الذي قَمَعهنّ. وفي سياق الحالة التي عرضتها في المقال، أدّت هذه الإستراتيجيّة إلى تحسّن ملموس لدى المعالَجة. وتضيف أنّ استخدام الادّعاءات الاجتماعيّة الدينيّة، بدل تلك العلاجيّة الغربيّة أو النسويّة، قد سهّل تقبُّلَ الزوج للخطاب العلاجيّ وعدم معارضته.

في خاتمة المقال، تكتب الباحثة ما ملخّصه أنّ التوجّه لتلقّي العلاج النفسيّ الزوجيّ، لدى

الأزواج الشابّة من الأقلـّيّة الفلسطينيّة في إسرائيل، هذا التوجّه هو من سِمات الأزواج ذوي التوجّهات التي تتبنّى الحداثة، وهو -بحسب وجهة نظرها- يمثّل فرصة نادرة للدخول إلى العالم الفرديّ النفسيّ وإلى العالم الاجتماعيّ والقيميّ للمجتمع بأكمله. وتضيف قائلةً إنّ الأوضاع النفسيّة والعلاقات بين الأزواج تتعلّق بالمبنى النفسيّ الداخليّ للفرد، كما تتعلّق بالمبنى الاجتماعيّ الثقافيّ للمجموعة.

يسرائيل أدلر؛ وأيتان سبطالو؛ وأريك بيرتس؛ وروني شطرقشل

تطوّر الخصوبة بين نساء مسلمات في إسرائيل في العقد الأخير – بحث متابعة

ישראל אדלר, איתן סבטאלו, אריק פרץ ורוני שטרקשל
התפתחות הפריון בקרב נשים מוסלמיות בישראל בעשור האחרון - מחקר אורך

يدّعي الباحثون، في مقدّمة المقال، أنّ للتغييرات في خصوبة النساء المسلمات في إسرائيل أهمّيّةً بالغة لفهم تغيّرات وصيرورة اجتماعيّة وديمغرافيّة تجتازها هذه المجموعة. إنّ انخفاض نسبة الخصوبة، بدرجة ملحوظة، لدى النساء المسلمات في العشرين سنة التي سبقت الأعوام 1985-1989 واستقرارها منذ العام 1986 حتّى العام 1993 (سنة انتهاء البحث الذي استمرّ مدّة تسع سنوات ونصف السنة)، هو الدافع إلى إجراء مثل هذا البحث الذي يرمي إلى إيجاد تفسير لهذه الظاهرة. ويشير الباحثون إلى أنّ هذا البحث يشكّل دراسة ثالثة من سلسلة دراسات حول موضوع الخصوبة في إسرائيل.

من أهداف البحث المركزيّة، بحسب الباحثين، فهمُ العلاقة بين المتغيّرات الاجتماعيّة الجغرافيّة وتأثيرها على الخصوبة. ويفترض الباحثون أنّ هنالك علاقة معيّنة بين صيرورة التحديث المتسارعة وظاهرة انخفاض نسبة الخصوبة لدى نساء شريحة البحث، ولذا يحاول بحثهم الإجابة عن فرضيّتين: الأوّل: هل انخفاض نسبة الخصوبة عند النساء المسلمات واستقرار نسبة الخصوبة في السنوات الأخيرة مؤشّر لتوقّف عمليّة التحديث لدى هذه الشريحة؟ والثاني: هل الاستقرار في نسبة الخصوبة يَحْدث في جميع شرائح المجتمع المسلم في دولة إسرائيل، أم هو نتاج لمعدّل انخفاض نسبة الخصوبة في شريحة معيّنة وارتفاعها لدى شرائح أخرى من المسلمين في دولة إسرائيل؟

عيّنة البحث: تضمّنت عيّنة البحث 20% من الأُسَر التي استوفت تعبئة الاستمارة كاملة للمسح السكّانيّ العامّ لعام 1983 بحسب المعايير التالية: أن يكون عمر الزوجة أقلّ من 45 عامًا؛ أن تبيّن الاستمارة رقم هُويّة أحد الزوجين؛ أن يكون هذا الزواجُ الأوّلَ والوحيدَ للزوجين؛ أن يكون أحدُ الزوجين المموّلَ الأساسيَّ للعائلة؛ ألاّ تشمل العيّنةُ النساءَ المطلّقات والمتوفّيات بين تمّوز 1983 وحزيران 1986؛ مجموع النساء المشاركات في عيّنة البحث بلغ 5.430 امرأة.

تبيّن أهمّ نتائج البحث أنّ عدد أطفال المرأة ينخفض انخفاضًا متتابعًا وملحوظًا مع ارتفاع عدد

سنوات دراستها. كذلك الأمر في ما يتعلّق بفارق السنوات بين أعمار الأطفال، بينما ينخفض فارق الأجيال بين الأطفال لدى نساء يُقمن في مجمّعات سكّانيّة يقلّ عدد ساكنيها عن 20 ألف نسمة، وفي القرى، ويبرز -على نحوٍ خاصّ- انخفاضُ هذا الفارق لدى النساء البدويّات.

تشير نتائج البحث المتعلّقة بالفلسطينيّات من سكّان شرقيّ القدس أنّه رغم كونهنّ الأكثر تعلّمًا من سائر النساء «المدنيّات» المشاركات في البحث، فهنّ أكثر خصوبة من الأخيرات. ويعزو الباحثون هذا إلى عدم انكشافهنّ بصورة كافية على المجتمع الإسرائيليّ الذي يُلزم بتنظيم مسبّق للعائلة. لم يستطع الباحثون تقديم تفسير واضح لاستقرار نسبة الخصوبة بعد انخفاض استمرّ مدّة 20 عامًا، كما لم ينجحوا في طرح تفسير للفرضيّة المتعلّقة بتوقّف انخفاض نسبة الخصوبة والحداثة.

لورين إردريتش

حديث الزواج: النساء الفلسطينيّات، والحميميّة، والدولة القوميّة الليبراليّة

Lauren Erdrich

Marriage Talk: Palestinian Women, Intimacy and the Liberal Nation-State

تصف الباحثة الدراسات الإنتروبولوجيّة النسويّة حول النساء الفلسطينيّات بأنّها تقرأ التغيير الجندريّ كعامل مساعد في النضال القوميّ الوطنيّ. من هنا، فهي تستند في هذا البحث إلى حديث النساء الفلسطينيّات في إسرائيل وفي الجامعة حول الزواج، لتفحص كيفيّة تأثير التغيير الجندريّ الجنسويّ كما تجري صياغته من خلال الخطابات الليبراليّة المتعلّقة بإعادة تشكيل الهيمنة القوميّة للدولة.

تنظر الباحثة إلى النساء الفلسطينيّات المتعلّمات والمثقّفات كوكيلات للتغيير الجنسويّ من خلال إعادة تشكيلهنّ لدور المرأة في مؤسّسة الزواج، ليحوّلنه من الدور المُشَيَّأ (Object Role) إلى الدور الفاعل (Subject Role). ومع ذلك، فإنّ الدور الفاعل الذي يتبنّينه هو دور الفرد البرجوازيّ الحديث والذي تحتاجه الدولة القوميّة وتدعو إلى تبنّيه. وهكذا يقعن في مصيدة الدولة القوميّة الحديثة ويقمن، بغير إرادتهنّ، بدور مغاير.

إنّ الحديث الذي يتبادلنه حول موضوع الزواج، كما تراه الباحثة، يعيد توليد هيمنة قيم الدولة القوميّة من خلال الدفاع عن واحدة من الآليّات المركزيّة للسيادة - الحميميّة- واجتذاب النساء الى هذه الآليّة. بالإضافة إلى ذلك، تتبنّى النساء الحميميّةَ في إطار ما هو متعارف عليه كأحد العوامل والمكوّنات التي تعرّف الدولة القوميّة وشكلها الأساس. وهكذا، رغم أنّ النساء الفلسطينيّات المتعلّمات يدعون إلى التغيير الجنوسيّ، فإنّهنّ يتبنّين في أحاديثهنّ علاقات قوّة قوميّة اضطهاديّة تفرضها الدولة الليبراليّة.

روضة آن كناعنة

إنجاب الشعب: إستراتيجيّات النساء الفلسطينيّات في إسرائيل

Rhoda Ann Kanaaneh
Birthing the Nation: Strategies of Palestinian Women in Israel

تقدّم لنا الباحثة روضة كناعنة، من خلال هذا الكتاب (الذي يحتوي على ما يقارب المئتين والسبعين صفحة -بما في ذلك مقدّمة بقلم الدكتورة حنان عشراوي)، ومن خلال المعلومات الذاتيّة التي تستخرجها من ذاكرتها حول منطقة الجليل الفلسطينيّ، صورةً عن التنوّع السكّانيّ لهذه المنطقة مقرونة بلحظات تاريخيّة سياسيّة معيّنة وتأثير هذه اللحظات المصيريّة بصورة منظومة متماسكة (Systematic) على القرارات النمطيّة المختلفة التي تحدّد شكل الحياة اليوميّة من حيث السياسة الإنجابيّة. أحد هذه القرارات يتعلّق بكلّ ما يخص خَيارات الأُسر الفلسطينيّة عقب أحداث 1948، وفي ظلّ الكيان الصهيونيّ في موضوع تحديد النسل أو عدم تحديده. تُبيّن لنا الباحثة كيفيّةَ تحوّل هذا القرار إلى مؤشّر من مؤشّرات الهُويّة، كحيّز حيويّ لرسم المعالم السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة. وفي ظلّ الواقع الذي يجري فيه وضع الفلسطينيّين في إسرائيل (والذين تنظر إليهم المؤسّسة الصهيونيّة على أنّهم مشكلة ديمغرافيّة وتخشى تفوّقهم كفئة قوميّة في الحيّز الجغرافيّ السياسيّ الإسرائيليّ من حيث عدد السكّان) في أسفل سلّم الاقتصاد الاستهلاكيّ، أصبح عدد الأطفال في الأسرة العربيّة إحدى أهمّ طرق تحصيل القوّة. في جميع الأحوال، أصبح الاختلاف في حجم العائلات واستخدام وسائل منع الحمل دلالة على الهُويّة القوميّة وحيّزًا للتعامل مع الصعوبات السياسيّة والاقتصاديّة والحدود الاجتماعيّة بطريقة مختلفة.

يتمحور الكتاب حول نتائج لعمل ميدانيّ على مدى عام كامل في منطقة الجليل المحدودة جغرافيًا لكن البالغة الأهمّيّة كحيّز مركزيّ حافل بالدلالات والقوّة وبناء الهُويّات وإعادة بنائها، حيث استقرّت الباحثة مع عائلتها وتعرّضت للحياة اليوميّة للمنطقة وفي ذهنها سياسة التكاثر المتنوّعة لهذا الحيّز والمرتبطة بسياق واسع من المفاهيم حول المدنيّ والريفيّ، وحول الحداثيّ والتراثيّ. من خلال التجوّل في هذا الحيّز المتنوّع، على ضيقه، المنفتح على الغرب والمتأثّر بقيمه، تتبّعت الباحثة الروايات المختلفة التي تبلور آراء وثقافة مختلف الأشخاص حول موضوع إنجاب الأطفال، والنابعة من تعدّديّة وازدواجيّة الخبرات بما في ذلك خبراتها

الذاتيّة، لتؤكّد لنا مدى ارتباط سياسات التكاثر والإنجاب في إسرائيل بعامل الهُويّة الإثنيّة الجماعيّة.

في الفصل الأوّل، تبحث روضة كناعنة معنى ودور السكّان والتكاثر في بلورة وخلق ودعم الدولة الإثنيّة الإسرائيليّة، وكذلك بلورة الذات الفلسطينيّة بمعزل عن جهاز الدولة، وعلاقة المبنى الديمغرافيّ بالدولة الحديثة ومفهوم الدولة القوميّة كتقنيّات ذات أبعاد ومدلولات عرقيّة وطبقيّة وجنوسويّة.

في الفصل الثاني، «كماليّات ضروريّة»، تفحص الباحثة صيرورةَ مفاهيم «الاقتصاد المنـزليّ» في سياق أنماط العمالة الدائمة التغيّر، وتغلغل ثقافة وسائل الراحة، حيث جرى إيجاد احتياجات وضروريّات جديدة كإستراتيجيّة استهلاكيّة تحدّد بشكل مباشر تنظيم الأسرة وتقليل عدد الأطفال ليصبح في الإمكان توفير هذه الضروريّات للجميع. في النطاق ذاته، تقوم هذه الإستراتيجيّة بربط متزايد للعائلات الكبيرة ولنِسَب الإنجاب العالية بالفقر والتخلّف.

في الفصل الثالث، «اختلافات في الخصوبة»، تُظهر الباحثة مدى تأثير الفكر الحداثيّ الكلاسيكيّ والذي يقوم باستبناء «العالم الثالث» كخارج عن نطاق السيطرة وكغير منطقيّ من حيث التكاثر، وتخلخل هذا الفكر في الوعي الفلسطينيّ حول الذات والآخر، إلى درجة أنّ بعض الفلسطينيّين يتّهمون العائلات الكثيرة الأطفال بتخلّف يماثل تمامًا ما في العالم الثالث، بينما يردّ أولئك عليهم باتّهامهم بالحداثة الأنانيّة وبالماديّة. في كلتا الحالتين، أصبح حجم العائلة وعدد أفرادها مؤشّرًا للمكانة الاجتماعيّة.

في الفصل الرابع، «تحديث الجسد»، تطرح الباحثة قضيّة تطبيب الجسد كآليّة للحداثة، باعتبارها قضيّة أثّرت على مفهوم النوع والجسد، ممّا يُفضي إلى تسميات ومفاهيم جديدة للجنس والتكاثر. تقوم الباحثة بتجسيد ذلك من خلال التطرّق إلى التدخّلات الخارجيّة في الجسد عَبْر موادّ التجميل، ووسائل منع الحمل أو تنظيم النسل، وحتّى وسائل الإخصاب الاصطناعيّة، ومدى تأثّر كلّ ذلك بالمفاهيم الاستهلاكيّة، وبدرجات الثقافة الجنسيّة، وبالتحكّم الطبّيّ بالتكاثر.

أمّا الفصل الخامس، فتخصّصه الباحثة لدور وأهمّيّة وجود أطفال ذكور في تنظيم النسل، على الرغم من التطلّعات إلى الحداثة: العائلة الحديثة يجب أن تتكوّن من عدد قليل من الأفراد، ولكن في الوقت ذاته يجب أن تشتمل على أبناء ذكور، مع العلم أنّ التشديد على فكرة تفضيل الأبناء الذكور هذه يُعَدّ تخلّفًا ورجعيّة بحسب التفكير الحداثيّ.

تَخْلص الباحثة إلى أنّ المعيار الإنجابيّ هو مكوّن حيويّ من منظور فلسطينيّي الجليل في إسرائيل، وأنّ الإنجاب هو حيّز تتشابك فيه القوميّة والطبقة الاجتماعيّة والهُويّة والصحّة

والجسد والجنوسة، بما يوفّر للباحثة مدخلاً لدراسة الحياة الاجتماعيّة لهذا المجتمع. وهكذا فقد أصبحت قضيّة الإنجاب في مناطق عرّابة وسخنين والناصرة، والمناطق الجليليّة المحيطة بها، قضيّة مركزيّة لبحث مفاهيم اجتماعيّة حيويّة (كالذكورة والأنوثة، والبيت، والثقافة، والهُويّة القوميّة). قصارى القول أنّ الفروق في عدد الأبناء، وتباعُد فترات الإنجاب، وجنس الطفل، وصحّة الجنين، وطرق تربية الأطفال، واستعمال وسائل منع الحمل، تلك جميعها أصبحت مفاتيح لتداول الحياة اليوميّة وإعادة بناء الرؤية الفرديّة والجماعيّة والقوميّة للهُويّة.

تسفي أيزنباخ

التغييرات في خصوبة النساء المسلمات في دولة إسرائيل في السنوات الأخيرة

צבי איזנבך

השינויים בפריון האישה המוסלמית בישראל בשנים האחרונות

يتناول المقال التغييرات التي طرأت على خصوبة النساء المسلمات في دولة إسرائيل في السنوات الأخيرة. وفقًا لأقوال الباحث، كانت نسبة الخصوبة لدى المسلمين من الأقلّيّة الفلسطينيّة في دولة إسرائيل من بين الأعلى في العالم، ولكنّها انخفضت بنسبة 50% في السنوات الأخيرة لتصبح الأقلّ لدى المسلمين في الشرق الأوسط.

يصف المقال هذه التغييرات، لا سيّما تلك التي حدثت في بداية السبعينيّات، مع الأخذ بعين الاعتبار التغييرات الديمغرافيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة التي مرّ فيها المسلمون من الأقلّيّة الفلسطينيّة في دولة إسرائيل في السنوات الأخيرة، التي سبقت كتابة المقال. يستند الكاتب -في الأساس- إلى بيانات المسوح السكّانيّة الشاملة للأعوام 1961 وَ 1972 وَ 1983، وإلى بيانات إحصائيّة عامّة، وإلى نتائج استطلاعات متعلّقة بالخصوبة أُجريت في منتصف السبعينيّات من القرن العشرين.

يستطلع الباحث، من خلال مقالته، التغييرات التي حدثت في نسبة الخصوبة والتحوّلات الاجتماعيّة، متطرّقًا إلى التغييرات الطبيعيّة في المجتمع، والتغييرات في أنماط الزواج والخصوبة، والتغييرات في الخصوبة لدى نساء متزوّجات، والفروق في الخصوبة لدى مجموعات اجتماعيّة اقتصاديّة داخل المجتمع المسلم في دولة إسرائيل.

يعزو الباحث انخفاض نسبة الخصوبة لدى السكّان المسلمين إلى التحديث الذي تمرّ فيه هذه المجموعة في السنوات الأخيرة، والتي تنعكس في حياتهم الاجتماعيّة والاقتصاديّة وإلى انخفاض نسبة الوفاة لدى الأطفال. ويدّعي أنّ التغييرات التي حدثت كانت نتيجة لحدوث تغييرات في أنماط الزواج، وفي العلاقة بين العائلة الموسّعة والعائلة النوويّة، بالإضافة إلى انخفاض نسبة الخصوبة لدى المتزوّجين. أمّا عن الأسباب الاقتصاديّة الاجتماعيّة، فيقول الباحث إنّ انخفاض أهمّيّة الزراعة كمصدر رزق أساسيّ لدى الفلسطينيّين في دولة إسرائيل، والتقدّم التكنولوجيّ، قلّلا من الحاجة إلى عدد أكبر من الأطفال، وإنّ ارتفاع مستوى المعيشة

والدراسة له تأثير بالغ على هذه الظاهرة.

أمّا عن التوقّعات المستقبليّة، فيدّعي الباحث، أنّه سيكون ثمّة استمرار في الانخفاض في عدد أفراد العائلة وفي عدد السكّان المسلمين، ولكنّه يشير إلى أنّ هنالك صعوبة في توقّع نسبة الانخفاض في المستقبل، وفي أيّ مستوى ستستقرّ نسبة الخصوبة عليه.

ينهي الباحث مقاله بالإشارة إلى توقّعات دائرة الإحصاء المركزيّة حول التغييرات العتيدة في عدد مسلمي الأقلّيّة الفلسطينيّة في دولة إسرائيل حتّى العام 2010، متطرّقًا إلى ثلاثة مستويات: الخصوبة؛ نسبة الوفاة لدى الأطفال؛ الهجرة.

عماليا ساعر

هل الزواج شرط للأنوثة؟: عزباوات فلسطينيّات من يافا

עמליה סער

האם נישואים הם תנאי לנשיות: על רווקות בקהילה הפלסטינית ביפו

يتناول المقال عرضًا أوّليًّا لمعطيات بحث في الأنثربولوجيا حول عزباوات فلسطينيّات من يافا. وتقول الباحثة إنّ البحث بدأ في العام 1997. وتستند النتائج التي تعرضها في هذا المقال إلى ثمانية أشهر مشاهدة مشاركة وفعّالة في أطر يافيّة مختلفة، كذلك تستند إلى مقابلات ومحادثات مفتوحة مع نساء ورجال في المجتمع اليافيّ.

تشمل منهجيّة البحث -حسب المقال- نوعين من المعرفة: النوع الأوّل تعرّفه بالمستوى الرسميّ: المستوى الواعي؛ والنوع الآخر هو مستوى الممارسة. إنّ الادّعاء المركزيّ -حسب المقال- مؤدّاه أنّ عذريّة الفتاة في المجتمع اليافيّ ليست وضعًا فسيولوجيًّا فحسب، بل هي وضع عاطفيّ حول رغبة جنسيّة غير منفَّذة وجهل في العلاقة الجنسيّة والعاطفيّة. تقول الباحثة إنّ المتّبَع -وفق هذا المجتمع- أن تكون العزباء عذراء من الناحية الجنسيّة ومن التجارب العاطفيّة كذلك.

تقول الباحثة إنّ تسمية الفتيات العزباوات «بنات» توحي بأنّ الزواج هو شرط البلوغ والأنوثة، وإنّ كون العزباوات عذراوات قد يدعو إلى استخلاص ما مُفاده أنّ الأنوثة تُعرَّف حسب الفعّاليّة الجنسيّة، لكنّها تدّعي أنّ هذا ليس صحيحًا، إذ إنّ مصطلح الأنوثة في المجتمع المبحوث أوسع من المفاهيم أعلاه، ويشمل -إلى جانب «النضوج الجنسيّ» وَ «الخصوبة»- مفهومَ «البلوغ الاجتماعيّ».

بينما تشير نتائج البحث أنّ أغلب العزباوات الفلسطينيّات من يافا عذراوات وبدون تجربة جنسيّة، تشير هذه النتائج ذاتها أنّ غالبيّتهنّ أحببن على الأقلّ لمرّة واحدة. وتضيف أنّه بالرغم من أنّ الآراء المسبقة حول العزباوات مُفادها أنّ هؤلاء بنات وينقصهنّ النضج الاجتماعيّ، تشير نتائج البحث إلى عكس ذلك. معظم هؤلاء النساء يعملن خارج البيت، ويساعدن في إعالة العائلة، ويحظين باحترام المجتمع. ومن هنا تستنتج الباحثة أنّ الفرق بين النساء المتزوّجات وهؤلاء العزباوات يتمثّل في القدرة على الحمل والولادة، إذ ما زالت إمكانيّة الحمل خارج إطار الزواج غير مقبولة في المجتمع اليافيّ، بالرغم من أنّ هنالك نساء تحدّثن عن هذه الإمكانيّة وأنّهنّ قد يخضنها في المستقبل.

ريكي سويا

هُويّة المعالِج القوميّة، والتبعيّة المؤسّساتيّة للجهة المعالِجة، ونوعيّة المشكلة، ومواقف النساء العربيّات

ריקי סויה
זהות לאומית של מטפל, שיוך ממסדי של סוכנות, סוג הבעיה ועמדות של נשים ערביות בעיר מעורבת והשפעתם על שימוש בשירותי ייעוץ זוגי ומשפחתי

يعرض المقال نتائج بحث حول مواقف 242 امرأة عربيّة من سكّان مدينة يافا (مدينة مختلطة في وسط دولة إسرائيل) حيال استعمال خدمات الاستشارة الزوجيّة والعائليّة. يتمركز البحث حول تأثير عدّة عوامل على استعمال خدمة الاستشارة: الأوّل نوع المشكلة العائليّة (هل هي مشكلة عند الأولاد، أم مشكلة بين الزوجين، أم هي الاثنتان معًا؟)؛ العامل الثاني هُويّة المعالج (أهو عربيّ أم غير عربيّ؟)؛ العامل الثالث هُويّة المؤسّسة المعالِجة (أهي عربيّة أم غير عربيّة؟).

تشير نتائج البحث إلى أنّ نوع المشكلة هو العامل الأكثر تأثيرًا على استعمال خدمة الاستشارة. وتضيف الباحثة أنّ احتمال التوجّه لتلقّي خدمة استشارة يزيد كلّما تعلّقت المشكلة بالأولاد. بينما أشارت نتائج البحث أن هُويّة المعالِج، وَ/أو هُويّة المؤسّسة مقدّمة الخدمة، لا تؤثّران على القرار لتلقّي خدمة الاستشارة.

في نهاية المقال، تشير الباحثة إلى المشاكل وإلى نقاط ضعف البحث، فتقول إنّه علمًا بأنّ البحث تمركز حول مواقف النساء من مدينة مختلطة واحدة، لا يمكن تعميم هذه المواقف على سائر فئات المجتمع العربيّ في البلاد، أو على الرجال من المجتمع عينه. وتضيف أنّ البحث لم يستطع الفصل بين المقوّمات الثقافيّة للمجموعة التي أُجريَ البحث عليها وبين كونهنّ أقلّيّة؛ ولذا من الصعب تعميم هذه النتائج على المجتمعات العربيّة في العالم العربيّ، أو على أقلّيّات أخرى في العالم. مع هذا، تشير الباحثة إلى النتائج العلميّة النابعة من البحث، وتوصي بأن تقوم المؤسّسات العلاجيّة بتطوير برامج معالجة، وبأن تقوم هي بالوصول إلى العائلات، وبأنّه ينبغي عليها التركيز على تقديم استشارة في ما يتعلّق بمشاكل الأطفال لا في المشاكل الزوجيّة.

جونا شيليكينـز وتسفي أيزنباخ

ارتفاع ما قبل الانخفاض في الخصوبة لدى المسلمين في إسرائيل

Jona Schellekens and Zvi Eisenbach

The Predecline Rise in Israeli Muslim Fertility

يتناول الباحثان في هذه الدراسة موضوع الخصوبة لدى المسلمين في إسرائيل، محاولَيْن ربط التغييرات في الخصوبة بعوامل تحسين الظروف الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي حلّت على الأقلّيّة الفلسطينيّة في إسرائيل بعد العام 1948.

اعتمدت البيانات على مقارنة إحصائيّات الولادة في عهد الانتداب البريطانيّ (وتعود إلى العام 1931)، وهي الأولى من نوعها التي تقسّم المعطيات بحسب الفئة الدينيّة، مع دراسة أجريَتْ في قسم الديمغرافيا في الجامعة العبريّة في القدس، والذي شمل 3.000 امرأة عربيّة في إسرائيل، 2.300 منهن مسلمات دون سنّ الـ 55 حول علاقتهنّ الزوجيّة الأولى.

يلاحظ الباحثان، استنادًا إلى المعطيات الإحصائيّة للعام 1954، أنّ نسبة الخصوبة لدى النساء المسلمات اللاتي ولدن في الثلاثينيّات كانت أكثر من 8.5 لكلّ امرأة، بحيث بلغت الخصوبة أعلى نسبة لها في الستينيّات (9.9 لكلّ امرأة) -أي بزيادة 1.5 إلى 2 عمّا كانت عليه النسبة لدى النساء المسلمات اللاتي وُلدن قبل العام 1900-. يعزو الباحثان ذلك إلى أنّه في فترة الانتداب، نتيجة لتحسّن الظروف الاقتصاديّة، بدأ استخدام الحليب الاصطناعيّ لإطعام الأطفال بدلاً من الرضاعة الطبيعيّة، وهي الرضاعة التي يُعْرَف عنها أنّها تشكّل مانعًا طبيعيًّا ضدّ الحمل، ممّا أدّى إلى زيادة إمكانيّة الإخصاب لدى النساء.

ولكن منذ بداية السبعينيّات، طرأ انخفاض ملحوظ على نسبة الخصوبة لدى النساء المسلمات في إسرائيل، حيث فسّر الباحثان هذا التغيير بأنّه زيادة في نسبة تعليم النساء؛ وهو ما أدّى مع مرور الوقت إلى الانخفاض في نسبة الولادة إلى 4.7 بالمعدّل لكلّ امرأة مسلمة. وعند مقارنة الباحثين بين نسب الخصوبة للفلسطينيّين في الضفّة الغربيّة والنسب ذاتها في قطاع غزّة لنفس الفترات الزمنيّة، اتّضح أنّ هذه النسب متشابهة.

فيصل عزايزة

الرضاعة ووسائل منع الحمل لدى أمّهات مسلمات قرويّات في إسرائيل

פיסל עזאייזה
הנקה ואמצעי מניעה בקרב אמהות מוסלמיות כפריות בישראל

يتضمّن المقال تتبُّعًا، على امتداد ستّة أشهر، لسلوكيّات الرضاعة واستعمال وسائل الحمل لدى 429 امرأة مسلمة من أربع قرى عربيّة في دولة إسرائيل.

فرضيّات البحث

1. هنالك علاقة بين فترة الرضاعة والحمل التالي خلال ستّة أشهر بعد الولادة.
2. احتمال حدوث حمل خلال ستّة أشهر بعد الولادة، لدى النساء اللاتي يستعملن وسائل منع الحمل، أقلّ من احتمال حدوثه لدى النساء اللواتي لا يستعملن هذه الوسائل.
3. كثرة عدد الأطفال في العائلة يقلّل احتمال حدوث حمل خلال ستّة أشهر بعد الولادة.
4. وجود أطفال ذكور في العائلة يقلّل احتمال حدوث حمل إضافيّ خلال ستّة أشهر بعد الولادة.
5. ارتفاع درجة تديّن المرأة يزيد من احتمال حدوث حمل خلال ستّة أشهر بعد الولادة.
6. احتمال حدوث حمل خلال ستّة أشهر من الولادة أعلى في البيوت التي تُقسَّم فيها الوظائف البيتيّة بالطريقة التقليديّة.

منهجيّة البحث

جرى تتبّع عيّنة من 429 امرأة من أربع قرى عربيّة في دولة إسرائيل من أربع مناطق جغرافيّة: المثلّث، المركز، الشمال، الجليل. جُمعت المعلومات عن طريق تعبئة استمارة بمساعدة 10 من العاملات الاجتماعيّات والممرّضات.

النتائج المركزيّة للبحث

العوامل التي تفسّر احتمال حدوث حمل خلال ستّة أشهر بعد الولادة بحسب أهمّيّتها:

1. عدم استعمال وسائل منع الحمل.
2. درجة التديّن.
3. فترة الرضاعة.
4. تقاسم الوظائف البيتيّة.
5. مركز السيطرة على حياة المرأة.
6. عدد الأطفال في العائلة ونوعهم الاجتماعيّ.

يحاول الباحث، من خلال نتائج البحث، الإجابةَ عن السؤال التالي: «هل ثمّة تناقض بين برامج تنظيم العائلة واستعمال وسائل منع الحمل، من جهة، والعيش في مجتمع متديّن، من جهة أخرى؟»؛ ويقول إنّ المجتمع العربيّ يمرّ في مرحلة من التغييرات -بسبب التحديث- تؤثّر على جوانب حياتيّة مختلفة، نحو: الارتفاع في مستوى الثقافة؛ خروج النساء للعمل خارج المنـزل؛ تطوير الخدمات الجماهيريّة (كمراكز رعاية الأمّ والطفل التي تزوّد خدمات التوعية والإرشاد حول وسائل منع الحمل). وحقًّا، اتّضح، من خلال نتائج البحث، أنّ أكثر من ثلث النساء استعملن وسائل منعِ الحمل الحديثة، بينما ثلثهنّ لم يستعملنها قَطّ. حسب وجهة نظره، يشير هذا المعطى فعلاً إلى التغييرات التي يمرّ فيها المجتمع العربيّ والتحوّل من مجتمع تقليديّ إلى مجتمع ذي مميّزات «غربيّة».

ويضيف، استنادًا إلى ما تؤكّده النتائج، أنّ معظم النساء تلقّينَ معلومات وإرشادًا حول وسائل منع الحمل الحديثة من مراكز «صحّة العائلة». وهو يبيّن أهمّيّة هذه المراكز، وبناءً على هذا، يوصي بتوسيع عملها لتصل إلى النساء اللواتي لم يتوجّهن مباشرة لتلقّي الاستشارة، وبأنّ عليها أن تصل إلى محيط المرأة -العائلة الموسّعة- أيضًا، وذلك لتأثير هذا المحيط على النساء في هذا الموضوع، كما اتّضح من النتائج. كذلك يوصي بإجراء تعديل في قانون تنظيم العائلة يشجّع النساء على زيادة فترة الرضاعة.

ليئات كوليك وفيصل ريّان

العلاقات الزوجيّة، وإستراتيجيّات التعاطي مع التناقض بين البيت والعمل، والصحّة النفسيّة

ליאת קוליק ופייסל ריאן
יחסים זוגיים, אסטרטגיות התמודדות עם קונפליקט בית-עבודה ורווחה נפשית: ניתוח משווה בין נשים יהודיות לנשים ערביות

يفحص البحث الفروق بين النساء العربيّات الفلسطينيّات والنساء اليهوديّات مواطنات دولة إسرائيل في قضايا تتعلّق بالحياة الزوجيّة، نحو: المساواة في تقسيم الوظائف البيتيّة؛ ومواقف حول وظائف النوعين الاجتماعيّين والدعم بين الزوجين؛ وإستراتيجيّات لمواجهة الضغط الناتج عن العمل داخل البيت والعمل خارجه. كذلك يرمي البحث إلى فحص مدى تأثير مميّزات الحياة الزوجيّة وسُبل التعاطي مع الضغوط في تفسير الصحّة النفسيّة لدى النساء.

شملت عيّنة البحث 146 مشاركة: 57 يهوديّة من ثلاث مناطق من مركز البلاد وشمالها، وَ 89 عربيّة فلسطينيّة مسلمة من أربع مناطق في مركز البلاد وشمالها كذلك. كلّ المشاركات متعلّمات ومتزوّجات وأمّهات يعملن خارج المنـزل بأجر مدفوع، وكذلك الأزواج. جُمعت المعلومات بواسطة استمارة تضمّنت أسئلة حول معطيات شخصيّة، وحول مواقف متعلّقة بتقاسم الوظائف بين النوعين، وحول المساواة في تقاسم الوظائف المنـزليّة، وحول الدعم بين الزوجين، وكذلك استمارة حول طرق مواجهة الضغط، والرضى من الزواج ودرجة الرضى من الحياة.

تشير نتائج البحث أنّ هنالك فرقًا شاسعًا بين النساء العربيّات الفلسطينيّات والنساء اليهوديّات في المواضيع المتعلّقة بتقاسم المهامّ بين الزوجين وبتقييم المساواة في تقاسم الوظائف البيتيّة. حيث بيّنت النتائج أنّ توزيع الوظائف بين الزوجين داخل وخارج المنـزل متساوٍ لدى عائلات النساء اليهوديّات أكثر ممّا لدى النساء العربيّات الفلسطينيّات؛ كما إنّ الزوجة اليهوديّة تحظى بدعم أكبر من الزوج في إتمام كلّ المهامّ. لم يكن هنالك تأثير ملحوظ للضغوط النفسيّة على عامل الرضى عن الزواج (أو الاستياء منه) لدى كلتا المجموعتين، كما لم تكن هنالك فروق ملحوظة، بعكس المتوقّع، بين المجموعتين في ما يتعلّق بتقييم الدعم الذي تحظى به كلّ مشترِكة من زوجها. مع هذا، أشارت نتائج البحث أنّ كلاً من المشارِكات

من المجموعتين ترى أنّها تدعم زوجها أكثر ممّا تتلقّاه هي منه. ويضيف الباحثان أنّ كلتا المجموعتين تستعمل طرقًا نشطة تبادر إليها لمواجهة الضغوط. رغم هذا، برز أنّ إستراتيجيّات النساء اليهوديّات تكون أكثر مباشَرةً، إذ يتوجّهن أكثر لطلب المساعدة من عناصر خارجيّة، كالأصدقاء والأقرباء. بينما تعمل النساء العربيّات الفلسطينيّات على تغيير متطلّبات الوظائف في البيت عوضًا عن طلب مساعدة خارجيّة.

في ما يتعلّق بالصحّة النفسيّة لدى المشاركات في البحث، يلفت النظرَ المعطى المشيرُ إلى أنّ جميع المشاركات راضيات عن حياتهنّ الزوجيّة. دعم الزوج للزوجة هو أحد العوامل التي تؤثّر إيجابًا على الشعور بالرضى من الزواج لدى المجموعتين، ولكنّه برز أكثر في مجموعة النساء العربيّات الفلسطينيّات؛ بينما برز أنّ الدعم الذي تقدّمه الزوجة للزوج يساهم لدى النساء اليهوديّات في الشعور بالرضى من الزواج.

تُبرز نتائج البحث أنّ مستوى الثقافة لدى النساء العربيّات الفلسطينيّات يساهم مساهمة ملحوظة في زيادة الرضى من الحياة.

عنات لبيدوت-فيريللا وروني إلحداد

ممنوع ومع ذلك يُمارس

Anat Lapidot-Firilla and Ronny Elhadad
Forbidden Yet Practiced: Polygamy and the Cyclical Making of Israeli Policy

يناقش هذا المقال قضيّة تعدّد الزوجات لدى البدو في النقب، جنوبيّ دولة إسرائيل، وذلك بغية التوصّل الى تفسير للسياسة الإسرائيليّة الضبابيّة في ما يتعلّق بشيوع نسبة تعدّد الزوجات المرتفعة في السنوات الأخيرة، وكذلك يفحص المقال مدى نجاعة الاستحقاق كأداة لتطبيق السياسات.

يوضّح المقال أنّه في ظلّ الأوضاع الراهنة في المجتمع الإسرائيليّ، تولَّدَ نموذج دائريّ للسياسة يشمل السياسيّين، ووكلاء في الحقل، ومستهلكين وناسجين للروايات الفكريّة. تختلط مصالح صنّاع القرار السياسيّ، على اختلاف أنواعهم، بمصالح القيادة القبليّة البدويّة. هذا التناسق الدائريّ، والذي يعرقل وضع حدّ لتعدّد الزوجات، يستمدّ قوّته من المفاهيم الأكاديميّة والجماهيريّة والمؤسّساتيّة التي تمنح الشرعيّة لعدم مكافحة تعدّد الزوجات، وكذلك استمراريّة السياسات الضبابيّة في ما يخصّ موضوعًا على هذه الدرجة من الحساسية، لكونه يقع على الحدود بين القوميّة والدينيّة والاجتماعيّة.

ينبثق من خلال النقاش سؤالان؛ أوّلهما: هل تعدُّد الزوجات مشكلة تطبيق، أم مشكلة سياسة وتخطيط؟ وثانيهما: هل يشكّل القضاءُ الحلبةَ المناسبة لتحقيق تغيير جذريّ في مفاهيم ونهج حياة الجمهور البدويّ في هذا الخصوص؟

بالإضافة إلى بحث السياسة المعلنة والعمليّة، تلفت الباحثتان النظر إلى أهمّيّة فحص الخطاب العامّ والروايات والاعتقادات التي يتّسم بها النقاش حول مكانة المرأة في المجتمع البدويّ في إسرائيل بعامّة، وحول تعدّد الزوجات بخاصّة. من خلال دراسة هذه الروايات، يتبيّن أنّها تغيّب النساء البدويّات وتظهرهنّ كضحايا النظام الاجتماعيّ الثقافيّ التاريخيّ، ممّا يجعل الجمهور والدولة يبيحون ظاهرة القتل والسيطرة على أجساد النساء، وكذلك ظاهرة تعدّد

الزوجات، كما تتيح موضعةَ النساء كمجموعة «أخرى» مهدورة الحقوق تحت شعار سلطة القيادة المحلّيّة.

من هنا، تقترح الباحثتان عدم إبقاء البيروقراطيّين من ذوي الدرجات الدنيا دون أدوات سياسيّة واضحة، وألاّ تُترَك لهم فرصة إصدار تعليمات غير مدروسة. كذلك ينبغي إيجاد منهاج للتعاون مع السلطات البلديّة وقيادة القبائل ورؤساء المنظّمات الأهليّة البدويّة، ولا سيّما التنظيمات النسويّة منها. ومن الجدير كذلك فحص إمكانيّة إشراك الزعامة الدينيّة في هذه العمليّة، وذلك لتزايد فعّاليّتهم في التأثير وإيجاد حلول ملائمة يتقبّلها المجتمع البدويّ بما في ذلك النساء والدولة.

العنف ضدّ النساء - منظور اجتماعيّ سياسيّ

مادلين أديلمان، وإدنا أيرز، ونادرة شلهوب-كوفيركيان

الضبط الشرطيّ للعنف ضدّ نساء الأقلّيّة الإثنيّة في المجتمعات المتعدّدة الثقافات

Madelaine Adelman, Edna Erez and Nadera Shalhoub-Kevorkian
Policing Violence Against Minority Women in Multicultural Societies: "Community" and the Politics of Exclusion

في ظلّ عهد موجّه نحو التنظيم الشرطيّ للأقلّيّات، تواجه مؤسّسة الشرطة مشكلة معقّدة، هي احترام الفروق وتطبيق القوانين بصورة خالية من التفرقة العنصريّة، وبخاصّة في ظلّ تعهّد الحكومات الديمقراطيّة الليبراليّة بتطبيق مبادئ المساواة أمام القانون واحترام الخصوصيّة الثقافيّة في الوقت ذاته. وفي ضوء التشديد على تجريم العنف الأسريّ مؤخّرًا، يتحوّل الضبط الشرطيّ لمجموعة الأقلّيّة إلى مشكلة معقّدة في المجتمعات المتعدّدة الثقافات، لا سيّما أنّ الشرطة ترى الأقلّيّات التابعة ذاتَ تخلّف وعنف متأصّلين.

تقوم الباحثات في هذا المقال بفحص هذه الاحتكاكات النظريّة والفعليّة من خلال التحليل الجنوسيّ للأقلّيّة في الضبط الشرطيّ، وربط تشديد هذا الضبط على القيم المحلّيّة، والتعدّد الثقافيّ، والاختلاف، والحساسيّة الثقافيّة، وعدم شفافيّة الفروق الجنوسيّة في هذه المجتمعات الأقلّيّة.

تتّخذ الباحثاتُ النساءَ الفلسطينيّات في إسرائيل حالةً لهذه الدراسة، إذ يدّعين أنّ العنصريّة المجنسنة والجنوسة العنصريّة تشكّلان ردّة فعل الشرطة للعنف الأسريّ، ممّا يقود إلى الاستنباط المبنيّ على أسس ثقافيّة، وهو ما يقلّل من نجاعة التنظيم الشرطيّ ضدّ العنف تجاه نساء الأقلّيّات.

ترى الباحثات أنّ الشرطة يجب أن تبحث عن أساليب غير تقليديّة لمعالجة هذه القضيّة بما يتحدّى ولا يقوّي الأفكار المسبقة والروايات القائمة حول نساء ورجال الأقلّيّات باسم التعدّد الثقافيّ والحساسية للاختلاف. كذلك تشدّد الباحثات على أنّه ينبغي على الشرطة التعامل مع الجنوسيّة في المجتمع العربيّ كمفهوم سياسيّ يجب توظيفه بحذر، وبخاصّة في ما يتعلّق بعلاج ومنع جرائم العنف ضدّ نساء الأقلّيّات في مجتمعات كالمجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل.

سهاد أسعد وإيلي بوخبينجر

معضلات أخلاقيّة لدى عمّال اجتماعيّين معالِجين لقضايا العنف ضدّ النساء في المجتمع العربيّ

סוהאד אסעד ואלי בוכבינגר

דילמות אתיות של עובדים סוציאליים המטפלים באלימות נגד נשים בחברה הערבית

يتناول المقال خمس معضلات أساسيّة تواجه عمّالاً اجتماعيّين معالِجين، في قضايا العنف ضدّ النساء العربيّات الفلسطينيّات في المجتمع العربيّ الفلسطينيّ في دولة إسرائيل.[1]

1. **الحاجة إلى منع العنف والمحنة مقابل الحاجة إلى العمل بوتيرة ملائمة للمعالجَة.**
2. **الحاجة إلى الاختيار بين معالجة عينيّة لقضيّة العنف مقابل توسيع العلاج ليتطرّق إلى مجمل العلاقة بين النوعين الاجتماعيّين.**
3. **توجُّه المعالِج الأبويّ مقابل التعريف الذاتيّ لدى المعالجَة حين تحديد أهداف العلاج.**
4. **مسؤوليّة الرجل عن العنف مقابل المسؤوليّة المشتركة.**
5. **المحافظة على قيم العائلة المحافظة، مقابل تعزيز التغيّر في العلاقات بين العائلة النواة وعائلة الزوج.**

ظهرت هذه المعضلات -وَفق الباحثة- في مركز لمنع العنف داخل العائلة في الناصرة.

يطرح المقال طرق تدخّل للتعاطي مع هذه المعضلات، طرقًا تحاول الدمج بين القيم العالميّة لمعالجة العنف ضدّ النساء مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيّة المجتمع العربيّ الفلسطينيّ في إسرائيل.

1. يستعمل الباحثان مصطلح «المجتمع العربيّ».

محمّد الحاجّ يحيى

نماذج من العنف ضدّ النساء العربيّات الإسرائيليّات المخطوبات وبعض الأبعاد النفسيّة

Muhammad Haj Yahia

Patterns of Violence Against Engaged Arab Women from Israel and Some Psychological Implications

يفحص الباحث في هذه الدراسة 1،111 حالة لنساء عربيّات فلسطينيّات في إسرائيل مخطوبات تعرّضن لأنماط متفاوتة من العنف والضرب من قبل خطبائهنّ.

يبدأ الباحث بشرح نظام الخطوبة في المجتمعات العربيّة، وأبعادها الاجتماعيّة والدينيّة، حيث تكون الخطوبة -في معظم الأحيان- مقرونة بعقد دينيّ وقانونيّ بين والد الفتاة ووليّ الخطيب، وشاهدين أيضًا. وعلى الرغم من أنّ للخطوبة جوانب دينيّة وقانونيّة كالزواج - حيث يُعتبر الشريكان متزوّجَين أمام القانون- فإنّها لا تتيح للشريكين حرّيّة التصرّف والخروج معًا، وكذلك لا تتيح لهما السكن معًا حتّى الزواج.

وعلى الرغم من أنّ المعطيات حول العنف أثناء المواعَدة تشير إلى أنّ الظاهرة واسعة الانتشار، يبقى هذا الموضوع مَنوطًا بالأفكار المسبقة حول الخطوبة فى المجتمع العربيّ. وتبيّن الدراسات أنّ لهذه الظاهرة أبعادًا نفسيّة شديدة الوطأة على ضحاياها، إذ تشير المعطيات إلى فقدان الثقة بالنفس، والتراجع التدريجيّ في تقدير الذات واحترامها، وفقدان الأمل، وعدم القدرة على مساعدة النفس، والشلل التدريجيّ للرغبة في التنقّل بسبب الخوف والقلق، وكذلك الاكتئاب والأمراض الفسيولوجيّة الناجمة عنه.

يقوم الباحث بتحليل النماذج التي قامت بتعبئتها فتيات مخطوبات، من قرى وأحياء مختلفة حسب لائحة جرى الحصول عليها عبر رجال الدين والموظّفين المسؤولين عن تسجيل عقود الزواج في وزارة الداخليّة، نصفهنّ ممّن عقدن عقد الزواج، ونصفهنّ الآخر لم يقمن بذلك بعد. 77% من الفتيات اللواتي عبّأن النماذج ينتمين إلى الديانة الإسلاميّة، وَ 14% إلى الديانة المسيحيّة، وَ 9% إلى الديانة الدرزيّة. من خلال قراءة المعطيات، يستخلص الباحث أنّ الفتيات اللواتي أفصحن عن تعرّضهنّ للعنف والإساءة النفسيّة والجسديّة، وأحيانًا للعنف الجنسيّ،

يعانين من تقدير منخفض للذات، بالإضافة إلى المشاكل التي وردت سالفًا، بينما تعزّز الشعور بالتقدير للذات لدى الفتيات اللاتي يلجأ شركاؤهنّ إلى حلّ الخلافات بالتفاوض والنقاش.

بالإضافة إلى هذه النتائج، يشير الباحث إلى وجوب الحصول على المزيد من هذه المعطيات وقراءتها، بغية تحقيق فهم أعمق للبنى الزوجيّة، وأنماط الشراكة المختلفة في المجتمع العربيّ الفلسطيني في إسرائيل، وأثرها على الحالة النفسيّة والذهنيّة لدى النساء الفلسطينيّات في إسرائيل.

محمّد الحاجّ يحيى

الإساءة إلى الزوجة والإيذاء الجسديّ في السياق الاجتماعيّ الثقافيّ للمجتمع العربيّ في إسرائيل

Muhammad Haj Yahia

Wife Abuse and Battering in the Socio-Cultural Context of Arab Society

يشير الباحث إلى أنّه، بالرغم من تزايد الاهتمام العامّ، على الصعيدين المهنيّ والعلميّ، بظاهرة الإساءة إلى الزوجات والعنف الجسديّ ضدّهنّ، لم تجرِ حتّى الآن الإشارةُ إلى أهمّيّة الحساسية الثقافيّة الاجتماعيّة في عمليّة التدخّل لصالح النساء العربيّات الفلسطينيّات المضروبات في إسرائيل. من هنا، يتطرّق الباحث إلى دور القِيم والمفاهيم الاجتماعيّة في الإساءة إلى الزوجات وضربهنّ.

يركّز الباحث بالتحديد على أفكار الدعم المتبادل بين أفراد العائلة، وقضيّة سمعة العائلة، ومكانة المرأة المتدنّية في سلّم العائلة والتفوّق الذكوريّ عليها، والترابط الحمائليّ (من حمولة أو عشيرة)، كقِيم تدعم ظاهرة الإساءة إلى النساء وإيذائهنّ جسديًا. بالإضافة إلى ذلك، يطرح الباحث وجهات نظر النساء العربيّات الفلسطينيّات في إسرائيل حول الموضوع من خلال إجاباتهنّ عن أسئلة مفتوحة ضمن دراسات واسعة أجراها الباحث.

يفحص الباحث خمسة أبعاد مختلفة في وجهات نظر النساء حول هذه الظاهرة: تعريف النساء لمفهوم العنف ضدّ المرأة؛ وعيهنّ لهذه المشكلة؛ تبريرهنّ أو إدانتهنّ لظاهرة العنف ضدّ النساء؛ وعيهنّ للمخاطر التي تتعرّض إليها النساء المضروبات؛ توجّههنّ إلى حلّ هذه المشكلة. يحلّل الباحث النتائج في السياق الثقافيّ الاجتماعيّ للمجتمع العربيّ الفلسطينيّ، حيث تختلف توجّهات النساء العربيّات الفلسطينيّات للأبعاد المطروحة عن توجّه التعريفات المتّفَق عليها علميًا بسبب الخصوصيّة الثقافيّة لمجتمعهنّ.

من هنا، يَخْلص الباحث إلى أنّ العاملات/ين الاجتماعيّات/يّين العرب الذين يتعاملون مع النساء المضروبات والمعنَّفات في المجتمع العربيّ في إسرائيل، ويتلقّون تدريباتهم ودراساتهم في

الجامعات والمؤسّسات الإسرائيليّة، التي تتبنّى بدورها المعرفة والنظريّات الغربيّة في هذا الصدد، سوف يواجهون صعوبات عديدة في إيجاد الوسائل الملائمة للتدخّل ومساعدة أولئك النساء. فعلى سبيل المثال، بينما تشدّد جميع النظريّات التي تتعلّق بالعنف على أنّ علاقة الشراكة بين الزوجين لا تتيح مجالاً للعنف، وأنّ على النساء الاعتراف بأنّ العنف ضدّهنّ غير مقبول بكلّ أشكاله، بما في ذلك السباب والهجوم الشفويّ ضدّ الزوجة، ففي بعض الحالات قد تواجه العاملَ/ةَ الاجتماعيّ/ة بعضُ الصعوبات في إقناع الضحيّة بذلك، وفي تشجيعها على المطالبة بحقوقها والدفاع عن نفسها. كذلك من المشاكل التي قد تواجَه مدى استعداد عائلة المرأة لتقديم مختلف أنواع الدعم لها، وبخاصّة عند وجود أطفال بحاجة إلى دعم مادّيّ، وغير ذلك من الصعوبات التي يفرزها عدمُ دمج المعرفة النظريّة حول التدخّل بالوعي لخصوصيّة النساء العربيّات الفلسطينيّات في إسرائيل اجتماعيًا وثقافيًا.

في الخلاصة، يقترح الباحث عدّة وسائل لتدعيم الوعي للخصوصيّة الاجتماعيّة لمسألة العنف ضدّ النساء في المجتمع العربيّ؛ منها العمل البنيويّ على رفع مكانة المرأة على مختلف الصُّعُد (الاقتصاديّ والتربويّ وغيرهما)، وإنشاء مراكز تقدّم الخدمات الاجتماعيّة لأولئك النساء -من مأوى بديل، واستشارات نفسيّة وقانونيّة، وسواها.

محمّد الحاجّ يحيى

تنبّؤ المعتقدات حول ممارسة العنف ضدّ الزوجات لدى الرجال العرب في مرحلة الخطوبة في إسرائيل

Muhammad Haj Yahia

Predicting Beliefs about Wife Beating among Engaged Arab Men in Israel

يعرض هذا المقال إحدى أولى الدراسات التي أُجريت حول المعتقدات المتعلّقة بممارسة العنف ضدّ الزوجة في المجتمعات العربيّة. جُمعت المعطيات من خلال نموذج عشوائيّ لـ 434 رجلاً فلسطينيّا في إسرائيل في مرحلة الخطوبة، في محاولة لإيجاد تفسير لأفكارهم المختلفة حول ضرب الزوجة، بالاستناد إلى متغيّرات تمثّل ثلاثة أطر: الهيمنة الذكوريّة؛ الفجوات الدراسيّة بين الأجيال؛ العجز في مهارات إقامة علاقات شخصيّة.

يشير الباحث إلى أنّه بالرغم من أنّ ظاهرة العنف العائليّ -طيلة العَقدين السابقين- قد حظيت باهتمام بالغ في أنحاء العالم، ثمّة القليل من الدراسات التطبيقيّة حول هذا الموضوع في المجتمعات العربيّة بعامّة، والمجتمع العربيّ الفلسطينيّ في إسرائيل على وجه الخصوص. ورغم أنّ الباحث وجد في دراسة سابقة أجراها حول العنف في فترة الخطوبة أنّ 20.6% من الرجال في هذه المرحلة أشاروا إلى أنّهم قاموا بفعل أو قول جارح تجاه الطرف الآخر؛ 7.1% أشاروا إلى أنّهم قاموا بإلقاء شيء ما على الطرف الآخر؛ بينما أشار 8% إلى أنّهم قاموا بدفع أو جذب عنيف للطرف الآخر خلال فترة الخطوبة؛ رغم كلّ هذا لم تتطرّق هذه الدراسة السابقة إلى معتقدات وآراء الرجال في فترة الخطوبة حول العنف ضدّ النساء وضربهنّ.

من هنا، تأتي هذه الدراسة الحاليّة لسدّ هذه الفجوة، حيث يشدّد الباحث على أنّ المؤشّرات والمسبّبات لظاهرة العنف ضدّ النساء -حتّى تلك التي في فترة الخطبة- قائمة على عدّة مستويات ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند تحليل هذه الظاهرة، تبعًا للأطر التي ذُكرت آنفًا. وهكذا فإنّه من الضروريّ اتّباع توجّه أكثر شموليّة لدراسة ظاهرة العنف ضدّ النساء بعامّة، وضدّ النساء في المجتمع الفلسطينيّ العربيّ في إسرائيل بخاصّة، حيث تشير المعطيات إلى ضرورة دمج التوجّهات الذكوريّة البطركيّة المهيمنة ومهارات التواصل في العلاقات

الشخصيّة في دراسة من هذا النوع. كذلك الأمر في ما يتعلّق بتوجّهات التعلّم الاجتماعيّ، فهي مكمّلة لهذا التوجّه الشموليّ، بالرغم من أنّه لم يُعْثَر على علاقة واضحة بين كون الفرد قد نشأ في بيئة ينتشر فيها العنف ضدّ النساء وتبنّيه لهذا السلوك.

بالإضافة إلى ذلك، ثمّة علاقة واضحة بين الآراء المسبقة والتقسيمات الجنوسيّة الواضحة في المجتمع العربيّ في إسرائيل حول الأدوار التقليديّة للمرأة والرجل والسلوك التقليديّ حيال النساء، وافتراض غياب المساواة بين الرجل والمرأة، والميل إلى دعم العنف وضرب المرأة بادّعاء أنّ ذلك في سبيل مصلحتها، ورفض التدخّل لمعالجة هذه الظاهرة.

من خلال الدراسة، يرى الباحث كذلك مدى أهمّيّة مهارات التواصل مع الآخرين لتحليل هذه الظاهرة، حيث وجد أنّ هنالك علاقة بين نقص مهارات التواصل الإيجابيّة، وصعوبة التعاطف مع الخطيبة وعدم الحزم، والأفكار المسبقة التي تبرّر ضرب الزوجة وتبيح العنف ضدّها.

يستخلص الباحث أنّ هنالك حاجة ماسّة إلى إجراء المزيد من الدراسات، حول ظاهرة العنف ضدّ النساء في المجتمع العربيّ الفلسطينيّ في إسرائيل، وأنّ ثمّة أهمّيّة لتبنّي توجّه دامج وشامل لعواملها ومستوياتها المتعدّدة.

منار حسن

سياسة الشرف: الأبويّة والدولة وقتل النساء على خلفيّة ما يسمَّى «شرف العائلة»

מנאר חסן
פוליטיקה של הכבוד: הפטריארכיה המדינה ורצח נשים בשם כבוד המשפחה

من خلال هذه المقالة المستندة إلى رسالة الماجستير التي استكملت في العام 1995، تحاول الباحثة مواجهة النظرة الاستشراقية التي استعملها باحثون في بحث القضايا الاجتماعيّة المختلفة في المجتمع العربيّ، لا سيّما تلك المتعلّقة بظاهرة قتل النساء على خلفيّة ما يسمّى بـِ «شرف العائلة».

تحاول الباحثة، من خلال تعريف مصطلحات الشرف والعيب، متطرّقة إلى التغييرات التي طرأت على هذه المصطلحات بحكم التغييرات الاجتماعيّة في المجتمعات العربيّة عامّة والفلسطينيّة خاصّة، الإجابة عن السؤال: «ما هو شرف العائلة؟».

في هذا البحث، الشرف يتطرّق إلى شرف العائلة البطركيّة (الأبويّة)؛ ومن هنا فهو يتطرّق إلى شرف الرجال فقط. هذا التعريف للشرف يضمن سيطرة الرجل، ومسّه يعني –بالتأكيد- مسًّا بشرفه. وفقًا لما تقول الباحثة، يستوجب ضمانُ استمراريّة هذه السيطرة تشريعَ قوانين اجتماعيّة، تلزم النساء بالأساس، تحدّد تصرفاتهنّ ورغباتهنّ، وحتّى أفكارهنّ -وهذا ما تسمّيه «سياسة الشرف». وتضيف أنّ «سياسة الشرف» لا تنحصر في المجال الاجتماعيّ، وإنّما تتخطّى ذلك لتنعكس كذلك في المجال الاقتصاديّ وتُستخدَم لضمان استمراريّة دونيّة المرأة الاقتصاديّة وتعلّقها اقتصاديًّا بالرجل.

القتلة من منطلق الحفاظ على شرف العائلة، وفق ادّعاء الباحثة، هم أقرباء المرأة من الدرجة الأولى: الأب والأخ والعمّ، لا الزوج أو أحد أقربائه (في حالة كونها متزوّجة). «الشرف» الذي مُسّ هو شرف أقربائها؛ ولذا عليهم تقع مسؤوليّة «تطهيره».

تدّعي الباحثة أنّ قتل النساء في مثل هذه الحالات أرخص من قتل الرجال، إذ وفق القضاء العشائريّ، تنبغي معاقبة الرجل الذي يمسّ شرف امرأة لكونه مسّ شرف عائلتها، ولكن قتل الرجال قد يجلب قتل آخرين بدافع الأخذ بالثأر، ولهذا يجري

قتلهنّ، ولا يُقتل الرجال «منجّسو الشرف الفعليّون».

ومن خلال تطرّقها لعمليّة تنفيذ القتل، تقول الباحثة إنّ قتل النساء يجري بشكل مخطَّط وبدم بارد، ويشترك فيه، في بعض الأحيان، عدد من أفراد العائلة (وفي بعض الأحيان تشارك فيه النساء). وتضيف أنّ الخوف من القانون، وبخاصّة في حالة الفلسطينيّين في إسرائيل، أدّى إلى تغيير في طريقة القتل العلنيّة التي كانت متّبعة في السابق؛ فيُعرَض أحيانًا القتل كحالات انتحار، أو يُعلن عن المقتولة مفقودةً.

أمّا عن سياسة دولة إسرائيل في ما يتعلّق بمثل هذه الجرائم، وبمواجهة النظرة الاستشراقيّة التي تدّعي أنّ مثل هذه الجرائم تحدث في عديد من الدول العربيّة، فهذا يعني بالتأكيد أنّها جزء من الذهنيّة العربيّة؛ وتقول الباحثة إنّ السلطة والحكم في غالبيّة الدول العربيّة هو حكم أبويّ يستمدّ شرعيّته من خضوع مواطنيه، لا من خَيارهم الحرّ، وبالتالي تعزّز العائلة الأبويّة والتقاليد المتّبعة في مثل هذه العائلة. وحول سياسة دولة إسرائيل مدّعية الديموقراطية، تشير الباحثة إلى العديد من سلوكيّات مؤسّساتها الرسميّة -كالشرطة مثلاً- التي تساهم في استمرار وتعزيز مثل هذه الظاهرة. ففي بعض الحالات، تعيد الشرطة النساء والفتيات إلى عائلاتهنّ بعد هربهنّ، متجاهلةً تمامًا الخطر الحقيقيّ لموتهنّ الحتميّ. كما تعزّز دولة إسرائيل المبنى التقليديّ الأبويّ للمجتمع الفلسطينيّ، فنجد الشرطة تتعاون مع القيادة التقليديّة في المجتمع الفلسطينيّ، للتوسّط في حالة خلاف بين الفتاة والعائلة، وذلك بغية التملّص من المسؤوليّة عن حياتها عند حدوث الجريمة.

تضيف الباحثة أنّ هذه الظاهرة تكتسب الشرعيّة، في المجتمع الفلسطينيّ، من التربية على التقاليد، ومن تسامح رجال الدين معها، بالرغم من تعارضها مع تعاليم الدين. ضحايا هذه الظاهرة، في المجتمع الفلسطينيّ ينتمين إلى الديانات الثلاث الدرزيّة والإسلاميّة والمسيحيّة، بعكس الادّعاء السائد والذي مؤدّاه أنهنّ مسلمات فقط.

داني رابينوفتش

الرحلة الشاقّة لإنقاذ النساء السمراوات

דני רבינוביץ
המסע המפותל להצלת נשים חומות

الأنباء حول مقتل إخلاص كنعان من قرية الرامة، رميًا برصاص أخيها الأصغر منها سنًّا، وتزامُن قتلها مع وجود الكاتب في مهمّة تركيز دورة تأهيل موظفين من الفلسطينيّين مواطني دولة إسرائيل[1] لوظائف حكوميّة وانكشافه على النقاشات التي دارت بين رجال، غالبيّتهم من الدروز ويخدمون في الجيش الإسرائيليّ، متعاطفين ويعطون شرعيّة لمثل هذا القتل ونساء غير درزيّات، حاولن بشكل ضعيف التنديد بهذه الجرائم، دفعته إلى كتابة مقال في صحيفة «هآرتس».

يتمحور المقال الذي نشره في صحيفة «هآرتس» حول ما يسمّيه الكاتب «المعضلة الليبراليّة»، ويقصد بهذا أنّ قتل النساء يتعارض مع قيم قدسية الحياة، من ناحية، ولكن من الناحية الثانية، يتعارض مع فكرة تدخّل المجموعة الهيمنة لفرض قيمها على مجموعة أخرى في ضوء القيم الليبراليّة.

ردود الفعل الغاضبة من مجموعة من النساء، نسويات بالأساس، عربيّات ويهوديّات، حول مضامين المقال، التي تمركزت أساسًا حول ما يسمّية الكاتب الفرضيّة المبطّنة أنّ ثمّة صلة بين بحث التحليل الثقافيّ لظاهرة بشعة مثل ظاهرة قتل النساء وبين تشريع حدوثها، جعلته يعيد النظر في بعض ما جاء في المقال الأصل، وتسليم نسخة معدَّلة من المقال لمجلة «نظرية ونقد» (تيؤريا وبيكورت) لاحقًا: «حمل المرأة البيضاء، نسبويّة ثقافيّة، ونسويّة، والأنثروبولوجيا» –في ما يلي ملخّصهما:

> في المقال الذي قدّم الكاتب نسخته الأولى في شباط 1995 إلى المجلّة المذكورة، يتطرّق إلى تحليل ظاهرة «القتل على خلفيّة شرف العائلة» من وجهة نظر منفّذي هذه الجرائم، حسب ادّعائه. كذلك يقوم بتفسير نظريّ لهذه الظاهرة يرمي عَبره

1. الباحث يستعمل التعبير «الوسط العربيّ».

إلى تقديم تحليل مغاير للنظرة السائدة المدّعية أنّ هذا النوع من القتل مرتبط بشكل لا يمكن فصله عن الثقافة الشرقيّة، ويدّعي أنّ هذا التحليل، الذي يقترحه هو، سوف يساهم في فهم أعمق لظاهرة العنف تجاه النساء في المجتمعات الغربيّة والتي تدّعي التعالي على مثل هذه الجرائم.

ويضيف الكاتب أنّ نظرة نقديّة تأخذ ثقافةَ المجموعة قيد البحث في الحسبان، في ما يتعلّق بقضيّة العنف ضدّ النساء، تؤدّي بالضرورة إلى كشف محدوديّة وعدم صحّة الادّعاء الشائع في الغرب حول قدسيّة وسموّ القيم الغربيّة على القيم الثقافيّة الأخرى.

في نهاية المقال، يردّ الكاتب على الانتقادات التي تلقّاها من مراجعي المقال، وفي الأساس من الباحث جون سيمونس الذي يدّعي أنّ رابينوفتش يكتب من وجهة نظرة الكولونياليّة الجديدة.

في النهاية، يدّعي الكاتب أنّ عدم تدخّل مجموعة في شؤون مجموعة أخرى ليس بالضرورة هو الحلّ الذي يقترحه، بل هو يعارض التدخّل الأبويّ المتعالي. ويضيف أنّه بدون المعرفة والإلمام بالسياق الثقافيّ، يكون التدخّل لإنقاذ النساء المقموعات وضحايا العنف الجسديّ أقلّ نجاعة. وعليه، يختتم الكاتب المقال بتساؤل حول كيفية التدخّل في منع هذه الظاهرة، كفرد من خارج المجموعة، لا حول وجوب التدخّل. ويضيف قائلاً إنّ النساء، في كلّ مكان، لسن ضحايا فقط، بل هنّ كيان قائم بحدّ ذاته، كأفراد وكجزء من مجموعة، ولهنّ أدوار مهمّة في تغيير الأحداث، وعلينا إيجاد الطرق لتوسيع قدرتهنّ على التأثير، ويبارك اقتراح جون سيمونس بخصوص إقامة تحالفات نسويّة كنموذج لتنظيم نضال النساء.

جون سيمونس

تحالفات نسويّة في مناطق الحدود

ג'ון סימונס
הקואליציה הפמיניסטית באזורי הגבול

هذا المقال هو نقد لمقال رابينوفتش السابق الذي يحمل العنوان «حمل المرأة البيضاء، نسويّة ثقافيّة، نسويّة، والأنثروبولوجيا». يدّعي الباحث أنّ ادّعاء رابينوفتش ضدّ النسويّات الغربيّات ومحاولتهنّ إنقاذ النساء «الملوّنات» ومعارضته لفرض القيم الغربيّة على سائر الثقافات ما هي إلاّ نظرة كولونياليّة جديدة (نيو كولونياليّة). إنّ محاولة عرض الاختلافات بين الثقافات والحفاظ على حدود ثقافة الآخر -حسب ادّعائه- تتيح لباحث في الأنثروبولوجيا مستعمر جديد إخراجَ السكّان الأصليّين من أيديولوجيا الاستهلاك العالميّة، وبهذا يبقيهم عمّالاً فقراء في مصانع منتجين للغرب عديمي القدرة على امتلاك المنتجات التي يصنعونها.

يتعاون خطاب المثقّف الغربيّ، حسب وجهة نظر الباحث، مع مصالح اقتصاديّة دوليّة غربيّة. وفي حالة دولة إسرائيل، عند التحوّل من خطاب استعمار مرتبط بالسيطرة على الأرض (احتلال) إلى خطاب كولونياليّ جديد غير مرتبط بالسيطرة على الأرض (سلام)، تبرز أهمّيّة الفرق بين الثقافات ويبرز خطاب «عدم التدخّل» في الآخر أو الحياديّة.

التصوير الإيجابيّ (التمثيل) للرجل الإسرائيليّ كصاحب ميزات -كالليبراليّة الغربيّة والحداثة- يعمل على المساواة بين النوعين الاجتماعيّين، وكغير شريك في جرائم الكولونياليّة الجديدة، حسب ما وردَ في وصف رابينوفتش، وَفق ادّعاء الباحث، يمكنه الحدوث فقط عند مقابلته مع «نقيضه» ووصف تعامل الرجال العرب مع نسائهم.

في ما يتعلّق بقتل النساء على خلفيّة شرف العائلة، يدّعي سيمونس أنّ مثل هذا القتل يجري كذلك في المجتمع الإسرائيليّ، ولكن يُعرَض باعتباره شاذًّا ويُبحث بواسطة العلوم الاجتماعيّة وعلم النفس، بينما الظاهرة نفسها في المجتمع الفلسطينيّ تُبحث عَبر مفردات الأنثروبولوجيا. ويضيف أنّ محاولة رابينوفتش محو أوجه الشبه بأيديولوجيا الجنوسة بين المجتمعين الفلسطينيّ والإسرائيليّ هي محاولة للحفاظ على الحدود بين المجموعتين، وبين الثقافة الشرقية والثقافة الغربيّة، ابتغاء إبراز تفوّق الأخيرة.

في ما يتعلّق بتدخّل أوعدم تدخّل الغرب في الشرق، يدّعي سيمونس أنّ للكولونياليّة الجديدة عواقب سياسيّة واقتصاديّة وثقافيّة عامّة، ومن ثَمّ فإنّ التدخّل قائم ولا يمكن الحديث عن الحياديّة.

يوصي سيمونس بتحالفات نسويّة من جميع أنحاء العالم حول أهداف عينيّة. وفي حالة التحالفات النسويّة في إسرائيل، يدّعي أنّ النساء الفلسطينيّات يتعاونَّ، في بعض الأحيان، مع النسويّات اليهوديّات بواسطة مؤسّسات الدولة الإسرائيليّة، وفي بعض الأحيان يتعاونَّ مع مؤسّسات أبويّة داخل مجتمعاتهنّ ضدّ مؤسّسات الدولة. وهذه الطريقة –في نظره- هي الأمثل للتعامل مع مثل هذه الظاهرة (القتل على خلفيّة «شرف العائلة»). على النسويات الفلسطينيّات التعاون مع النسويّات اليهوديّات لكشف التمييز على خلفيّة الجنسويّة في مجتمعاتهنّ، كما ينبغي عليهنّ التركيز على القوى الإيجابيّة في داخل مجتمعهنّ الداعمة للمساواة بين النوعين الاجتماعيّين.

نادرة شلهوب-كيفوركيان

الكشف عن سوء معاملة الأطفال في مناطق النزاع

Nadera Shalhoub-Kevorkian
Disclosure of Child Abuse in Conflict Areas

تعتمد الباحثة في هذا البحث على بيانات مستمدّة من 628 نموذجًا ملأتها فتيات فلسطينيّات في إسرائيل، تتراوح أعمارهنّ بين 14 وَ 16 عامًا، لتثبت من خلالها أنّ تحليل السياسات القانونيّة يحتاج الى فهم عميق للسياق الاجتماعيّ السياسيّ الذي تجري فيه دراسة سوء المعاملة والاعتداء الجنسيّ والجسديّ.

من خلال التحليل السياقيّ الحاليّ للقاءات التي جرت مع أولئك الفتيات، والتي تحدّثت فيها 28 ضحيّة للعنف الجسديّ حول الاعتداءات التي تعرّضن لها عبر مجموعة البحث، تركّز الباحثة على فهم ورؤية أولئك الفتيات للإفصاح عن تجربتهنّ، للدعم الاجتماعيّ الذي يقدّم إليهنّ، وللتدخّل القانونيّ الذي يرمي إلى مساعدتهنّ.

تتحدّى الباحثة أيديولوجيا حماية الطفل في ما يتعلّق بتقديم الشكوى عن الاعتداء الجنسيّ على الطفل، وبخاصّة في مناطق النـزاع السياسيّ، إذ تظنّ الباحثة ان النظام الصارم للقوانين يمكن له أن يؤدّي -في بعض الأحيان- إلى خرق حقّ الطفل في الحماية، بل قد يؤدّي إلى المزيد من الإساءة إلى الطفل. إنّ هذا النظام يُبقي حيّزًا ضيّقًا جدًّا للمرونة والقدرة على التجديد في طرق التدخّل، لا سيّما عند التعامل مع مجموعات قوميّة وعرقيّة وجندريّة مختلفة. إنّ غياب المرونة هذه يمنع القائمين على خدمة شؤون الطفل من انتقاد ورفض السياسات الرسميّة التي لا تدعم احتياجات الطفل بسبب الاختلاف الثقافيّ، والاجتماعيّ، والقوميّ، والسياسيّ، كما تؤدّي إلى الحدّ من إمكانيّة إيجاد وتطوير وسائل بديلة للمساعدة.

من هذا المنطلق، تقوم الباحثة بدراسة مدى إمكانيّة تطبيق السياسات الاجتماعيّة الإسرائيليّة على الأطفال الفلسطينيّين في إسرائيل، ولا سيّما قانون تقديم الشكوى الإجباريّ الذي جرى تشريعه في العام 1989، وبخاصّة على الطفلة الفلسطينيّة الإسرائيليّة التي تتعرّض للاعتداءات الجنسيّة. بموجب هذا القانون، على كلّ راشد يعلم بحالة إساءة من أيّ نوع ضدّ الأطفال أن يبلّغ الشرطةَ عنها، أو المسؤولَ عن تقديم الدعم والحماية للطفل. ولكن هذا القانون يرتكز -في أساسه-

على الثقافة الغربيّة، بينما يعيش الفلسطينيّون في إسرائيل، الذين يسري هذا القانون عليهم كذلك، في ظلّ دولة تختلف ثقافتها عن ثقافتهم ومفاهيمهم الاجتماعيّة العربيّة اختلافًا جذريًا، وهو ما يُفضي إلى اختلاف شديد في التوجّه نحو الأطفال والإساءة إليهم جنسيًا.

إنّ تدخّل المؤسّسات الحكوميّة في حياة أطفال ينتمون إلى مجموعة قوميّة أقلّيّة مضطهَدة أصلاً يجعل الأطفال أكثر تضرّرًا من جميع أشكال العنف، بما في ذلك العنف الذي يتعرّضون إليه جرّاء التدخّل الرسميّ، الذي يسقط إمكانيّة توظيف عوامل وأشخاص من بيئة الطفل وعائلته الموسّعة للتدخّل والتأثير إيجابيًا.

تشير الباحثة إلى أنّه بسبب حساسية موضوع الإساءة والاعتداءات الجنسيّة على الاطفال، والمعوّقات التي تعرقل دراسة هذا الموضوع وإجراء الحوارات مع ضحايا محتملين، من الضروريّ تطوير مناهج بحث ذات حساسية للإطار الفلسطينيّ في إسرائيل، لا سيّما أنّ المجتمع ميّال دائمًا إلى إلقاء اللوم على الضحيّة وإلصاق العار بعائلتها، وأنّ المعيقات السياسيّة التي تمنع التدخّل الرسميّ أو طلب المساعدة من الأجهزة الحكوميّة قد تؤدّي إلى إبقاء الضحيّة تحت خطر وتهديد الاعتداء، وأحيانًا تحت التهديد بالقتل على خلفيّة «شرف العائلة»، بعد أن تبوء بالفشل معظمُ الطرق الممكنة لتقديم المساعدة.

تستخلص الباحثة أنّ العاملين والمساعدين الاجتماعيّين يواجهون صراعًا بين معتقداتهم حول وجوب الانقياد إلى التعليمات الرسميّة والقانونيّة التي تفرضها الدولة من خلال سياساتها القانونيّة، وبين اعتباراتهم للسياق الحياتيّ للضحيّة. كما تشير إلى أنّه قد يؤدّي كلّ ذلك الى منع الفتيات ضحايا الاعتداء الجنسيّ من التوجّه لطلب التدخّل والمساعدة.

نادرة شلهوب كيفوركيان

عمّن ندافع؟: فتيات فلسطينيّات في إسرائيل وسياسة حماية الطفل

נאדירה שלהוב-קיבורקיאן
על מי מגינים: ילדות פלשתיניות בישראל ומדיניות הגנת הילד

تحاول الباحثة في هذا المقال فحص أيديولوجيا ما يسمّى بـ «حماية الطفل»، ولا سيّما تلك المتعلّقة بعلاج ضحايا الاعتداء الجنسيّ، وتدّعي أنّ أجهزة الضبط الاجتماعيّ الإسرائيليّ لا تفشل في تقديم خدمات جيّدة للضحيّة فحسب، بل في أحيان كثيرة تفشل في تقديم أيّة خدمة للضحيّة، وقد يُفضي هذا إلى مضاعفة الأذى. فجهاز القضاء الجنائيّ المتعارض أصلاً مع ثقافة الضحيّة، الطفلة العربيّة، لا يترك مجالاً للتدخّل المغاير وغير التقليديّ، وهذا يمنع مقدّمي الخدمات من تطوير وملاءمة آليّات وإستراتيجيّات خدمة بديلة قد تلائم حاجيّات الضحيّة.

يتمركز البحث في فحص مدى إمكانيّة تطبيق السياسة الاجتماعيّة في دولة إسرائيل في مجال الاعتداءات الجنسيّة على الأطفال، فلسطينيّين مواطني دولة إسرائيل، ومدى تأثير هذه السياسة على هؤلاء الأطفال. كذلك يفحص البحث مدى ملاءمة القوانين الغربيّة لمجموعة البحث، من ناحية، ومواقفه الناتجة عن الثقافة العربيّة ومن السياق السياسيّ، والتي في إمكانها تعطيل السياسة المعمول بها أو الاستفادة منها، من ناحية أخرى.

تحاول الباحثة، من خلال هذا المقال، القيام بفحص مجدَّد لمدى إمكانيّة تطبيق سياسة أجهزة الضبط الاجتماعيّ في تقديم خدمات لضحايا المنتميات إلى سياق سياسيّ وإلى ثقافة اجتماعيّة تختلف عن ثقافة واضعي السياسات. وتقترح نموذجًا بديلاً ملائمًا لثقافة الضحيّة/ الفتاة، مستندًا إلى دمج بين السياستين الرسميّة وغير الرسميّة، واضعًا الفتاة في مركز القضيّة من حيث التحليل وتقديم العلاج.

في الإطار النظريّ، تشير الباحثة أنّه، في أغلب الأحيان، ثمّة فروق في منهجيّة وطبيعة العالَم القانونيّ مقابل العالَم العلاجيّ، مردّها إلى كون القانون يرتكز على أنظمة يُفترَض أن تكون ملائمة وقابلة للتطبيق على كلّ فرد تقريبًا، ويحاول إيجاد الصلة المباشرة والقاطعة بين الأمور، ويصبو إلى الوصول أو اختلاق معلومات موضوعيّة؛ بينما يتمحور المسار العلاجيّ حول

شخصيّة الإنسان المركّبة وتجربته الشخصيّة والخاصّة. وتدّعي أنّ التعامل مع هذه المنهجيّات على أنّها متضاربة يحدّ من إمكانية تطوير نموذج قد يمزج بين المنهجيّتين.

وتضيف الباحثة أنّ أحد العوامل المؤثّرة على تعامل المجتمعات مع هذا النوع من القضايا يكمن في مكانة الأطفال في السلّم الاجتماعيّ في مجتمعاتهم. فبينما تُعْرف الظاهرة في الغرب كمشكلة اجتماعيّة، لا تُعْرَف على هذا النحو في مجتمعات غير غربيّة.

منهجيّة البحث

تتكوّن مجموعة الهدف من عيّنتين: الأولى مكوّنة من 28 فتاة ضحايا اعتداء جنسيّ، بين الصفوف الثامنة الإعداديّة والعاشرة الثانويّة، توجّهن إلى طاقم البحث، أو إلى مركز مساعدة ضحايا الاعتداء الجنسيّ، إثر مشاركتهنّ في مجموعات بؤريّة في مدارسهنّ؛ والمجموعة الثانية عيّنة من معالجات ومقدّمات لخدمات علاجيّة. شملت هذه العيّنة: 3 عاملات اجتماعيّات، مديرات 4 وحدات في مكتب الشؤون الاجتماعيّة في البلد الذي جرى فيه البحث؛ 6 مستشارات تربويّات في مدارس مشاركة في البحث؛ 6 عاملات ومتطوّعات في مركز لمساعدة ضحايا الاعتداءات الجنسيّة، ناشطة نسويّة مديرة جمعيّة «نساء ضد العنف».

النتائج

تشير نتائج البحث إلى أنّ وجود عنوان أو مرجع للضحيّة، وإيمانها بمقدرته على تفهّم وقوع الاعتداء، وتصديق أقوالها وملازمتها حتّى اجتياز الأزمة (أي الإيمان بتوافر الدعم بلا شروط في هذه الحالة)، كلّ هذا يساند الضحيّة نفسيًّا واجتماعيًّا في التعامل والتوافق مع إسقاطات الاعتداء الجنسيّ والإيمان بأنّ الحياة مستمرّة. كما أنّ تخوّفات الضحيّة من عدم تفهّم العائلة بخاصّة والمجتمع بعامّة آلامَها ومشاعرها –ولا سيّما حين يكون المعتدي على صلة قرابة- وخوفها من خطوة انتقاميّة، إضافة إلى شعورها بالذنب وخوفها من أن تلام على الاعتداء الجنسيّ، والخوف من أن تُقتل «لمسّها بشرف العائلة»، وشعورها بالاشمئزاز من نفسها ورغبتها بالهروب من مواجهة الحدث ، كلّ ذلك يشكّل عوامل مهمّة ومعيقة للبوح بالاعتداءات الجنسيّة .إنّ الشعور بعدم الثقة الذي تشعر به الفتيات تجاه جهاز الشرطة والأجهزة الرسميّة في الدولة شكّل أحد العوامل الأساسيّة في عدم رغبتهنّ بتقديم شكوى لدى الشرطة.

كما تشير نتائج البحث الى بعض المعيقات التي تواجه مقدّمي الخدمات في مثل هذه الحالات. أهمها الشعور بان الخدمات المقدّمة من قبل واضعي السياسات غير ملائمة لجمهور الهدف. زد على أن بعض مقدّمي الخدمات يحملون أراء مسبّقة حول كشف مثل هذه الظاهرة والخطورة التي ترافق الضحيّة حين انكشافها.

كذلك تتطرّق الباحثة إلى الصعوبات المهنيّة التي قد تواجه مقدّمي العلاج: أ) الإلزام بالتبليغ الرسميّ للجهاز القضائيّ حول الحادثة. ب) المعضلة بين إبعاد الفتاة عن البيت (حين تكون للمعتدي صلة قربى بها) وإبقائها في البيت. ج) ضرورة التحقيق العميق مع الفتاة والدخول في التفاصيل، لكي يكون باستطاعتهنّ تقديم شهادة مسنودة ومدعومة قضائيًّا، ممّا قد يسبّب أذى إضافيًّا للضحيّة.

بالإضافة إلى الأسباب الاجتماعيّة والنفسيّة المذكورة أعلاه، تواجه الضحايا ومقدّمو العلاج مشاكل إضافية تتعلّق بالسياق السياسيّ للفلسطينيّين في إسرائيل، وبعدم ملاءمة السياسة المتّبعة لاحتياجات جمهور الهدف، والعداء وشعور عدم الثقة بين الضحايا والمعالجين -من جهة- وأجهزة الدولة –من جهة أخرى-. تشير نتائج البحث إلى أنّ كلّ هذه العوامل الاجتماعيّة والنفسيّة والسياسيّة مجتمعة تحدو بالمعالجين إلى الشعور بعدم القدرة على التغيير والإحباط وتؤدّي بهم إلى استخدام السياسة القائمة بطريقة عمياء.

تشير الباحثة في نهاية المقال إلى أنّ سياسة حماية الأطفال عليها أن تنفَّذ بمشاركة الضحيّة وأقربائها وفي سياقها، ابتغاء ضمان الحفاظ على مصالحها هي.

نادرة شلهوب-كيفوركيان

العنصريّة والعسكرة والشرطة: ردّات فعل الشرطة للعنف ضدّ النساء الفلسطينيّات في إسرائيل

Nadera Shalhoub-Kevorkian

Racism, Militarization and Policing: Police Reactions to Violence against Palestinian Women in Israel

تتطرّق الباحثة إلى توسيع مفهوم عنصريّة الشرطة ليصبح «العنصريّة المعسكرة» للنظام الشرطيّ في إسرائيل. فالحدود الدقيقة جدًّا بين ما هو عسكريّ واجتماعيّ في الصراع السياسيّ يؤثّر على المكافحة الشرطيّة للعنف ضدّ النساء.

تنطلق الباحثة في مقالها من سطحيّة الدراسات التي تعالج قضيّة مكافحة العنف ضدّ النساء في الأقلّيّات المحلّيّة اللاتي يعانين من التأثيرات السلبيّة للتشريعات السياسيّة التاريخيّة وعنصريّة الدولة. إنّ التوجّه إلى الأقلّيّة المحلّيّة القوميّة من خلال منظور وسياق سياسيّين تاريخيّين واجتماعيّين يمكّن من رصد تأثير القوميّة والعنصريّة على ردود فعل قوّات الشرطة، وهو ما يقودنا إلى مساحات لم يتطرّق علماء الجريمة إليها من قبل.

تعتمد الباحثة في تحليلها على معطيات جرى الحصول عليها عبر استطلاعات شارك فيها أفراد شرطة يهود وفلسطينيّون في إسرائيل من منطقة الشمال والقدس الشرقيّة بين العامين 1998 وَ 2000.

وتكشف هذه المعطيات النقاب عن أنّه بسبب استمرار الصراع السياسيّ بين الدولة الإسرائيليّة والسكّان الفلسطينيّين، تحوَّلَ القانون ونظام تطبيقه إلى وكلاء للقمع من قبل الدولة، ممّا أدّى إلى عسكرة أساليب تدخّل قوّات الشرطة وأجهزة الأمن. يضع هذا الوضع نظام الشرطة في تناقض ما بين وظيفتها (أي وظيفة الشرطة) المتمثّلة في خدمة الدولة «الديمقراطيّة» وتطبيق قيمها من جهة، وتوفير الحماية والأمن للمواطنين الأفراد من جهة أخرى. لذا، عند مواجهة أفراد الشرطة لقضايا العنف ضدّ النساء، فإنّهم يوظّفون في ردود أفعالهم وتدخّلاتهم لعلاجها الهُويّةَ القوميّة، والأفكارَ الاستشراقيّة الثقافيّة المسبقة، والمعتقدات السياسيّةَ. كذلك يلقي أفراد الشرطة اللوم في القصور في التدخّل لمساعدة النساء على النِساء أنفسهنّ، حيث يتّهمونهنّ بالدفاع عن أبناء قوميّتهنّ وعدم رغبتهنّ في تعريضهم للمساءلة القانونيّة من قبل

أفراد الشرطة الإسرائيليّة. كلّ هذه الادّعاءات والذرائع تؤدّي في النهاية إلى عدم تدخّل الشرطة لمساعدة النساء، حيث إنّ هنالك استخفافًا من الشرطة بقضاياهنّ مقارنة بالقضايا التي يعرّفها أفراد الشرطة على أنّها قضايا أمنيّة تحتاج إلى تدخّل جِدّيّ وبالغ الأهمّيّة.

من ناحية عمليّة، تشير الباحثة إلى أنّ انحصار الدراسة في النتائج دون سواها أمر غير مُجْدٍ في إصلاح وتغيير الأفكار المسبّقة والتمييز العنصريّ لدى الشرطة ضدّ الفلسطينيّين في إسرائيل، إنّما يجدر كذلك البحث عن كيفيّة توليد وإنتاج هذه العنصريّة من خلال القانون، والسلوك الروتينيّ، واستغلال سلطات الشرطة ضدّ الأقلّيّات القوميّة. وبينما تُظهر العوامل المختلفة أنّه في حالات السلم يتضامن أفراد الشرطة سلوكيًّا مع المضامين الاجتماعيّة البطركيّة في مكافحتهم ومعالجتهم لقضايا العنف ضدّ النساء، لم تُدرس هذه السلوكيّات في المناطق المحتدمة بالصراعات القوميّة والحروب (كما هو الأمر في إسرائيل -حيث تختلط المواطَنة بالانتماء القوميّ).

في حالة المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل، هنالك عمليّة استشراقيّة ترى العنف ضدّ المرأة الفلسطينيّة قضيّة ثقافيّة، ولذا فالتعامل معه على أنّه خصوصيّة ثقافيّة للأقلّيّة القوميّة الفلسطينيّة يضاعف ضرر وتأثير العنف على النساء، ويضعف إمكانيّة الحصول على حماية الشرطة، ويؤدّي إلى استبعاد مسؤوليّة الشرطة تجاه فئة سكّانيّة كبيرة العدد.

تَخْلص الباحثة أنّه بالرغم من أهمّيّة الحساسيّة للفروقات الثقافيّة على عمليّة فرض الشرطة للقانون على الأقلّيّة القوميّة، تؤدّي المبالغة في تبنّي هذه الحساسية والتشديد على الخصوصيّات الثقافيّة القوميّة، بالإضافة إلى ضررها في قضيّة العنف ضدّ النساء الفلسطينيّات في إسرائيل، تؤدّي إلى إعادة فرض العنصريّة والإفراط في الاستعلاء الإثنيّ.

جنان عبده

جريمة شرف العائلة في مجتمع عرب 1948 في فلسطين

تتناول هذه الدراسة موضوع «جرائم الشرف» أو «القتل على خلفيّة شرف العائلة» التي تحدث داخل المجتمع العربيّ الفلسطينيّ في الداخل (فلسطينييّ 48).

تتطرّق الدراسة إلى عدّة عوامل تؤثّر في هذه الظاهرة وتتأثّر بها. تتطرّق الباحثة –بدايةً- إلى العلاقة القائمة بين تغيّرات البنية الاقتصاديّة وتلك التي تحدث في البنية الاجتماعيّة والعائليّة السائدة والتي تؤثّر بدورها على مكانة المرأة، ووضعها الاجتماعيّ، وموقعها في العائلة، وعلى مفهوم شرف العائلة والدلالات التي تعطى له من خلال التركيز على مجالي التعليم والعمل في فترات زمنيّة مختلفة. إذ تتناول، في الفصل الأوّل، تأثيرات هذه العوامل على مكانة المرأة بين الانتداب البريطانيّ ونكبة 1948. فتَخْلص من خلال هذا الفصل نتيجة مُفادها أنّ مفهوم الشرف يخدم –في الأساس- مصالح اقتصاديّة معيّنة وتتعلّق بالقوّة المادّيّة وتخدم أصحاب القوّة في المجتمع.

في الفصل الثاني من الدراسة، تقوم الباحثة بمعالجة وتحليل دور الأيدولوجيا الدينيّة والقوانين الشائعة غير المكتوبة والأقوال والأمثلة الشعبيّة في ترسيخ دونيّة المرأة وربط مفهوم الشرف بسلوكيّاتها وجسدها.

من خلال الفصل الثالث، تقوم الباحثة بتحليل مواقف المجتمع الفلسطينيّ لهذه الظاهرة، من خلال تعقّب وتحليل مواقف الحركات السياسيّة والأحزاب والهيئات التمثيليّة للسكّان العرب في ما يتعلّق بموضوع شرف العائلة. وتَخْلص إلى أنّ الخطورة تكمن في عدم وجود تحديد اجتماعيّ وتعريف لمفهوم شرف العائلة؛ وهكذا يتحدّد هذا المصطلح وَفق أهواء وأمزجة شخصيّة. كما تشير أنّ التغيّرات التي حدثت في المجتمع العربيّ الفلسطينيّ ما هي إلّا تغيّرات في البناء الفوقيّ، لم تصل بعد إلى درجة المفاهيم الثابتة ولم تترسّخ بعد في حياتنا بصورة فعّالة. وذلك مردُّهُ أيضًا إلى الازدواجيّة في المعايير وتهميش القضايا الاجتماعيّة لصالح السياسة، وبخاصّة لدى الأحزاب والحركات التقدّميّة.

تشير الباحثة، في الفصل الرابع، إلى التغييرات والتحرّكات النوعيّة، ذات التوجّه النسويّ، الفرديّة أحيانًا والجماعيّة أحيانًا أخرى، التي بدأت في أواخر الثمانينيّات على الساحة

الاجتماعيّة، حيث ازدادت الأوساط المطالبة بتحرّر المرأة، ومنها من يحمل -وفق ما تورده الباحثة- أطروحات راديكاليّة في ما يتعلّق بالموقف من شرف المرأة بخاصّة، والموقف من المرأة بعامّة، مشيرة إلى حركة «الفنار» وائتلاف «البديل»، اللتين كان لهما بعض التأثير المباشر في تعامل المجتمع مع قضايا المرأة وفي الموقف منها.

يتمحور الفصل الخامس حول دور سياسة دولة إسرائيل وقضيّة العنف ضدّ المرأة؛ فتشير الباحثة إلى أنّ سياسة دولة إسرائيل، بصدد المجتمع العربيّ وفي ما يتعلّق بمشاكله الداخلية، هي سياسة ترسّخ العادات الرجعيّة فيه، حيث ما زالت، وفق الدراسة، قوانين الدولة وأجهزتها المختلفة (كالنيابة العامّة والمحاكم) تتعامل مع القَتَلة على نحوٍ متساهل، وتتعامل بمعايير مزدوجة في كثير من الأحيان، وبخاصّة في ما يتعلّق بهذا النّوع من قضايا القتل. وبهذا تستنتج أنّ سياسة الدولة اليهوديّة وسياسة الانتداب البريطانيّ ساعدتا في إبقاء المجتمع العربيّ الفلسطينيّ مجتمعًا تقليديًّا، سواء عن طريق مؤسّساتها القائمة، أو عن طريق عدم إتاحة المجال لهذا المجتمع ببلورة مؤسّسات مجتمعيّة خاصّة به.

في نهاية الدراسة، تقول الباحثة إنّه بالرغم من أنّ المجتمع الفلسطينيّ في الداخل يمرّ في مرحلة انتقاليّة نوعيّة أخرى ببنائه الذي ينعكس بموقفه من المرأة وبنوعيّة وعدد الأطر الفاعلة والنشطة في هذا المجال، وخاصّة قضايا العنف الموجَّه ضدّ النساء، إلاّ أنّ تغيير مفهوم «شرف العائلة» يماثل مسيرة لا تنتهي؛ وذلك أنّ تغيير المفاهيم والسلوكيّات اليوميّة لا يتأتّى نتيجة قرار فحسب، بل بفعل مسار طويل.

ألين القريناوي ورتشيل ليف-ويسيل

العنف ضد النساء في العائلات البدويّة المتعدّدة الزوجات والأحاديّة الزوجات

Alean Al-Krenawi and Rachel Lev-Wiesel
Wife Abuse among Polygamous and Monogamous Bedouin-Arab Families

في هذه الدراسة، تُجري الباحثتان مقارنة حول ظاهرة إساءة معاملة الزوجات لدى العائلات البدويّة العربيّة الأحاديّة الزوجات والمتعدّدة الزوجات، وذلك من خلال 81 عيّنة من نساء شاركن في البحث، نصفهنّ من عائلات تعدّدت فيها الزوجات، ونصفهنّ الآخر من عائلات أحاديّة الزوجات، بحيث تراوحت أعمار النساء بين 29 وَ 39 عامًا، جميعهنّ ربّات منـزل، وتراوح عدد أطفالهنّ بين 3 وَ 9 أعوام.

تبيّن الباحثتان أنّ الفروق الجنوسيّة في المجتمع البدويّ شديدة الوضوح، ضمن قيم بطركيّة بنيويّة شديدة الوضوح، حيث إنّ السلطة الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة هي للرجل بلا منازع، بينما تعتمد مكانة المرأة الاجتماعيّة على زواجها وقدرتها الإنجابيّة. كذلك فإنّ جسد المرأة وسلوكها الجنسيّ هما ملك الحمولة تمامًا، وليس لها (أي المرأة) سلطة عليهما.

فحصت العيّنات التي جُمعت ثلاثة أبعاد: المتغيّرات الديمغرافيّة؛ الإحساس بالسلطة الذاتيّة (حيث تُعرَّف السلطة على أنّها إحساس الذات بالسلطة والقدرة على التحكّم بالأفعال والتقدير العالي للذات)؛ تجربة السلوك الاضطهاديّ كما هو معرَّف في بيان إساءة معاملة النساء الذي يقيس مستوى سوء معاملة النساء من قِبل أزواجهنّ أو شركائهنّ في العلاقات الحميمة. حيث أشارت النتائج إلى مستويات عالية من السلطة ومستويات أدنى من اضطهاد الزوجة في العائلات الأحاديّة الزوجات مقارنةً بالعائلات المتعدّدة الزوجات.

تقوم الباحثتان بتحليل هذه النتائج حسب مقدار إحساس الزوجة بالسلطة الذاتيّة، إذ إنّ هذه السلطة أقلّ في حالة تعدّد الزوجات، ومستوى إساءة معاملة النساء هو أعلى؛ كلّ ذلك في ظلّ توضيح الباحثتين للصراع الثقافيّ بين المعايير التقليديّة لدى المجتمع البدويّ وقيم الحداثة الغربيّة المتجسّدة في الدولة اليهوديّة، والتناقض الذي يُضطرّ البدو إلى مجابهته بسبب حضور نظامين قانونيّين متناقضين في الوقت ذاته: الأوّل هو النظام القضائيّ العشائريّ الذي يقوم

-في أساسه- على الشريعة الإسلاميّة، والذي يتيح تعدّد الزوجات؛ والثاني هو النظام القضائيّ الإسرائيليّ الذي يمنع هذا التعدّد، ممّا يَضطرّ الرجلَ البدويّ إلى اتّخاذ زوجة واحدة بشكل قانونيّ، بينما تعتبر الدولةُ الأخرياتِ خليلاتٍ، كي لا يتعرّض الرجل إلى المساءلة القضائيّة.

هنا تَخْلص الباحثتان إلى أنّ المرأة البدويّة ضحيّة لهذا التناقض، وذلك أنّها لا تستطيع مقاومة الأعراف العشائريّة وتَحدّيها، كما إنّها لا تستطيع اللجوء إلى الطلاق، لأنّ ذلك يؤدّي إلى خفض مكانتها الاجتماعيّة ويؤثّر على حقوقها المادّيّة سلبًا.

جدعون كارسيل

قتل الأخت/ قتل البنت: القتل بدافع شرف العائلة

גדעון קרסל
הריגת האחות/הריגת הבת: רצח לשם כבוד המשפחה

يبحث المقال في الخلفيّة الإنثروبولوجيّة حول ظاهرة قتل الأخت/ قتل البنت أو الانتحار بحجّة استرداد شرف العائلة، وبتكرار هذه الظاهرة بناء على عدّة حالات قتل جرت في حدود دولة إسرائيل والأراضي المحتلّة، في الفترة الواقعة بين 1977-1983، من خلال التطرّق إلى تصنيف الضحايا والقتلة بحسب النوع الاجتماعيّ (الجندر)، والجيل، والوضع الاقتصاديّ، والعلاقة بينهما، ومكان حدوث الجريمة، ووسيلة القتل والطريقة التي نُشر بها خبر القتل. وقد قام الباحث بجمع حيثيّات جميع هذه الحالات.

بعد عرض خلفيّة نظريّة حول الظاهرة، وجمع المعطيات من الصحافة اليوميّة (إذ وصل عدد حوادث القتل إلى 63)، وتحليل المعطيات، قام الباحث بعرض تحليل لحالات مختارة، تتعلّق الأولى بقتل البنت، والثانية تتعلّق بقتل أو انتحار، والحالة الثالثة بقتل أخت، أما الحالة الرابعة فتتعلّق بإنقاذ فتاة من الموت.

في خلاصة المقال، يكتب الباحث قائلاً إنّ الخصوصيّة في مثل هذه الحالات لا يمكن تحليلها حسب الأنثروبولوجيا التي تُستعمل لتحليل حالات قتل أخرى. ومع هذا يشير إلى بعض مميّزات هذه الظاهرة:

1. **إنّ هذه الظاهرة ليست من قبيل المصادفة، وهي خاضعة لقوانين وقيم وتتشابه في القرية والمدينة ولدى قبائل البدو؛**
2. **الأحكام العشائريّة لا تستبدل أحكام الدين والقوانين الأخرى؛**
3. **لا تمثّل هذه الظاهرة انتقامًا، والمسّ موجّه إلى داخل المجموعة لا إلى خارجها؛**
4. **عالم الرجال هو من يسيّر هذه الظاهرة؛**
5. **يجري التخطيط مسبقًا لهذا النوع من القتل؛**
6. **أقرباء الدم هم الشركاء في مثل هذه الجرائم، وفي الأغلب تنفّذها مجموعةٌ؛**

7. **ترتبط هذه الظاهرة -بصورة عامّة- بالزواج أو الخطبة، لكنّها لا تجري على خلفيّة عاطفيّة؛**
8. **العلّة الأساس هي تدنيس شرف العائلة -وترتبط هذه الأخيرة بأعضاء المرأة التناسليّة؛**
9. **بسبب تدخّل القانون المدنيّ، هنالك ميل إلى استعمال آليّات تعرض الحدث وكأنّه انتحار.**

أورنا كوهن، ورفكا سويا، وأحمد ناطور

أسباب الطلاق وسُبل التعاطي والتأقلم معه عند النساء المسلمات في بلدات مختلطة في إسرائيل

אורנה כהן, רבקה סויה ואחמד נאטור
סיבות, דרכי התמודדות והסתגלות לגירושים של נשים מוסלמיות בעיר מעורבת בישראל

يعرض المقال نتائج بحث كيفيّ حول تجربة نساء مسلمات مطلّقات من مدن مختلطة في دولة إسرائيل من وجهة نظرهنّ هنّ، ومن وجهة نظر مهنيّين عرب. كما يعرض المقال نتائج في ثلاثة مجالات: الأسباب التي تُفضي إلى الطلاق؛ سُبل التعاطي مع هذا الظرف والقوى التي تستعملها النساء في مواجهة الطلاق في جميع المراحل قبل صيرورة الطلاق وخلالها؛ التأقلم للوضع بعد الطلاق.

منهجيّة البحث

تقوم هذه المنهجيّة على إجراء مقابلات متعمّقة مع تسع نساء مسلمات مطلّقات يعشن في مدن مختلطة في دولة إسرائيل. ومقابلات مع ستّة مهنيّين عرب يعملون في معالجة هذه الظاهرة ونتائجها.

يقسم المقال إلى ثلاثة أجزاء، يبحث الأوّل في السياق الاجتماعيّ والقانونيّ للطلاق في المجتمع الإسلاميّ في دولة إسرائيل؛ ويبحث الثاني في منهجيّة البحث والاعتبارات في اختيار المنهجيّة ونتائج البحث؛ والجزء الأخير يناقش نتائج البحث ويقارن مع نتائج أبحاث في مجتمعات غربيّة.

تشير نتائج البحث إلى أنّ أسباب الطلاق من وجهة نظر النساء تتعلّق -في الأساس- بعدم قدرتهنّ على تحمّل الإذلال من قبل الزوج، الإذلال النابع -في الغالب- من أمراض نفسيّة يعاني منها الزوج، أو من إفراط عائلته في التدخّل في شؤون الأسرة. تتعاطى النساء مع هذا الظرف (الطلاق) عن طريق تجنيد إيمانهنّ وقوى داخليّة يتمتّعن بها. ويبرز بصورة خاصّة عدم توافر مصادر عائليّة أو اجتماعيّة تدعمهنّ في هذا الظرف. يدّعي الباحثون أنّ لمفهوم «التأقلم» دلالات مختلفة لدى المجتمع الإسلاميّ، إذ إنّ المجتمع هو الذي يقوم بتعريف هذا المفهوم لا النساءُ أنفسهنّ.

تلخّص الباحثة قائلةً إنّ كلا الطرفين، النساء العربيّات الفلسطينيّات والجهات المعالِجة العربيّة، طرحا صورتين متطابقتين حول أسباب الطلاق، وحول طرق المواجهة والتأقلم، وهي صورة تختلف كلّ الاختلاف عن الشائع في الأدبيّات حول الطلاق في المجتمعات الغربيّة.

5 المـــــــرأة والـــقـــانـــون

موسى أبو رمضان

الإصلاح القانونيّ الإسلاميّ: نفقة الزوجة المسلمة في محكمة الاستئناف الشرعيّة

Moussa Abu Ramadan

Islamic Legal Reform: The Alimony of Muslim Wife in the Shari'a Court of Appeals

يتناول هذا المقال وضع المحاكم الشرعيّة في إسرائيل حاليًا، حيث يقوم الباحث بتحليل الضغوط المختلفة التي تؤثّر على هذه المحاكم، وبالتالي على التشريعات والأحكام التي تصدر عنها، خاصّة في ما يتعلّق بقضايا النساء والنفقة.

يرى الباحث أنّ المحاكم الشرعيّة في إسرائيل تقع تحت تهديد متزايد من قبل التنظيمات النسويّة، وكذلك من قبل رقابة مستمرّة من الحركة الإسلاميّة، ممّا يؤدّي إلى نشوء أزمة على صعيد تعايش هذه المحاكم، في حين تبقى متنقّلة بين الحوار والمواجهة والسيطرة والانتقاد محاولة منها للوصول إلى توازن بين وجهات النظر المتناقضة. ولكن المحاكم الشرعيّة لا تستطيع دائمًا أن تحقّق التوازن المنشود، فهي تتبنّى أحيانًا حقوق المرأة، وفي أحيان أخرى تميل إلى تبنّي التشريعات الإسلاميّة التقليديّة.

في العام 1994، وفي ظلّ تعيين ثلاثة قضاة في المحكمة الشرعيّة للنقض والاستئناف، شرعت المحكمة تعتمد على سياسة حاولت من خلالها تحقيق التوازن بين حقوق النساء، من جهة، ومتطلبات الحركة الإسلاميّة، من جهة أخرى. وفي العام 1995، أقيمت لجنة العمل للمساواة في قضايا الأحوال الشخصيّة، بمبادرة من مجموعة تنظيمات نسويّة ومنظّمات حقوق الإنسان وعاملات/ين اجتماعيّات/ين ومحاميات/ين وآخرين، ابتغاءَ منع التمييز ضدّ النساء الفلسطينيّات في إسرائيل في ما يتعلّق بقضايا الأحوال الشخصيّة، وذلك من خلال العمل على فتح المجال أمام الأفراد بإمكانيّة اللجوء إلى المحاكم الشرعيّة أو المحاكم المدنيّة في ما يخصّ القضايا العائليّة.

يشير الباحث إلى أنّ هذا الصراع بين الخطابات المختلفة يؤثّر، على نحو مباشر، على المحاكم الشرعيّة في إسرائيل وعلى عملها وأحكامها، فهي تتلقّى رسائل تهدّد سلطتها، وهو ما يؤدّي إلى قيامها بإجراء تعديلات جذريّة على الأحكام الشرعيّة، ويؤثّر على مكانتها أمام المحاكم

المدنيّة، وأمام المدّعين والمدّعى عليهم، وأمام الرأي العامّ.

تُعنى هذه التعديلات عامّة بشؤون الوصاية على الأطفال، والميراث، والطلاق، والنفقات؛ أمّا في هذا المقال، فيشدّد الباحث على التعديلات الخاصّة بالنفقة، حيث قامت المحكمة الشرعيّة للنقض بإجراء تعديل أوّليّ في القوانين الشرعيّة في هذا الخصوص، بما يملي على الزوج زيادة النفقة.

عمليًا، يرى الباحث هذا النموذج على أنّه تحوّل من حالة بطركيّة إلى أخرى، مرتكزًا على الخطّ الحادّ للأدوار الجنوسويّة التي على الرجل بموجبها أن يعيل المرأة مادّيًا: من الحالة البطركيّة التي تفرض على الرجل إنفاق مبلغ معيّن إلى حالة بطركيّة أخرى حيث يفرض عليه أن ينفق فيها على زوجته /مطلّقته مبلغًا أكبر من المال.

من هنا، يستخلص الباحث أنّ العلاقات البطركيّة ليست ثابتة ومتجمّدة، وأنّ هنالك صورًا مختلفة توظّف النساء فيها إستراتيجيّات مختلفة تعيد من خلالها توليد العلاقات البطركيّة ذاتها. فالمحاكم تقوم بقراءة خارطة القوى والضغوط في الحيّز الاجتماعيّ، وكي تتجنّب التهديدات على سلطتها تقوم بتوظيف أحكامها باتّجاه معيّن -وإنْ أدّى ذلك إلى إعادة تشكيل العلاقات البطركيّة ذاتها من جديد.

نادرة شلهوب-كيفوركيان

نجاعة القانون الإسرائيليّ في منع العنف في الأسر الفلسطينيّة في إسرائيل

Nadera Shalhoub-Kevorkian

The Efficacy of Israeli Law in Preventing Violence within Palestinian Families Living in Israel

تشير الباحثة إلى أنّ التغييرات العامّة، في التعامل مع العنف، قد أدّت إلى ازدياد النقاشات حول العلاقة الملائمة بين الجنوسة والعنف ودور الدولة. تركّز الباحثة، في هذه الدراسة، على مدى ملاءمة التدخّل الرسميّ القانونيّ في حالات العنف ضدّ الزوجة لدى المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل، في ظلّ الخصوصيّة الثقافيّة والقيم الاجتماعيّة المختلفة لهذا المجتمع، بما في ذلك انعدام ثقة هذا المجتمع ورفضه أيّ تدخّل قانونيّ من قبل الدولة في شؤونه العائليّة، بسبب الواقع السياسيّ.

تعتمد الباحثة على 55 نموذجًا لمقابلات شخصيّة مبنيّة أجراها خبراء اجتماعيّون مهنيّون في حالات الاعتداء على الزوجة، وترى أنّه على عكس ما يرمي إليه تطبيق القوانين من رغبة في مساعدة الزوجة وتقديم الحماية لها، فإنّ ذلك يؤدّي إلى نتيجة عكسيّة، وهي استمرار الاعتداء عليها حتّى إنّه يصبح أكثر عنفًا وخطورة.

تقوم الباحثة بدراسة القانون الإسرائيليّ بخصوص الاعتداءات على الزوجة في السياق الفلسطينيّ في إسرائيل لتصل إلى ثلاث نتائج أساسيّة:

أوّلاً، إنّ الحلول القانونيّة لم تثبت جدارتها كعلاج لظاهرة الاعتداء على الزوجة، فكما تشير أبحاث Minneapolis حول العنف المنـزليّ، فإنّ أوامر الاعتقال، والمحاكمة، والحماية المدنيّة، ليست إستراتيجيّات فعّالة دومًا لتقليص جرائم العنف. ورغم أنّ الحلول القانونيّة يمكن أن تفيد في بعض الحالات، فقد تكون في حالات أخرى بالغة الخطورة، بحيث تضاعف معاناة الضحيّة، وكذلك قد تكون ملائمة لفئات اجتماعيّة معيّنة، وغير ملائمة أبدًا للتعامل مع احتياجات فئات أخرى، لا سيّما الفئات المهمَّشة والمضطهَدة أصلاً. من هنا، تنبغي إعارة الانتباه الشديد لكلّ تدخّل قانونيّ والأخذ بعين الاعتبار النتائج السلبيّة لهذا التدخّل على بعض الضحايا والشرائح المختلفة في المجتمع.

ثانيًا، تتطرّق الباحثة إلى تدخّل الدولة في قضايا الاعتداء على الزوجة، حيث تستخلص أنّ هناك حاجة ماسّة إلى توفير وسائل جديدة وبديلة لتقديم الدعم للضحايا، ولا سيّما أنّ التدخّل يكون أجدى عندما يصدر عن مؤسّسات مقبولة على المجتمع. ففي ما يتعلّق بالنساء اللاتي ينتمين إلى مجتمعات تختلف من حيث المعايير والقيم الثقافيّة، لا تلبّي الحلول القانونيّة بشكلها الحاليّ احتياجاتهنّ، ممّا يستدعي تغيير الآليّات التي تعمل هذه القوانين عن طريقها بما يلائم موارد الدعم الثقافيّ والعائليّ والدينيّ والشخصيّ المتوافرة. وهكذا، ففي ما يخصّ المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل، لا يجدي التدخّل القانونيّ نفعًا، إلاّ عند دمجه مع موارد دعم رسميّة وغير رسميّة أخرى. فعلى سبيل المثال، اتّضح أنّ التدخّل الاجتماعيّ غير الرسميّ من قبل من يُسمَّون بالوجهاء وأفراد العائلة الممتدّة أو الحمولة يشجّع المسؤوليّة والمشاركة الجماعيّة للتعامل مع الاعتداءات الأسريّة.

ثالثًا، على وكلاء مؤسّسات الضبط الاجتماعيّ الرسميّين أن يميّزوا بين الحالات المختلفة التي تعيشها الضحايا من النساء، من منطلق أنّ تبنّي توجّه واحد في جميع الحالات يؤدّي إلى زيادة معاناتهنّ. إنّ تأطير جميع الحالات تحت التقسيمات المعتادة ذاتها يؤدّي إلى إغفال أدوار وفاعليّة النساء في نجاح عمليّة التدخّل، حيث إنّ رغبة المرأة وجهودها المبذولة كي تصل إلى حلّ وتحصل على الدعم في مشكلتها تساهم -إلى حدّ بعيد- في نجاح عمليّة التدخّل. إنّ تحليل الإستراتيجيّات التي تتّبعها النساء، في التعامل مع الأبعاد الاجتماعيّة والسياسيّة والعائليّة والجنوسويّة والاقتصاديّة المركّبة في قضيّة الاعتداء عليهنّ، تسهم في تحويلهنّ من ضحايا إلى نساء على قيد الحياة (Survivors).

نادرة شلهوب-كيفوركيان

القانون، والسياسات والعنف ضدّ النساء: دراسة حالة الفلسطينيّين في إسرائيل

Kevorkian-Shalhoub Nadera

Law, Politics and Violence against Women :A Case Study of Palestinians in Israel

تحاول الباحثة، من خلال هذه الدراسة، التطرّق إلى الجدل القائم في الدراسات التي أجريت حول قيمة الإصلاحات السياسيّة والقانونيّة في العنف ضدّ النساء وردود الفعل الاجتماعيّة إزاءها، حيث تقوم بفحص جدوى تطبيق القانون وتشدّد على علاقة الجنوسة والثقافة والسياسة.

تشير الباحثة إلى الصعوبات التي تنشأ، لدى التحوّل من الوسائل التقليديّة الخاصّة في التعامل مع العنف ضدّ النساء إلى أسلوب مقاربة يتّصف بالتدخّل العامّ من قبل الدولة والنظام القانونيّ. تعتقد الباحثة أنّ تطبيق القانون الإسرائيليّ ضدّ العنف الأسري على الأقلّيّة الفلسطينيّة المضطهدة تولّد صراعات جديدة في هذه الأقلّيّة، ممّا يضاعف الإساءة إلى النساء ويحوّلهنّ إلى ضحايا من جديد. إنّ وكلاء الهيمنة الاجتماعيّة، الذين جرت مقابلتهم -من خلال هذه الدراسة- لفحص رؤيتهم وسلوكهم تجاه إمكانيّة تطبيق هذا القانون، يلفتون الانتباه إلى العقبات التي تخلقها المتغيّرات الثقافيّة والاجتماعيّة والشرعيّة والسياسيّة والحدود الإجرائيّة.

هكذا، تحاول الباحثة أن تظهر أنّ تطبيق القانون بغير سابق دراسة وإعداد لأبعاده الاجتماعيّة الثقافيّة السياسيّة يمكن أن يولّد تأثيرات عكسيّة على حساب الضحيّة. لذا، فما لم تتّخذ صراعات القوى والضغوط الثقافيّة والأولويّات السياسيّة بعين الاعتبار، فإنّ الإستراتيجيّات التجريميّة التي تحاول أن تقضي على العنف قد تكون خطيرة الأثر.

تستند الباحثة، في وجهة نظرها، إلى التحليل الكيفيّ لبيانات جُمعت لمحاولة تحديد الأمور السياسيّة والثقافيّة التي ينبغي مواجهتها عند التعامل مع العنف ضدّ النساء الفلسطينيّات في إسرائيل، وذلك من خلال لقاءات مع وكلاء السلطة الاجتماعيّة والمهنيّين المهيمنين على السكّان الفلسطينيّين في إسرائيل في منطقة الجليل.

قامت الباحثة بتقسيم هؤلاء الوكلاء إلى قسمين، يشمل القسم الأول مسؤولين رسميًّا عن تطبيق القانون الإسرائيليّ ضدّ العنف العائليّ، ويشمل القسم الثاني وكلاء غير رسميّين في

الشبكة التقليديّة التي تتعامل مع الصراعات العائليّة، وقامت بتوجيه أسئلة اليهم عن مدى إمكانيّة ونجاعة تطبيق هذا القانون على الفلسطينيّين في إسرائيل، وكذلك عن خبراتهم في حالات جرت فيها مواجهة العنف الأسريّ.

تستخلص الباحثة أنّ هنالك إصرارًا لدى بعض الفئات -ولا سيّما النساء والمستشارات الاجتماعيّات وناشطات حقوق الانسان- على استحداث إستراتيجيّات سياسيّة واجتماعيّة للتغلّب على العنف الأسريّ، مما يهدّد فئات أخرى، خاصّة رجال الدين والمحافظين ووجهاء المجتمع غير الرسميّين والذين يسعون من منطلق الحرص على مصالحهم إلى حماية الأعراف والمعايير الثقافيّة والقيم الدينيّة المقدّسة. كل ذلك يؤثّر –في النهاية- على مصالح النساء ويؤدّي إلى إلقاء اللوم عليهنّ كضحايا بدلاً من المسيئين الفعليّين. ومن هنا، فإنّ القضيّة ليست سياسيّة ثقافيّة فحسب، بل هي قضيّة هُويّة من يحدّد ويقرّر السياسات والتشريعات الحسّاسة سياسيًّا وثقافيًّا لمعالجة العنف الأسريّ.

المـــــــرأة والـــسـيـاســة

خولة أبو بكر

طريق وعرة: نساء عربيّات في القيادات السياسيّة للعرب في إسرائيل

ח'אולה אבו בכר
בדרך לא סלולה: נשים ערביות כמנהיגות פוליטית בישראל

يحاول البحث، المطروح في هذا الكتاب، البحث في أسباب عدم مشاركة النساء العربيّات الفلسطينيّات من دولة إسرائيل في مقدّمة العمل السياسيّ في المستوى المحلّيّ والقطريّ. تذكر الباحثة أنّ 90% من النساء الفلسطينيّات العربيّات مواطنات دولة إسرائيل، صاحبات حقّ الاقتراع، شاركن في انتخابات للسلطات المحلّيّة عام 1993، ولم تنجح سوى امرأة واحدة منهنّ في تلك الانتخابات من بين 700 عضو في المجالس المحلّيّة العربيّة. ومن هنا، تتساءل الباحثة: لماذا لا تُنتخب نساء لمناصب سياسيّة لدى العرب الفلسطينيّين في دولة إسرائيل؟ وهل ينبع هذا من عدم اهتمام النساء بالسياسة المحلّيّة والقطرية؟ أم هناك أسباب أخرى تمنعهنّ من دخول هذه الحلبة؟

قامت الباحثة، كما جاء في الكتاب، في المرحلة الأولى بإجراء مقابلات مع كلّ من النساء اللاتي ظهرت أسماؤهنّ في أماكن مضمونة وَ «شبه مضمونة» أو «غير مضمونة» في لوائح الانتخابات للسلطات المحلّيّة في دولة إسرائيل. بالإضافة إلى شخصيّة واحدة كانت قد شغلت في السابق منصبًا في مجلس كفر ياسيف المحلّي. بلغ عدد المشاركات في هذه المرحلة سبع نساء. كذلك أجرت مقابلات مع رؤساء كلّ الأحزاب العربيّة والحركات السياسيّة الناشطة في المجتمع العربيّ الفلسطينيّ في دولة إسرائيل.

عقب الانتخابات، قامت الباحثة، بإجراء مقابلات مع هؤلاء النساء، من المرحلة الأولى، ومع نساء أُخَر بغية توسيع آفاق البحث وتعميق الأسئلة. وقد شملت العيّنة الثانية نساءً سبق أن أشغلن مناصب في السلطات المحلّيّة في السابق، ونساء نجحن في الانتخابات الحاليّة، ونشيطات من الأحزاب العربيّة المختلفة.

ينقسم الكتاب إلى قسمين، يتضمّن كلّ منهما جزأين. يتطرّق القسم الأوّل إلى الخلفيّة الشخصيّة لكلّ مشاركة، وإلى المشاكل التي واجهتها في مسيرتها السياسيّة، وذلك بغية إلقاء الضوء على مواقفهنّ الشخصيّة حول النشاطين السياسيّ والاجتماعيّ. أمّا القسم الثاني،

فيتطرّق إلى المشاكل الخارجيّة التي تواجه هؤلاء النساء، ومن بينها المشاكل العامّة التي تواجه الأقلّيّة العربيّة الفلسطينيّة في دولة إسرائيل بعامّة.

تقول الباحثة، في خاتمة البحث، إنّ النساء الفلسطينيّات، مواطنات دولة إسرائيل، كثيرًا ما كنّ شريكات، إلى جانب الرجال، في النضال السياسيّ والعسكريّ ضدّ الانتداب البريطانيّ، وفي المرحلة التي أقيمت فيها دولة إسرائيل، عن طريق المنظّمات النسائيّة، ولكنّ نشاطهنّ لم يُعرّف كعمل سياسيّ كنشاط الرجال. وتطلق على هذه الظاهرة اسم «التعامي الانتقائيّ».

ضمن الوضع الراهن، كما تقول الباحثة، تضفي الظروف اليوم في دولة إسرائيل، بكون العرب فيها أقلّيّة قوميّة، الطابع السياسيّ القوميّ على جميع مجالات الحياة، وعليه فالفصل بين العمل السياسيّ المباشر للنساء وبين مساهمتهنّ في أطر اجتماعيّة هو فصل مصطنع ومغلوط. وتضيف أنّ النساء المشاركات في البحث يؤمنّ أن نضالهنّ في المجال الاجتماعيّ يساهم في رفع الوعي السياسيّ والاجتماعيّ.

تقوم الباحثة، في الخاتمة، بطرح المعيقات الداخليّة والخارجيّة أمام تقدّم النساء في العمل السياسيّ المباشر، في الصعيد المحلّيّ والقطريّ. من بين المعيقات الداخليّة، التي تعدّدها الباحثة، التقاليد المجتمعيّة التي لا تشجّع على تحقيق المساواة الحقيقيّة بين الرجل والمرأة في المجتمع الفلسطينيّ، والتي تؤثّر على السياسة المحلّيّة وعلى مبنى الأحزاب العربيّة وطريقة اختيار مرشّحيه. أمّا المعيقات الخارجيّة فتكمن في الظروف السياسيّة التي تعيشها الأقلّيّة الفلسطينيّة في البلاد، والتي تبرز في صراع القوى داخل الأحزاب والتنظيمات السياسيّة التي تقلّص احتمالات المرأة، التي استطاعت اختراق المعيقات الداخليّة، في الوصول إلى مناصب عليا في هذه الأطر. كذلك تتطرّق الباحثة إلى دور دولة إسرائيل ومؤسّساتها في تعزيز المبنى التقليديّ للمجتمع الفلسطينيّ وتأثيره السلبيّ على إمكانيّة تقدّم النساء في السلّم السياسيّ.

تتطرّق الباحثة، أيضًا، إلى الطرق التي سلكتها النساء المشاركات في البحث، لاختراق المعيقات الداخليّة والخارجيّة؛ وإلى الأطر الداعمة لهؤلاء النساء، وَفق ما جاء في المقابلات معهنّ؛ وإلى الديناميكيّات السلبيّة التي تتطوّر بين الناشطات سياسيًّا ودورها في إخراج بعضهنّ من الحلبة السياسيّة.

كي تكون قيادة النساء مقبولة على الجميع، توصي الباحثة في نهاية الكتاب، القيادة السياسيّة والاجتماعيّة والدينيّة العربيّة في دولة إسرائيل بالتجنّد لإزالة العراقيل الداخليّة والخارجيّة من أمام النساء اللواتي يبتغين الانخراط في وظائف قياديّة، وتقوم بتقديم اقتراحات عينيّة.

سهير أبو عقصة

المرأة الفلسطينيّة في السياسة المحلّيّة في إسرائيل

يناقش هذا المقال قضيّة تهميش المرأة الفلسطينيّة مواطنة دولة إسرائيل في السياسة المحلّيّة في إسرائيل ويحلّل المعوّقات والصعوبات والمشاكل التي تواجه هؤلاء النساء في طريقهنّ إلى العمل السياسيّ.

تقترح الباحثة فرضيّتين أساسيّتين لفهم واقع تهميش هؤلاء النساء الفلسطينيّات في السياسة المحلّيّة. الأولى ترى أنّ قلّة عدد النساء الفلسطينيّات في السياسة في إسرائيل تتعلّق بالظروف التاريخيّة، المتمثّلة في كون الأقلّيّة الفلسطينيّة داخل دولة إسرائيل مهمَّشة -بصورة عامّة- غير منخرطة في السياسة الرسميّة وغير الرسميّة وأجهزة الدولة بعامّة. والفرضيّة الثانية ترى العادات والتقاليدَ والتفسيرات الدينيّةَ المنتشرةَ لدى هذه الأقلّيّة السببَ في تهميش المرأة سياسيًّا واجتماعيًّا وفي وضعِ العراقيل أمام المشاركة السياسيّة، ولا سيّما تولّيها المناصب السياسيّة ومشاركتها لعمليّة صنع القرار، وذلك عن طريق رفض دعمهنّ الفعليّ في بلوغ تلك المناصب، أو في دعم إدراجهنّ في مواقع مضمونة في قوائم الأحزاب.

تتمثل منهجيّة البحث التي اعتمدتها الباحثة في هذا البحث في مقابلات معمّقة مع ثلاثة قطاعات:

1. نساء عربيّات فلسطينيّات ممثّلات وفاعلات في السياسةالمحلّيّة.
2. نوّاب عرب في الكنيست خلال الدورتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة (في العامين 1996 وَ 1999).
3. مرجعيّات دينيّة ورجال دين بارزين من الطوائف الرئيسيّة الثلاث الإسلاميّة والمسيحيّة والدرزيّة.

كما اعتمدت على استطلاع للرأي قامت به الباحثة في المجتمع العربي الفلسطيني في البلاد. شمل الاستطلاع 300 رجل وامرأة فوق الثامنة عشرة في جميع أنحاء البلاد (لا يشمل القدس)، آخذة بعين الاعتبار الانتماءين الدينيّ والجغرافيّ والمستوى الثقافيّ والاقتصاديّ الاجتماعيّ. وقد فحص الاستطلاع الآراء حول قضيّة الاهتمام والمشاركة العامّة والسياسيّة للمرأة الفلسطينيّة.

يتّضح أنّ التهميش السياسيّ للعرب داخل إسرائيل وتركيز العرب في السياسة المحلّيّة في

ظلّ السيطرة الحمائليّة التقليديّة وصعوبة دخول الكنيست هي أسباب أساسيّة لعدم وفاء الأحزاب العربيّة بوعودها وتنفيذ برامجها السياسيّة الداعمة للتمثيل السياسيّ للمرأة. من جهة أخرى، تطغى الانتهازيّة على عمل هذه الأحزاب، إذ إنّ الكثير منها بدأ بدمج المرأة في أسفل السلّم، ولاعتبارات إعلاميّة، ولكنّها لم ترتقِ إلى حدّ إعطاء الفرصة للعديد من النساء السياسيّات الفاعلات سنين طويلة في صفوفها للوصول إلى مواقع اتّخاذ القرار.

لا يزال التمثيل السياسيّ للمرأة الفلسطينيّة يعاني من صعوبات شائكة، وخلال مسيرة أكثر من خمسين عامًا لم تجد المرأة الفاعلة سياسيًّا مكانها، ولم تصل إلى مواقع اتّخاذ القرار إلاّ في ما ندر. مع ازدياد نسبة التعليم العالي والمشاركة السياسيّة للمرأة، وتفتّح وعيها النسائيّ/النسويّ، ترى الباحثة أنّ تجاهل طاقاتها قد يؤدّي إلى إحباط لدى هذه المرأة التي لا تجد لها المكان الذي تستحقّه، وأنّه في ظلّ الوضع السياسيّ المتأزّم بين الدولة والفلسطينيّين في المناطق المحتلّة، وعلاقة الأقلّيّة بالأغلبيّة اليهوديّة في الدولة، وتسارُع الدولة نحو الفاشيّة والعنصريّة، لا زالت المشاركة السياسيّة للمرأة الفلسطينيّة بالمستوى الذي تستحقّه بعيدةً، ولن تتحقّق على المدى المنظور. وفي جميع الحالات، ورغم عدم وجود إشارات إلى أنّ التغيير قادم في الدورة القريبة، تتوقّع حصول تغييرات مهمّة في هذا المضمار، على المدى البعيد.

7

الـهُـويّـة والجـنـسـويّـة والـواقـع الاجـتـمـاعـيّ والـقـوميّـة

سراب أبو ربيعة–قويدر

نماذج للنشاط الفاعل: نساء بدويّات في النقب

סראב אבו רביעה-קוידר
מודלים של אקטיביזם: נשים בדוויות בנגב

تفتتح الباحثة مقالها مستعرضة النظرة الغربيّة المستعمِرة للنساء الشرقيّات، وتتوقّف عند تشييء المرأة البدويّة وتحويلها إلى موضوع للبحث شائق، وبخاصّة لباحثين من الخارج، ووصمهم لها بأنّها امرأة عاجزة خانعة لحدود التقاليد الذكوريّة القامعة من قبل المجتمع ومن قبل الدولة، وغير قادرة على التحرّر والتقدّم. وتتحدّى الباحثة مصطلح "التحرّر" وتعريفه، فتطرح أسئلة حول التحرّر والتقاليد، والتحرّر والحجاب.

تقوم الباحثة بتعديد هيكليّات القمع والتهميش التي تواجه النساء البدويّات. تعاني النساء التهميش من طرف دولة إسرائيل كونهنّ جزءًا من أقلّيّة مضطهَدة على أساس عرقيّ. وتضيف قائلة إنّ إجبار البدو على تغيير نمط حياتهم وإسكانهم في مدن سبّب أذى بالغًا للنساء -وبخاصّة على صعيدي العمل والتربية-. وتقول إنّه قبل فترة التحوّل، كانت للنساء مكانة اجتماعيّة مختلفة، حيث عملت في تزويد الاحتياجات الأساسيّة لأفراد عائلتها، فكانت تحلب الماعز وتقوم بتحضير الغذاء وتهتمّ بالخيمة وتنشل الماء من البئر، ممّا أكسبها الحقّ في المشاركة في اتّخاذ قرارات مهمّة متعلّقة بالعائلة. بعد إجبار البدو على تغيير نمط حياتهم، ونقلهم إلى بيوت ثابتة، فقدت النساء مكانتهنّ الاجتماعيّة السابقة، وذلك لفقدانها معظم المهامّ التي أكسبتها تلك المكانةَ وافتقارها للمؤهّلات المناسبة للاندماج في الحياة الجديدة.

أمّا عن التهميش في داخل مجتمعها القبليّ الأبويّ، فتقول الباحثة إنّ مكانة المرأة البدويّة تنطوي على تناقض. من ناحية، قدرتها الإنجابيّة ترتبط بالطبيعة؛ ومن هنا دونيّتها. فبسبب جنسانيّتها تفقد السيطرةَ على أجسادهنّ، وتلبس الحجاب لستر "العيب" المتعلّق بجنسانيّتها. ومن ناحية أخرى، جنسانيّتها هي ذاتها التي تكسبها الأهمّيّة، فالمرأة البدويّة محميّة جدًّا بحسب القانون القبليّ، وأيّ مسّ بها قد يولّد احترابًا دمويًّا.

وبالرغم من هذه الظروف والتهميش المضاعف، تمارس النساء البدويّات أنواعًا مختلفة من النسويّة، على الرغم من أنّهنّ لا يعرّفن أنفسهنّ بالنسويّات.

تعدّد الباحثة نماذج مختلفة لممارسات نسويّة لدى النساء البدويّات في الجنوب. وتضيف أنّ بعض هذه الأطر تعمل على إحداث تغيير اجتماعيّ من خلال السياق الاجتماعيّ ملتزمةً بتقاليده، والبعض الآخر يعمل لإحداث التغيير من خارج السياق الاجتماعيّ ويتحدّى التقاليد.

إنّ جلّ مجهود هذه الأطر يُستثمر في إحداث تغيير داخل المجتمع البدويّ، بيدَ أنّ هذا لا يكفي، حسب ما تسوق الباحثة؛ إذ تقول إنّه بالرغم من التغيير وتحسين مكانة المرأة البدويّة داخل مجتمعها، لا زالت تصطدم بحواجز ومعيقات تضعها أمامها دولةُ إسرائيل. ومن هنا ترى الباحثة أنّ هنالك ضرورة ماسّة لاقتران النضال القوميّ للتحرّر الوطنيّ بالنضال لتحرير المرأة لإحداث تغيير كلّيّ في المجتمع.

نبيلة إسبنيولي

النساء الفلسطينيّات في إسرائيل: الهُويّة في ظلّ الاحتلال

Nabila Espanioly
Palestinian Women in Israel: Identity in Light of the Occupation

من خلال هذا المقال، تحاول الكاتبة أن ترصد مراحل تطوّر إدراك النساء الفلسطينيّات في إسرائيل لهويّتهنّ القوميّة في ظلّ المراحل السياسيّة التاريخيّة المختلفة التي مرّ فيها الشعب الفلسطينيّ عشيّة الاحتلال وبعده وقيام دولة إسرائيل، حيث تحوّلت النساء الفلسطينيّات بذلك إلى مواطنات في هذه الدولة.

تبيّن الكاتبة أنّه بالرغم من تأثير الاحتلال الإسرائيليّ في 1967 والانتفاضة الأولى على النساء الفلسطينيّات في إسرائيل، لم يُبحَث هذا التأثير بعد بالشكل الكافي، ولكن في الإمكان رصد بعض أبعاده على النحو التالي:

أوّلاً، بعد ما يقارب 50 عامًا من التحوّلات الجغرافيّة السياسيّة في العلاقات ساهم احتلال عام 1967 والانتفاضة الأولى عام 1987 في إعادة توجيه الفلسطينيّين في إسرائيل نحو التلاحم القوميّ مع الفلسطينيّين في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة.

ثانيًا، بينما كانت عمليّة إعادة «فلسطنة» النساء الفلسطينيّات في إسرائيل هذه مصدرًا للإحباط لبعض النساء، لعدم قدرتهنّ على دعم «أخواتهنّ»، فقد كانت هذه العمليّة سببًا لتسييس الكثيرات منهنّ، وذلك أنّها أدّت إلى انخراطهنّ في الساحة السياسيّة وفي الفعّاليّات الاجتماعيّة السياسيّة، ممّا أسهم في تعزيزهنّ وتمكينهنّ.

وأخيرًا، إنّ احتكاك النساء الفلسطينيّات المواطنات في إسرائيل مع الناشطات الفلسطينيّات من الأراضي المحتلّة ومع النسويّات اليهوديّات الإسرائيليّات قد ساهم في استنهاض وعيهنّ النسويّ من حيث الفروق الجنوسويّة في مجتمعهنّ. فقد تبلورت ردود أفعالهنّ حول الانتفاضة وفي ظلّ الجدل مع التوجّهات المحافِظة الآخذة بالارتفاع ومع التعصّب الإسلاميّ.

في ظلّ كلّ هذا التحوّل في وعي النساء الفلسطينيّات في إسرائيل لهويّتهنّ القوميّة

والنسويّة، شرعت هؤلاء النساء بتوظيف هذا الوعي لإنشاء المنظّمات الأهليّة ومراكز مكافحة العنف الجنسيّ والجسديّ، وإقامة حملات توعية حول حقوق المرأة في البيت وفي مكان العمل، وهو ما من شأنه أن يساهم في دفع عجلة التغيير البالغ التعقيد في المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل.

إيفيت بتريس

المرأة الفلسطينيّة في إسرائيل: واقع وتحدّيات

تقول الباحثة، في مقدّمة كتابها، إنّ المرأة الفلسطينيّة في إسرائيل هي امرأة ككلّ النساء، ولكن المنطقة التي تعيش فيها تضفي عليها مميّزات تنفرد بها عن نساء العالم. فالبيئة الاجتماعيّة تحوي متغيّرات وعوامل تربويّة، واقتصاديّة وثقافيّة سياسيّة وقوميّة وغيرها. وتضيف أنّ عامل الاستعمار والاحتلال هو واحد من العوامل التي أثّرت على المجتمع الفلسطينيّ وواقعة الحال، وبالتالي على مكانة المرأة.

تتناول هذه الدراسة مواضيع تتعلّق بالمرأة الفلسطينيّة في إسرائيل- آراء ومواقف المجتمع تجاهها وتجاه التغيير الاجتماعيّ الذي طرأ عليها. ويرمي البحث إلى التعرّف على مدى التغيير الاجتماعيّ الذي طرأ على أوضاع تخصّ المرأة، وأهمّ المشاكل التي تواجهها، ومحاولة التعرّف على المضاعفات حول التغيير الاجتماعيّ وتأثيره على التوافق الاجتماعيّ والنفسيّ عند المرأة. يفحص البحث المجالات التي حصل فيها تقدّم في مواقف الرجل تجاه المرأة، كما يحاول فحص مواقف النساء من التغييرات التي حصلت لديها، بالإضافة إلى فحص الفوارق بين نساء ينتمين إلى طوائف وقطاعات اجتماعيّة مختلفة ومن بينها ماهية الفوارق بين المرأة القرويّة والمرأة المدنيّة.

جُمعت المعلومات عَبر استمارة، وشملت العيّنة 3،500 مشترك ومشتركة من جميع القرى العربيّة والمدن المختلطة ومن جميع الديانات. عدد المشتركين من الإناث 1،588 مشتركة ومن الذكور 1،459 مشتركًا جميعهم/ن عاملون/ات يجيدون القراءة والكتابة، تتراوح أعمارهم/ن بين السادسة عشرة والخمسين.

تتضمّن الدراسة أحد عشر فصلاً، وخلاصةً للبحث، وأربعةَ ملاحق، وثبتًا للمصادر. يتمركز الفصل الأول حول الخلفية النظريّة لحرّيّة المرأة، يشمل أسباب انحطاط مكانة المرأة وتحرّرها والعوامل المؤثّرة على تغيير واقعها ومراحل الحركات النسويّة في فلسطين. أمّا الفصل الثاني، فهو بمثابة عرض لنتائج بحث ميدانيّ حول موضوع حرّيّة المرأة. يتمحور الفصلان الثالث والرابع حول موضوع الـزواج، فالثالث هو بحث نظريّ حول الموضوع، والرابع تعرض فيه الباحثة نتائج البحث الميدانيّ. تتمحور الفصول التالية حول مسألة تحقيق الذات عند النساء

على صعيد المهن والتعلّم حيث تخصّص الباحثة في البداية بابًا خاصًّا يبحث على نحو نظريّ كلّ موضوع من هذه المواضيع، ومن ثَمّ تقوم بعرض نتائج البحث الميدانيّ. الفصل الأخير يبحث علاقة الدين بالتفاعل الاجتماعيّ.

في نهاية الدراسة، تعرض الباحثة نتائج البحث الميدانيّ والنظريّ؛ إذ تقسّم نتائج البحث الميدانيّ وَفق أبواب البحث بناء على الجنسويّة والعمر، والديانة، والثقافة، والسكن.

تختتم الباحثة خلاصة بحثها النظريّ وتقول إنّ تحرير المرأة هو مدخل للتحرّر من التبعيّة المادّيّة، والمساواة في الوعي لتغيير مفاهيم الحياة والتمييز بين العالم والجاهل، والمساواة في تحمّل المسؤوليّة والقيام بأعباء الحياة والتمتّع بالحقّ السياسيّ. وتضيف أنّ التعبير عن قضيّة المرأة ينقسم إلى قسمين، فالبعض يراها قضيّة مستقلّة عن قضيّة الرجل والمجتمع، والبعض يرى حرّيّة المرأة وتقدّمها مرهونة بحرّيّة المجتمع بعامّة.

في ما يتعلّق بعمل المرأة خارج البيت، تقول الباحثة إنّه يعود –في الأساس- إلى العامل الاقتصاديّ والحاجة إلى التحرّر من التبعيّة المادّيّة للرجل، والعامل الاجتماعيّ لبناء علاقات اجتماعيّة، والعامل النفسيّ للحصول على تحقيق الذات في عمل تميل إليه.

أمّا في ما يتعلّق بالادّعاء المتعلّق بانحلال المجتمع الناتج من تحرّر المرأة وتقليد الغرب، فترى الباحثة أنّه ادّعاء مغلوط، وأنّ السبب الحقيقيّ هو الرجال والنساء أنفسهم، وذلك لعدم قناعتهم أنّ حرّيّة المرأة ومساواتها مع الرجل ضروريّتان لكونها إنسانًا مثله. وتشيد الباحثة بتقدّم المرأة في الغرب، وترى أنّه سيلزم المرأة الشرقيّة سنوات لتصل إلى هذا التقدّم، وأنّ كلّ العيوب قائمة في المجتمع العربيّ قبل الاستعمار والانفتاح على الغرب.

منار حسن

خراب المدينة والحرب على الذاكرة: المنتصرون والمهزومون

מנאר חסן

חורבן העיר והמלחמה נגד הזיכרון: המנצחים והמנוצחים

تتطرّق الباحثة في هذه المقالة إلى عواقب ونتائج محو المدينة الفلسطينيّة بعد النكبة على المجتمع الفلسطينيّ المتبقّي على أرضه بعد نكبة 1948 بعامّة، وعلى علاقات القوّة في داخله بخاصّة. كذلك تتطرّق الباحثة إلى المكاسب التي حقّقها المشروع الصهيونيّ نتيجة لذلك.

تقول الباحثة إنّ ما بين 700 ألف إلى 900 ألف فلسطينيّ، نساءً ورجالاً وأطفالاً، طُردوا من فلسطين منذ نهاية تشرين الثاني 1947، نصفهم من القرويّين والنصف الآخر من أهل المدن؛ وتدّعي أنّه، إلى جانب اختفاء المدينة من الفضاءين المكانيّ والاجتماعيّ للمجموعة الفلسطينيّة المتبقّية في دولة إسرائيل بعد نكبة 1948، اختفت المدينة أيضًا من الذاكرة الجماعيّة لهذه المجموعة.

تحاول المقالة الوقوف على العلاقة بين الذاكرة والنسيان من جهة، وبين التناقضين قرية-مدينة من جهة أخرى، وتفحص سبب وكيفيّة نسيان المدينة الفلسطينيّة ومحوها من الذاكرة الجماعيّة؛ إذ تدّعي الباحثة أنّ هذا النسيان يميّز الخطاب والتأريخ الصهيونيّين، كما يميّز الخطاب والتأريخ الفلسطينيّين، على الأقلّ حتّى السنوات الأخيرة.

تقول الباحثة إنّ اختفاء المدينة الفلسطينيّة من الذاكرة الجماهيريّة ومن الفضاء المكانيّ خدم المشروع الصهيونيّ على صعيدين: الأوّل يتمثّل في المساهمة في بناء الهُويّة الإسرائيليّة كنقيض للهُويّة الفلسطينيّة القرويّة إحدى الصور المركزيّة للشرق بمجمله؛ والثاني هو الصعيد السياسيّ الاجتماعيّ، إذ إنّ تدمير المدينة الفلسطينيّة قد وضع العراقيل أمام تطوير مشروع تحرّريّ قوميّ.

المستفيد الآخر من تدمير المدينة الفلسطينيّة، وَفق ما تورده الباحثة، هو النظام الأبويّ الفلسطينيّ. وتضيف أنّ اختفاء المدينة من فضاء المجتمع الفلسطينيّ المتبقّي في أراضيه بعد النكبة أدّى -على مدار أجيال عديدة (على الأقلّ حتّى العام 2000)- إلى تراجع في تطوّر

علاقات جديدة بين أفراد المجتمع، تلك العلاقات التي كانت قد بدأت تظهر في المجتمع الفلسطينيّ منذ فترة الانتداب البريطانيّ، حيث كانت المدينة آنذاك عاملاً مساهمًا في تغيير علاقات اجتماعيّة كانت قائمة على علاقات عائليّة وشائجيّة. تقول الباحثة إنّ تطوّر حِرَف وتنظيمات جديدة وشرائح اجتماعيّة جديدة أدّى إلى تطوّر علاقات اجتماعيّة جديدة قائمة على انتماءات طبقيّة، وحزبيّة، وتنظيميّة، وقوميّة، مخترقة انتماءات النوع الاجتماعيّ والجيل، ومركّبات مميّزة للمجتمع الأبويّ، تفترض دونيّة الأطفال والنساء، وتنتهج فصلهم وإقصاءهم.

منار حسن وبربارا سبيرسكي

النساء اليهوديّات والفلسطينيّات في إسرائيل - التوجّهات الحاليّة والتطوّر المستقبليّ

تستعرض المقالة أوضاع النساء، مواطنات دولة إسرائيل، في مجالات مختلفة، وتقوم الباحثتان بتحليل إسقاطات سياسة دولة إسرائيل على النساء. تقول الباحثتان، في بداية المقال، إنّ دولة إسرائيل تُعتبر، وفقًا لمعايير القياس الاقتصاديّ المقبولة، من بين الدول المعروفة بـ «المتقدّمة»؛ وفي الوقت نفسه، عند النظر إلى وضع النساء، نجد أنّ في إسرائيل الكثير من خصائص دول العالم الثالث. مردّ هذا، حسب كلام الباحثتين، إلى التعريف الأساسيّ لدولة إسرائيل على أنّها دولة يهوديّة، إذ تسمح للقوانين الدينيّة الأبويّة بأن تحدّد الوضع النهائيّ للمرأة اليهوديّة كما يمنح المواطنين من غير اليهود مواطَنة من الدرجة الثانية. العامل الآخر المساهِم في تدنّي أوضاع النساء، حسب ما تكتب الباحثتان، يُعْزى إلى الصراع الطويل بين إسرائيل والفلسطينيّين والدول العربيّة المجاورة، وإلى المركز القويّ الذي يحظى به الجيش والخطاب العسكريّ ومخلّفاته.

تتطرّق الباحثتان أوّلاً إلى أوضاع النساء اليهوديّات والفلسطينيّات بعامّة، ومن ثَمّ تقومان بمسح وعرض أوضاعهنّ في مجالات الزواج والطلاق، والعائلة، والتعليم، والعمل، والسياسة، والسلطة، والعنف ضدّ النساء، وختامًا الحركة النسويّة وتأثير سياسة دولة إسرائيل على كلّ مجموعة في كلّ من هذه المجالات.

تمار رابابورت، وإدنا لومسكي-فيدر ومحمّد مصالحة

تدنّي مكانة الإناث في المجتمع العربيّ المحلّي في إسرائيل

Tamar Rapoport, Edna Lomski-Feder and Mohammad Masalha
Female Subordination in the Arab-Israeli Community: The Adolescent Perspective of 'Social Veil'

يشير الباحثون إلى أنّ النساء الفلسطينيّات في إسرائيل ينشأن بين المفاهيم التقليديّة المتأثّرة بالديانة الإسلاميّة في ما يخصّ دورهنّ الاجتماعيّ، وبين التأثيرات الحداثيّة التي فُرضت مع قيام دولة إسرائيل، والتي أثّرت بالضرورة على مكانة المرأة العربيّة في إسرائيل اقتصاديًا وسياسيًا وقانونيًا.

من هذا المنطلق، يدعو الباحثون إلى إجراء دراسات حول المراهقين/ات الفلسطينيّين/ات في إسرائيل في ظلّ هذه التحوّلات، التي أسهمت بدورها في خلق نوع مختلف من المراهقة والقيم التي يتبنّاها المراهقون /الناشئون. وعلى وجه التحديد، يطرح الباحثون السؤال حول أيّ من النوعين الاجتماعيّين في هذه الفئة العمريّة يتبنّى التأثيرات الحداثيّة ويدعو إلى الحاجة إلى التغيير في المفاهيم التقليديّة لدور المرأة في المجتمع، الذكور أم الاناث؟ وهل ستختار الإناث من المراهقات/الناشئات تبنّي أفكار التغيير الاجتماعيّ ومعارضة تبعيّة النساء وبخاصّة في الأمور التي تتعلّق بتحديد تبعيّة الإناث/النساء -كالميراث وحرّيّة التنقّل وعفّة الفتيات؟

يقوم الباحثون بتحليل نتائج النماذج التي قام بتعبئتها طلاب مدرسة ثانويّة في إحدى القرى العربيّة في الجليل جميع سكّانها من المسلمين، حيث قاموا بالإجابة عن أسئلة تتعلّق بالمفاهيم التقليديّة حول مكانة المرأة وقضيّة التبعيّة. يجد الباحثون في ضوء هذه النماذج اختلافات عديدة في توجّه الإناث/النساء والذكور/الرجال لهذه المفاهيم، باستثناء ما حول مفهوم حماية شرف العائلة والعلاقات الجنسيّة خارج الزواج، إذ يتّفقون جميعًا حوله. من جهة أخرى، عبّروا عن آراء أكثر ليبراليّة بخصوص اختيار شريك الحياة واستخدام وسائل منع الحمل وتنظيم الأسرة. وبحسب النتائج التي يجدها الباحثون، فإنّ آراء الفتيات أكثر ليبراليّة من آراء الفتية في هذه القضايا المتعلّقة بتبعيّة المرأة، حيث من الممكن تفسير ذلك على أنّه

اهتمام من قبل الفتيات بتحسين مكانتهنّ الاجتماعيّة، بينما يحرص الفتيان على الحفاظ على سلطتهم وهيمنتهم.

في الخلاصة، يرى الباحثون أنّ الناشئين/المراهقين العرب في إسرائيل لا يعارضون القيم الأساسيّة التقليديّة لثقافتهم، ولكنّهم يحاولون تبنّي هذه القيم بما يلائم أمزجة الحداثة التي يعاصرونها، لا سيّما النساء/الفتيات منهم.

يهوديت روزنهاوز

رجال ونساء في اللغة

יהודית רוזנהויז
גברים ונשים ביד הלשון

يستعرض المقال الاختلافات اللغويّة القائمة بين النساء والرجال في اللغة العربيّة العامّيّة. تقول الباحثة إنّه منذ النصف الثاني للقرن العشرين ازدادت الأبحاث التي تتناول الفروق اللغويّة بين الرجال والنساء في جميع اللغات، ومن بينها اللغتان العبريّة والعربيّة؛ في بعض منها كانت دوافع نسويّة وفي أخرى –كمقالها- لم تكن كهذه.

تشير الباحثة، في مقدّمة المقال، أنّ الأبحاث حول النساء واللغة العربيّة حديثة وقليلة جدًّا، وأقلّ منها تلك المقارنة بين لغة الرجال ولغة النساء؛ هذا بالرغم من وجود اختلافات تفترض الباحثة أنّ وجودها نابع من وجود فروق اجتماعيّة بين النوعين الاجتماعيّين في المجتمع العربيّ.

يستعرض المقال، بدايةً، الخلفيّة الاجتماعيّة للمجتمع العربيّ الفلسطينيّ في دولة إسرائيل،[1] التي تُفضي -بحسب وجهة نظر الباحثة- إلى الاختلاف اللغويّ بين النوعين الاجتماعيّين، وتقوم خلال المقال بعرض أمثلة لهذه الاختلافات. يبحث المقال تلك الاختلافات اللغويّة في اللغة العربيّة في عدّة مجالات: علم الأصوات الكلاميّة (الفونولوجيا)؛ علم التشكّل اللغويّ (المورفولوجيا)، بناء الجملة؛ الدلالات اللفظيّة.

تشير الباحثة إلى أنّ الاختلافات اللغويّة القائمة في اللغة العربيّة بين النساء والرجال قائمة كذلك في لغات أخرى، وأنّ علينا الانتباه إلى أيّة مركّبات في اللغة نبحث؛ وذلك أنّ منابع الاختلافات قد تختلف من مركّب إلى آخر ومن مكان إلى آخر. وتضيف أنّ التغيير المشهود لمكانة المرأة في المجتمع العربيّ الفلسطينيّ في دولة إسرائيل قد يؤدّي إلى تغييرات إضافيّة في اللغة تكون جديرة بالبحث.

1. تستخدم الباحثة التعبير «الوسط العربيّ في إسرائيل».

خليل ريناوي

المجتمع العربيّ في إسرائيل: أجندة متضاربة

ח'ליל רינאווי
החברה הערבית בישראל: סדר יום אמביוולנטי

يتمركز البحث في دراسة تركيبة المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل، كموضوع بحدّ ذاته، مركّزًا على مسألة أجندة المواطن الفلسطينيّ العاديّ. والأسئلة الأساسيّة التي يحاول البحث الإجابة عنها هي:

1. ما هي أجندة المواطنين الفلسطينيّين في إسرائيل؟
2. كيف تنعكس هذه الأجندة؟
3. هل يمكن الحديث عن أجندة موحّدة ومتشابهة حسب الفئات العمريّة أو النوع الاجتماعيّ؟
4. هل هنالك أجندة مختلفة لهذه الأقلّيّة، تختلف عن أجندة المجتمع اليهوديّ في دولة إسرائيل؟

اعتمدت منهجيّة البحث على المقابلات المعمّقة، التي أجريت مع 180 مشاركًا/ة، معتمدة على استمارة أسئلة مقسّمة إلى ثلاثة أقسام تتضمّن أسئلة مغلقة وأسئلة مفتوحة، والقسم الثالث هو بمثابة موضع يستطيع الشخص الذي تجري معه المقابلة أن يتحدّث فيه عمّا يجول في خاطره بشأن أجندته الشخصيّة. كما يعتمد البحث على معلومات قدّمها مختصّون وباحثون ومحاضرون واختصاصيّ نفسيّ يعمل في المجتمع الفلسطينيّ.

ينقسم الكتاب إلى عدّة أبواب. نقوم في ما يلي بتلخيص الباب المتعلّق بمكانة المرأة العربيّة في البلاد.

يفتتح الباحث البابَ المتعلّقَ بمكانة المرأة العربيّة بالتساؤل التالي: هل حدث تعزيز مكانة المرأة بسبب تعزيز العائلة النواة على حساب العائلة الموسّعة، أم أن العكس هو الصحيح؟ ويدَّعي الباحث أن الإجابة غير مهمّة، ولكن يشير إلى أنه من المؤكّد، بحسب المقابلات، أنّ هنالك تغييرًا في مكانة المرأة في عدّة مجالات بعضها يتضارب مع بعضها الآخر.

يدّعي الباحث أنّ تعزيز مكانة المرأة العربيّة الفلسطينيّة، المواطنة في دولة إسرائيل، حدث بسبب خروجها ومشاركتها في سوق العمل. وهنا يشير الباحث إلى تضارب متعلّق بالنساء العربيّات الفلسطينيّات وسوق العمل، ويقول إنّ المرأة العربيّة تشارك في سوق العمل وتساهم في إعالة العائلة، ولكن من ناحية أخرى هنالك معيقات في طريق اندماجها بصورة جيّدة في سوق العمل. العامل الأوّل، بحسب الباحث، هو التقاليد والعائلة، والعامل الثاني هو غياب أطر ملائمة ومساندة للنساء العاملات خارج البيت.

يشير الباحث إلى مؤشّرات إضافيّة، على المستوى الاجتماعيّ، التي تؤكّد تعزيز مكانة المرأة العربيّة أوّلها التغييرات في علاقة الحماة والكنّة واستقلاليّة الأخيرة من سيطرة الأولى. كما تشير نتائج البحث إلى أنّ العلاقة مع العائلة النواة أقرب إلى عائلة الزوجة منها إلى عائلة الزوج، بعكس ما كان سائدًا في السابق.

يشير الباحث إلى تضارب في مواقف السكّان العرب بخصوص تعزيز مكانة المرأة، وكيفيّة انعكاس هذا بأمثلة عديدة من بينها كيفيّة اتّخاذ القرارات داخل العائلة، فبالرغم من أنّ القرارات المهمّة في العائلة تُحسم، بعامّة، على يد المرأة، إلاّ أنّ الزوجين يهتمّان أن يعكسا صورًا عكسيّة للخارج، وكأنّ الرجل هو صاحب الكلمة الأخيرة في البيت. وينعكس هذا أيضًا في تقسيم الوظائف بين الزوجين داخل العائلة، فتشير نتائج البحث إلى أنّ فئة الرجال الذين يساهمون في الأعمال البيتيّة يفضّلون الأعمال داخل البيت ولا يفضّلون تلك الأعمال التي تحتاج الخروج من داخل البيت، كنشر الغسيل على سبيل المثال.

يعزو الباحث أسباب تعزيز مكانة المرأة إلى اكتساب النساء ثقافة عليا ومهنًا، وإلى التقدّم التكنولوجيّ، كالهاتف المحمول الذي يفتح مجالاً لاستقلاليّة ما لأفراد العائلة، مقارنة بالهاتف الأرضيّ الذي كان متّبعًا في السابق. يشير الباحث إلى أنّ التّغيير الحاصل، على صعيد مكانة المرأة والمساواة بين الرجل والمرأة في المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل، لا يحدث بفضل الإيمان بأهمّيّة المساواة، بل بسبب الظروف الاجتماعيّة الاقتصاديّة، وهو يختلف من منطقة إلى أخرى داخل دولة إسرائيل.

رفكا سويا

مواقف سياسيّة وضائقة اقتصاديّة واستعمال الخدمات الاجتماعيّة لدى النساء العربيّات في البلدات المختلطة

רבקה סויה
עמדות פוליטיות, מצוקה כלכלית והשימוש בשירותי רווחה בקרב נשים ערביות בעיר מעורבת בישראל

يعرض المقال نتيجة دراسة حول دور الهُويّة القوميّة والموقف من دولة إسرائيل، من خلال بحث توجّه فلسطينيّين مواطني دولة إسرائيل،[1] كأبناء أقلّيّة قوميّة تعيش في صراع سياسيّ مع الدولة، للحصول على خدمات اجتماعيّة مقدّمة من قبل دوائر حكوميّة في إسرائيل، وهي مثابة خدمات ماديّة ونفسيّة علاجيّة. كذلك يرصد البحث وتيرة طلب هذه الخدمات. إضافة إلى ذلك، يفحص البحث درجة تأثير التقييم الذاتيّ على التوجّه لتلقّي هذه الخدمات، وماهيّة تأثير الأزمات الاقتصاديّة في التوجّه للحصول على هذه الخدمات.

شملت عيّنة البحث 242 امرأة عربيّة من مدينة يافا، وهي مدينة مختلطة تقع في مركز البلاد على الساحل الفلسطيني. جُمعت المعلومات عبْرَ مقابلات فرديّة استغرقت كلّ مقابلة نحو 50 دقيقة. تشير النتائج، المتعلّقة بالتوجّه لتلقّي خدمات ماديّة، إلى أنّ هنالك تأثيرًا للهُويّة القوميّة والموقف من دولة إسرائيل، كما للأوضاع الاقتصاديّة، على التوجّه للحصول على هذه الخدمات، بينما لم يكن هنالك تأثير للتقييم الذاتيّ للمرأة على التوجّه لتلقّي هذه الخدمات. في ما يتعلّق بالمواقف السياسيّة والانتماء القوميّ، تشير النتائج، على نحو مثير للاهتمام، أنّ زيادة الشعور بالانتماء للهُويّة الفلسطينيّة وبعدم الانتماء إلى دولة إسرائيل يعزّز من التوجّه للحصول على هذه الخدمات وتزيد من وتيرة طلبها، مقارنة بالنساء اللواتي يشعرن بانتماء إلى دولة إسرائيل وبهُويّة إسرائيليّة أقوى. في حال الأزمات الاقتصاديّة وتردّي الأوضاع الاقتصاديّ، تشهد الباحثة زيادة في التوجّه للحصول على هذه الخدمات وزيادة في وتيرة التوجّه.

تحاول الباحثة تقديم عدّة تفسيرات لإحدى نتائج البحث غير المتوقّعة، والمتعلّقة بزيادة التوجّه ووتيرته بغية الحصول على هذه الخدمات، مع زيادة عدم الشعور بالانتماء إلى دولة

1. تستخدم الباحثة التعبير «عرب إسرائيليّين».

إسرائيل وزيادة الشعور بالانتماء إلى الهُويّة الفلسطينيّة. وتقول إنّ أحد التفسيرات قد يكون أنّ النساء يشعرن بأنّ الدولة هي السبب في أوضاعهنّ المتردّية، ولذلك يحقّ لهنّ استعمال الخدمات المادّيّة أكثر من غيرهنّ، أمّا التفسير الآخر فهو العكسيّ، فربّما عندما توجّهن لتلقّي الخدمات شعرن بالتمييز ضدّهنّ، وبهذا تطوّر لديهنّ شعور بعدم انتماء إلى الدولة، وفي المقابل شعور بهُويّة فلسطينيّة أقوى.

أمّا في ما يتعلّق بالتوجّه لتلقّي الخدمات النفسيّة، فالنتائج تختلف بعض الشيء، حيث إنّ تردّي الأوضاع الاقتصاديّة هي السبب الأوّل لتوجّه هؤلاء النساء لتلقّي الخدمات النفسيّة، مع العلم أنّه كلّما زاد الشعور بالثقة والانتماء إلى دولة إسرائيل، زادت وتيرة استعمال هذه الخدمات.

مع هذا، تشير الباحثة، في نهاية المقال، أنّ نتائج البحث هي أوّليّة فقط، وتثير أسئلة مهمّة تحتاج إلى أبحاث جديدة للإجابة عنها.

وبناءً على النتائج، تشير أنّ هنالك حاجة ماسّة لدى مؤسّسات الدولة، التي تعيش بين ظهرانيها أقلّيّات، إلى الأخذ بعين الاعتبار مشاعرَ الانتماء وعدم الانتماء إلى هُويّة الدولة عند تطوير مشاريع وطرق تدخّل، وتوصي بتطوير مشاريع تلتفّ حول المشاعر السلبيّة للدولة لدى الشرائح المستضعفة داخل الأقلّيّات. كما تثير السؤال حول واجب الدولة في الوصول إلى الشرائح الضعيفة الممتنعة عن تقبّل الخدمات الاجتماعيّة بسبب عداء سياسيّ للدولة.

نادرة شلهوب- كيفوركيان

مقدّمة: كتابات نسويّة - ما بين القمع وأصوات فلسطينيّة مقاومة

يُشكّل إصدار «كتابات نسويّة -ما بين القمع وأصوات فلسطينيّة مقاومة»، حسب ما جاء في مقدّمة المحرّرة المُؤلّف الأوّل لبرنامج الدراسات النسويّة في مركز «مدى الكرمل». وتضيف أنّ الكتاب «كتابات نسويّة» يشكّل خطابًا مضادًا ولغة تساهم في إثراء المكتبة العربيّة النسويّة في الكتابات التي تتطرّق إلى البنى الثقافيّة، والسياسيّة، والاجتماعيّة، والاقتصاديّة، والصحّيّة للجنوسة في السياق الفلسطينيّ.

لقد حاولت الأصوات والتحاليل المختلفة المنعكسة في الأبحاث المتضمَّنة بين دفّتَيْ هذا الكتاب، وَفق ما ورد في المقدّمة، العملَ باتّجاهات مختلفة لإعادة إنتاج المعرفة المرتبطة بالمرأة الفلسطينيّة كامرأة تابعة وامرأة تواجه منتجي المعرفة من بين سلطة الاحتلال، والرأسماليّين، والأورو-أمريكيّين. وحاولت الباحثات بأصواتهنّ المختلفة القولَ إنّ قضيّة فلسطين والمرأة الفلسطينيّة هي قضيّة صراع للسيطرة على مسار إنتاج المعرفة وإنتاج القوى.

إنّ دراسات الباحثات، التي يستعرضها هذا الكتاب، تعكس أصواتًا وأبحاثًا لنساء ينتمين إلى أقلّيّة عربيّة فلسطينيّة حُوّلت -بعد نكبة 1948- إلى أقلّيّة وطن، ويعتمد على دراسات الماجستير والدكتوراة للكاتبات. تنطلق الدراسات المطروحة من موقف الباحثات الأكاديميّ، وتنبع من هويّتهنّ وتاريخهنّ وإرثهنّ الثقافيّ، ومن خلفيّتهنّ المعرفيّة.

يتضمّن الكتاب ستّ مقالات؛ الأولى –وهي للباحثة لينا ميعاري- تطرح مسألة التاريخ الاجتماعيّ للنساء الفلسطينيّات الريفيّات ونشاطات عملهنّ في حقبة الاستعمار البريطانيّ آخذةً قرية البروة نموذجًا. أمّا المقالة الثانية -وهي للباحثة فاطمة قاسم-، فتعرض بعض المصطلحات وأشكال الحديث لنساء من مدينتَي اللدّ والرملة وهنّ يسردن أحداث النكبة.

تطرح المقالة الثالثة -وهي للباحثة سلفيا سابا-سعدي- قضيّة في غاية الأهمّيّة، هي قضيّة المعلّمة الفلسطينيّة في إسرائيل، مشيرة إلى أنّ المعلّمة الفلسطينيّة كالمعلّم مطالَبةٌ باستمرار بأن توازن بين انتمائها العربيّ والفلسطينيّ من حيث الحفاظ على الهُويّة والتراث، من جهة، والمواطنة الإسرائيليّة، من جهة أخرى.

تتوقّف المقالة الرابعة –وهي للباحثة أريج صبّاغ-خوري- عند الخطاب الديمغرافيّ للنخبة السياسيّة الفلسطينيّة في إسرائيل، في ما يتعلّق بمواقفهم حول حقّ العودة الفلسطينيّ، رابطةً ذلك بمسألة الهجرة اليهوديّة إلى دولة إسرائيل، مع قانون الهجرة الذي يُطلق عليه في المعجم الصهيونيّ «قانون العودة». أمّا الورقة الخامسة –وهي التي كتبتها الباحثة ندى متّى- فتتطرّق إلى كيفيّة معالجة الباحثات النسويّات في إسرائيل لحقّ العودة الفلسطينيّ؛ ونظرًا لكونهنّ لا يتطرّقن إلى هذا الموضوع، تحاول المقالة فهم كيفيّة استيعاب النسويّات الإسرائيليّات لتأثيرات القوميّة على مكانة النساء من خلال معيارين اثنين –هما الديمغرافيا وطابع الدولة- بافتراض أنّهما يشيران إلى مواقفهنّ من حقّ العودة للفلسطينيّين.

أمّا في المقالة الأخيرة، فتقوم الباحثة نهاية داوود بالتطرّق إلى موضوع تجسيد النظام الأبويّ والوضع الاقتصاديّ والسياسيّ في الروايات الصحّيّة للنساء الفلسطينيّات في إسرائيل، راميةً إلى تسليط الضوء على مسألة التمييز في السياسات الصحّيّة من خلال دراسة آراء 86 من النساء ورواياتهنّ حول الصحّة والعقبات التي تَحُول دون حماية حقّهنّ بالتمتّع بصحّة جيّدة.

تختتم المحّررة نادرة شلهوب-كيفوركيان مقدّمة الكتاب قائلةً: «إنّ تعدّد أنواع القمع، واستمراريّة الصراع السياسيّ بين الدولة اليهوديّة والمجتمع الفلسطينيّ بنسائه ورجاله، جعل نقاش قضيّة المرأة والمجتمع والمرأة في المجتمع نقاشًا معقّدًا تأرجح بين حقول عدّة، منها التاريخيّة-القوميّة؛ والاجتماعيّة-البطركيّة؛ والطبقيّة؛ والثقافيّة؛ والسياسيّة؛ والمؤسّساتيّة داخل الدولة التي تتحدّث عن الديمقراطيّة اليهوديّة وهيمنتها والسياسة العالميّة والمرتبطة بموقف القوى المهيمنة (سياسيًّا واقتصاديًّا) من القضيّة الفلسطينيّة واستمرار الاحتلال الإسرائيليّ للأراضي الفلسطينيّة. لذا، لا يمكننا تحليل قضيّة المرأة في المجتمع والتاريخ والتعليم والصحّة والسياسة والعمل بمعزل عن فهم وتفكيك مركّبات السلطة، وذلك لإصلاح الغبن والعمل على تغيير المعرفة المرتبطة بمكانة المرأة في مجتمعها، بما في ذلك مكانتها كباحثة ومنظّرة.

من هنا، ترى المحرّرة أنّ تطوير سياق نظريّ لدراسة حالة المرأة الفلسطينيّة والفلسطينيّين في إسرائيل يتطلّب الاعتراف -أوّلاً وقبل كلّ شيء- بالدور الإبداعيّ والمتميّز والمنتج للمرأة الفلسطينيّة تاريخيًّا وفي وقتنا الحاضر. وثانيًا، يتطلّب إجراء التحليل النسويّ من خلال تفكيك علاقات القوّة وأجهزة القمع المختلفة. وثالثًا، يؤكّد التحليل النسويّ المطروح هنا على أهمّيّة الاعتراف بقوّة المرأة كقوّة محرّكة ومنتجة وقادرة على التغيّر والتمثيل القياديّ. ورابعًا، التشديد على أهمّيّة حماية الهُويّة العربيّة الفلسطينيّة كإستراتيجيّة مهمّة تُمكّن المرأة الفلسطينيّة من حماية خصوصيّتها السياسيّة والجنوسيّة في مواجهة آليّات القمع المختلفة في الدولة التي لا ترى بها إلاّ «تهديدًا أمنيًّا» يجب التخلّص منه.

موشيه شوكيد

الهُويّة القوميّة ومكانة النساء لدى العرب في مدينة إسرائيليّة

Moshe Shoked
Ethnic Identity and the Position of Women among Arabs in an Israeli Town

يقوم الباحث بإجراء بحث ميدانيّ في إحدى المدن الإسرائيليّة المختلطة، حيث يحيا السكّان العرب واليهود بنفس النسبة تقريبًا منذ العام 1948. يحاول الباحث أن يرصد التغييرات التي حلّت على نهج حياة السكّان العرب التقليديّ في هذه المدينة، وعلى فهمهم لمكانة المرأة في ظلّ التحوّلات السياسيّة العميقة التي فُرضت عليهم النابعة من الاحتكاك والاختلاط والانخراط في المجتمع اليهوديّ الإسرائيليّ، وَفق رأيه.

وعلى الرغم من أنّ الباحث لا يلاحظ أيّة اختلافات واضحة بين السكّان العرب على تعدّد فئاتهم الدينيّة واليهود فيما يخصّ المظهر الخارجيّ والمستوى الاجتماعيّ والمستوى المعيشيّ، فهو يبيّن أنّ هنالك اختلافات واضحة بين ردّة فعل المسيحيّين في المدينة والمسلمين حول الدور التقليديّ للمرأة ومكانتها الاجتماعيّة. تتلخّص هذه الاختلافات في أنّ المسيحيّين كانوا أكثر استجابة للتغييرات السياسيّة في ما يخصّ النظرة والمفهوم العامّ لمكانة ودور المرأة وقضايا العرض وشرف العائلة.

أمّا بالنسبة للمسلمين، فيجد الباحث أنّه بالرغم من التغييرات الشديدة الناتجة عن تغيّر بيئة الجوار المتحدّية للمفاهيم التقليديّة، تمكّنت هذه الفئة من الحفاظ بشكل أو بآخر على المفاهيم المتوارثة عرفيًّا وتقليديًّا في ما يتّصل بالمرأة ومكانتها ودورها الاجتماعيّ، وكذلك مفهوم العِرض وشرف العائلة.

عمليًّا، ومن خلال تمسّك المسلمين العميق بمفهوم الشرف التقليديّ، فهم يعملون في حيّز رمزيّ محاولين إيجاد الإجابات لتساؤلات اجتماعيّة وفرديّة مستمرّة حول الهُويّة القوميّة. بعبارة أخرى، إنّ مجموعة المسلمين ترى مفهومها التقليديّ للمرأة وللرجولة وسيلة للحفاظ على الهُويّة القوميّة العربيّة، ممّا يضمن استمرار هُويّتها على الرغم من حضور الهُويّة اليهوديّة الإسرائيليّة وهيمنتها. وهكذا يتحوّل الحقل المجنسن بعمق واستمراريّة المنظور

التقليديّ للمرأة، كما ينعكس لدى المسلمين في المدينة الإسرائيليّة المختلطة، إلى علامة فارقة شديدة الأهمّيّة في الهُويّة القوميّة الثقافيّة للعرب في إسرائيل، على الرغم من التحوّلات الجذريّة التي طرأت عليهم منذ العام 1948.

جنان عبدو

الحركة النسويّة الفلسطينيّة في إسرائيل: بين عامل التغيير والقدرة على التأثير

تقوم الباحثة، جنان عبدو، من خلال هذا المقال،[1] بتسليط الضوء على نقاط وعوامل بالغة الأهمّيّة أثّرت، وما زالت، على بلورة الحركات النسويّة العربيّة في إسرائيل. يستعرض المقال أربعة نماذج للعمل على قضايا نسائيّة منذ أواخر الثمانينيّات. وتقوم الباحثة بتحليل نقاط قوّة وضعف كلّ من التشكيلات النسويّة/ النسائيّة ضمن كلّ نموذج من النماذج التالية:

النموذج الأوّل – تشكّلات نسويّة عربيّة داخل أطر نسويّة غير عربيّة؛
النموذج الثاني – أطر نسويّة عربيّة؛
النموذج الثالث – ائتلاف جمعيّات وهيئات وأفراد (نساءً ورجالاً)، حول قضيّة نسويّة محدّدة هي محاربة ممارسات ومفاهيم «شرف العائلة»؛
النموذج الرابع - إطار نسويّ يعالج قضايا المرأة، لكنّه لا يعرّف نفسه كنسويّ ويدعو إلى التعدّديّة في تركيبته.

بعد استعراض كلّ نموذج، والتطرّق إلى كلّ من التشكّلات النسويّة والنسائيّة ضمن كلّ نموذج، تختم الباحثة مقالها باستنتاجات وتوصيات. أهمّ هذه الاستنتاجات، كما جاء في المقال، أنّ القاعدة النسويّة انحصرت في النخبة، وبقيت نخبويّة دون مقدرة على توسيع قاعدتها الشعبيّة ومدّها الجماهيريّ، مفتقرة إلى الباحثات والدارسات رغم التغيير النسبيّ الذي يحدث في الفترة الأخيرة. كما بقي الخطاب غربيًا يهدّد مبنى المجتمع وبناه الاجتماعيّة الأبويّة التقليديّة، وانحصر في كونه خطابًا أحاديّ الجانب، يعالج قضيّة المرأة من منظور محدّد جدًا. وتضيف الباحثة أنّه بينما بقي عمل الأطر المشتركة (اليهوديّة العربيّة) مقصورًا على الجانب الخدماتيّ، اتّسع عمل الأطر العربيّة ليشمل جانب رفع الوعي والدعوة إلى تغيير البنى والمفاهيم الاجتماعيّة حول النظرة والتربية المختلفتين للجنسين. ومع هذا، كما تضيف الباحثة، بقيت قضايا النساء تخصّ النساء وتُعالجها غالبًا نساءٌ، ولم تتحوّل إلى قضيّة المجتمع بأكمله.

وقد جاء في التوصيات أنّ على النسويّات والأطر النسويّة إجراء أبحاث وحوارات جدّيّة ونقديّة في ما بينها، والقيام بفحص آليات عملها ومدى تأثير خطابها في إحداث تغييرات في البنى

1. المقالة هي مثابة مداخلة قدّمتها الكاتبة ضمن يوم دراسيّ عُقد في «مركز الجليل للدراسات» في حيفا.

والقيم الاجتماعيّة السائدة، وكذلك عليها أن تبحث عن الآليّة الحقيقيّة لتوسيع قاعدة النساء والرجال من الناحية الفكريّة، لا الكمّيّة فقط، والبحث عن آليّات جديدة في تقييم نجاحها وفشلها تعتمد الشفافية ومشاركة شرائح جمهور واسعة.

فاطمة قاسم

اللغة والتاريخ والنساء: نساء فلسطينيّات في إسرائيل يصفنَ أحداث النكبة

פאטמה קאסם

שפה, היסטוריה ונשים: נשים פלסטיניות בישראל מתארות את אירועי הנכבה

تقول الباحثة، فاطمة قاسم، في بداية مقالها، إنّها تودُّ في هذا المقال أن تسمع أصوات نساء أميّات ويعشن في مدينة يحكين عن أحداث النكبة. وتتطرّق الباحثة، في هذه المقالة، إلى المصطلحات وأشكال حديث النساء الأمّيّات من مدينتي اللدّ والرملة، وهنّ يحكين عن أحداث النكبة. الادّعاء المركزيّ لهذه المقالة، كما جاء فيها، هو أنّ لغة النساء الفلسطينيّات الأمّيّات من اللدّ والرملة، والنابعة من الفضاء الخاصّ بهنّ، تتيح لهنّ سرد حكاية أخرى عن أحداث النكبة، من وجهة نظرهنَّ المختلفة عن تلك الذكوريّة الفلسطينيّة، وكذلك عن تلك الصهيونيّة المهيمنة. فعْل التحدّث لدى هؤلاء النساء مركّب ولا يخلق تفكيرًا سياسيًّا أحاديًّا؛ فهنّ يستأنفنَ على الرواية التاريخيّة الصهيونيّة ويعارضنها، ولكنّهنّ، في الآن ذاته، يعكسن ويُعدن إنتاج علاقات القوى الجندريّة في المجتمع الفلسطينيّ –لأنّهنّ يستخدمن لغة ذكوريّة ورؤى بطركيّة، وبهذا فهنّ يُعدن إنتاج النظام الاجتماعيّ البطركيّ والنظام السياسيّ السائد.

تستند المقالة إلى مقابلات مع نساء أمّيّات من مدينتي اللدّ والرملة، جرت باللغة العربيّة التي حمت ذاكرة وتاريخ الفلسطينيّين في وجه النسيان. اعتمادًا على وصف النساء اللاتي جرت مقابلتهن لمشاعرهنّ في تجربة النكبة، تتميّز لغة النساء بتعدّد أفعالها، فتشير الباحثة في خلاصة المقال إلى أنّ النساء تذكّرن ووصفنَ أحداث 1948 بلغة مأخوذة من الفضاء الخاصّ وحياتهنّ اليوميّة كنساء، بعكس وصف الرجال الستّة الذين جرت مقابلتهم في هذا البحث، فالأوصاف التي استعملتها النساء، لوصف الاحتلال، مستوحاة أو مستعارة من غرفة النوم ومن الفعل المخيف باختراق جسد المرأة، وهذا –وفق ما تقول الباحثة- يترك طاقة أمل في الترميم الذاتيّ إلى حدّ خلق حيّز محرِّر، يمكن الاستمرار فيه وبناء عائلة متينة أو مجتمع متين، تمامًا كما ينبغي على العروس أن تتعاطى ضمن علاقة الزواج مع العنف الممارَس على جسدها في ليلة الدخلة والصدمة التي تعيشها. كما يشير هذا الوصف إلى استعمال النساء لغة ذكوريّة بطركيّة تعيد إنتاج علاقات القوّة الجندريّة في المجتمع، حيث إنّ استخدام تعابير على غرار «دخلت للبلاد»، على سبيل المثال، الموازية، بحسب الباحثة، من حيث السياق الثقافيّ الفلسطينيّ لدخول (أي اختراق) العريس للعروس ولفعل تمزيق عذريّتها («أخذها»).

مع هذا، تستأنف لغة النساء على الرواية الصهيونيّة المهيمنة وتقاومها. هذه اللغة تتيح، وَفق ما تقوله الباحثة، وصف الصهاينة كمُجتاحين يخترقون من غير إذن -وحتّى كمغتصبين يدنّسون البلاد-. على الرغم من نجاح المحتلّ في إسكات الصوت الفلسطينيّ في ما يتعلّق بالنكبة ولفّها بالنسيان، فإنّه من خلال وصف اجتياح المنطقة بكلمات «دخلوا القرى والمدن» وَ «أخذوها»، وبواسطة مناظرة الاحتلال باقتحام الرجل لجسد المرأة في ليلة الدخلة، تبقى المرأة الفلسطينيّة، ويبقى الفلسطينيّون عمومًا، عاملاً فاعلاً في مقدوره احتواء صدمة الاختراق /الاحتلال، وفي مستطاعه التعافي وترميم الذات، والقيام من قلب الأزمة بالذات بتحدّي القيم الاجتماعيّة والأوضاع السياسيّة التي يعيش الفلسطينيّون في ظلّها على المستويين: الشخصيّ والجماعيّ. كذلك إنّ استعمال النساء كلمة «متسلّل» على نحو يدلّ على أنّ مسألة اللاجئين لم تنشأ نتيجة لهرب الفلسطينيّين أو تهجيرهم من بيوتهم خلال الحرب فحسب، وإنّما نشأت –أساسًا- لأنّ الدولة الجديدة لم تسمح لأولئك الفلسطينيّين بالعودة إلى بيوتهم لدى الهيمن، هذا الاستعمال يشير إلى تحدٍّ ومقاومة للمفاهيم الصهيونيّة المهيمنة.

ران مئير ورينا شاحر

الفتاة العربيّة في إسرائيل- تقاليد وتغيير – مواقف حول المساواة بين النوعين الاجتماعيّين في العائلة العربيّة

רן מאיר ורינה שחר
הצעירה הערבייה בישראל- מסורת ושינוי עמדות לגבי שוויון בין המינים במשפחה ובחברה הערבית

يدّعي كاتبا المقال أنّ مكانة المرأة في المجتمع الإسرائيليّ بعيدة كلّ البعد عن أن تكون مساوية لمكانة الرجل، وذلك بالرغم من الوعي لدى النوعين الاجتماعيّين بضرورة التغيير، ويضيفان أنّ عدم المساواة يبرز في كلّ المجالات: السياسة؛ العمل؛ مؤسّسات التعليم العالي؛ تمثيل النساء في مناصب عالية في وظائف حكوميّة؛ الإعلام؛ الجيش -وكذلك الأمر في... العائلة-. بالرغم من هذا، بحسب ادّعائهما، تبقى مكانة المرأة اليهوديّة أفضل بكثير من مكانة المرأة العربيّة، رغم التحوّلات الإيجابيّة التي يمرّ فيها المجتمع العربيّ بسبب تعرّضه لـِ «ديمقراطيّة» وَ «حداثة» المجتمع الإسرائيليّ «الغربيّ»، على حدّ تعبير الكاتبين.

أهداف البحث وأسئلته

تكمن أهداف البحث في فحص تأثير المجتمع الإسرائيليّ، كمجتمع «غربيّ» وَ «عصريّ»، على مواقف الطالبات الجامعيّات العربيّات الفلسطينيّات مواطنات دولة إسرائيل[1] والطرق التي يستعملنها لجَسْر الفجوة بينهنّ وبين زميلاتهنّ اليهوديّات في موضوع المساواة بين النوعين الاجتماعيّين في العائلة والمجتمع، وعليه يقوم البحث بالمقارنة بين مواقف الطالبات اليهوديّات، من جهة، ومواقف الطالبات العربيّات الفلسطينيّات، من جهة أخرى. كذلك يَعْقد مقارنة بين مواقف مجموعات في داخل المجتمع الفلسطينيّ، بين طالبات مسلمات، ومسيحيّات، وطالبات من القرى وطالبات من المدن، حول المواضيع التالية:

1. التعليم؛
2. العمل خارج البيت؛
3. العلاقات بين النوعين الاجتماعيّين؛

1. يستعمل الباحثان التعبيرَ «طالبات عربيّات».

4. **الأمومة؛**
5. **العلاقات الجنسيّة؛**
6. **الأنوثة؛**
7. **الرجولة.**

شملت عيّنة البحث 177 طالبة عربيّة فلسطينيّة ويهوديّة من جامعة بار إيلان، مواطنات دول إسرائيل، من الفئة العمريّة 18-25. وجُمعت المعلومات بواسطة استمارة.

تشير نتائج البحث أنّ مواقف الطالبات اليهوديّات أكثر ليبراليّة من الطالبات العربيّات الفلسطينيّات، يليهنّ الطالبات العربيّات الفلسطينيّات المسيحيّات، ومن ثَمّ الطالبات اللواتي من القرى، والأكثر تشدّدًا هنّ الطالبات المسلمات اللواتي من المدن. ويضيف الباحثان أنّ النتائج تُبرز أهمّيّة دور التعليم وابتعاد الفتيات عن أُسرهنّ «التقليديّة» في بناء وعيهنّ وتوقّعات مغايرة لدى الفتيات حول المواضيع التي بُحثت.

مريم مرعي وسامي مرعي

دور النساء كوكيلات للتغيير في المجتمع العربيّ في إسرائيل

Mariam Mir'i and Sami Mir'i
The Role of Women as Change Agents in Arab Society in Israel

يعرض الباحثان في هذا المقال القصير، بإيجاز، التغييرات التاريخيّة التي مرّ فيها الفلسطينيّون في إسرائيل، منذ العام 1948 وقيام دولة إسرائيل، وكيفيّة تأثيرها على حياة النساء الفلسطينيّات المواطنات فيها.

يلقي الباحثان الضوء على الصراع الذي يواجهه الفلسطينيّون في إسرائيل، لكونهم ينتمون إلى الشعب الفلسطينيّ من جهة، ومواطنين في إسرائيل من جهة أخرى، ويحاولان من خلال هذا الواقع السياسيّ وتطوّراته على مدى 50 عامًا رصد التغييرات التي استجدّت على الأدوار التقليديّة للنساء، والمفهوم الاجتماعيّ الثقافيّ لهذا الدور.

يشير الباحثان إلى أنّه بينما تميّزت الفترة الأولى لقيام دولة إسرائيل وحتّى العام 1967 بانغلاق الأقلّيّة الفلسطينيّة على نفسها وتشبّثها الشديد بالقيم الاجتماعيّة التقليديّة في ما يخصّ مكانة النساء ودورهنّ الاجتماعيّ كطريقة للحفاظ على هويّتهم القوميّة، فإنّ فترة ما بعد العام 1967، ولا سيّما سبعينيّات القرن العشرين شهدت انفتاحًا من حيث الأدوار التي أصبح في مستطاع النساء الفلسطينيّات في إسرائيل القيام بها، في ظلّ الظروف الاقتصاديّة القاهرة وفتح المجال أمام النساء للدراسة، الأمر الذي رفع من مكانتهنّ الاجتماعيّة.

يتّخذ الباحثان من النساء في عكّا نموذجًا لهذه التحوّلات ويستنتجان أنّ الظروف السياسيّة والاقتصاديّة بعد العام 1948 وإدراك الأقلّيّة الفلسطينيّة لقيمة التعليم، بما في ذلك تعليم النساء، قد أدّى إلى تحوّل وزيادة الوعي السياسيّ لدى النساء الفلسطينيّات في إسرائيل، وهو ما أسهم في تحوّلهنّ إلى وكلاء للتغيير الاجتماعيّ.

لينا ميعاري

النوع الاجتماعيّ والقوميّة

في هذه المقالة، تسلّط الباحثة لينا ميعاري الضوءَ على موقع النساء ومواطنتهنّ ضمن مشاريع بناء دول ما بعد الاستعمار في العالم العربيّ، معتمدةً على الأدبيّات القائمة في هذا المجال. وتبيّن كيف عملت الصراعات بين النخب حول مضمون القوميّة وحدودها، والتي طُرحت أحيانًا كصراع بين ما هو أجنبيّ وغربيّ وما هو أصيل، على المسّ بحقوق النساء ومواطنتهنّ ضمن المشاريع القوميّة. كما تبيّن مدى ارتباط حقوق النساء بنجاح المشروع القوميّ، وتأثير الولاءات القبليّة والعشائريّة على هذه المشاريع.

تستعرض الباحثة وتحلّل الحالة الفلسطينيّة بخصوصيّتها وتميّزها عن سائر الدول العربيّة، رغم اشتراكها معها في تجربة الاستعمار. تقوم الباحثة باستعراض الأحداث التاريخيّة التي مرّت على الفلسطينيّين، بدءًا بالاستعمار البريطانيّ الذي سهّل أمام الحركة الصهيونيّة ومؤسّساتها وضْعَ الأساس لإنشاء ما سُمّي بـ «الوطن القوميّ» لليهود؛ وهو ما أدّى لاحقًا إلى نهب الأراضي الفلسطينيّة، وتدمير القرى والمدن وتهجير سكّانها، وبلغ ذاك ذروته في نكبة العام 1948، وما تلاها من احتلال للجزء المتبقّي من فلسطين الانتدابيّة، فأدّى إلى تقسيم الشعب الفلسطينيّ إلى مجموعات، تعيش كلّ منها في سياق مختلف.

بفعل خصوصيّة واقع الفلسطينيّين، إذ لا يعيشون كشعب في إطار دولة قوميّة أو قطريّة جامعة وذات سيادة، تعتمد الباحثة في تحليل الواقع الفلسطينيّ، وتتبّع خطاب وممارسات الحركات الوطنيّة الفلسطينيّة في مواقعها المختلفة، والسلطة الفلسطينيّة، لاحقًا، في الضفّة والقطاع، وإسقاطات ذلك الخطاب والممارسات على النساء تبعًا.

في نهاية المقال، تقول الباحثة إنّ ثمّة خطأ في التعامل مع المجموعات القوميّة كحالة جامدة، وإنّه من الضروريّ التنبّه إلى اختلاف المصالح الجندريّة والطبقيّة والعمريّة وغيرها داخل المجموعة، وتؤكّد على دور النساء الفاعل على تحدّي الأدوار المفروضة عليهنّ.

حنه هيرتسوغ

على أرض البيت: موقع المقابلة الشخصيّة ودلالتها الاجتماعيّة

Hanna Herzog
On Home Turf: Interview Location and Its Social Meaning

يتمحور هذا المقال حول أحد عوامل ومركّبات المقابلات الشخصيّة الفرديّة أهمل البحث أهمّيّته وتأثيره على المقابلة الشخصيّة وأبعاده، ألا وهو الموضع الذي يختاره من يُجري المقابلة لعقد المقابلة.

تناقش الباحثة موضوع الحيّز الذي تُجرى فيه المقابلات الشخصيّة وأهمّيّته في تشكيل الواقع، كعامل ومنتوج ثقافيّ في الوقت ذاته. وهكذا فإنّ اختيار موضع اللقاء (بما في ذلك من يقوم باختياره) هو ليس مسألة تقنية لتسهيل عمليّة اللقاء فحسب، وإنّما يحمل دلالات اجتماعيَّة بالغة الأهمّيّة كذلك. من هنا تجب دراسة هذا الموضع في السياق الاجتماعيّ للبحث الذي يجري اللقاء في إطاره وتحليله كجزء لا يتجزّأ من عمليّة قراءة وتحليل المعطيات والبيانات.

تركّز الباحثة في استدلال معطيات بحثها على لقاءات أُجريت مع نساء عربيّات فلسطينيّات مواطنات إسرائيل، حيث فتح موضوع اختيار موضع اللقاء مع الباحثات الباب لمحاورة المعتقدات الاجتماعيّة إمّا بصورة مباشرة أو بصورة مجازيّة، كما ومكّنهنّ من التعبير عن تموضعهنّ وإعادة تموضعهنّ في المجتمع الإسرائيليّ ومجتمعهنّ المحلّيّ، مطالبات الباحثات اليهوديّات باختراق الحدود الجغرافيّة والاجتماعيّة والسياسيّة. من هنا تركّز الباحثة على أنّه لا يقوم الباحث/ة بتشكيل ذاتيّة مَن تجري مقابلته فحسب، وإنّما يقوم كذلك بتعميق وتوسيع مفهوم المعرفة ومصادرها، ودمج حقائق حول التجارب الذاتيّة للأشخاص في سياق اجتماعيّ مجنسن، وقوميّ عرقيّ موسّع وأشمل، أيضًا.

حنه هيرتسوغ

عربيّة وامرأة في آن واحد: التجارب الجنسويّة والعنصريّة للفلسطينيّات المواطنات في إسرائيل

Hanna Herzog

Both An Arab and a Woman: Gendered, Racialised Experiences of Female Palestinian Citizens of Israel

تقوم الباحثة بتحليل حيّز الهُويّة المتناقض لدى النساء الفلسطينيّات في إسرائيل، اعتمادًا على الخطاب ما بعد الاستعماريّ والخطاب النسويّ، وتستعين المقالة بالمفهوم «التجارب اليوميّة» كأداة لرصد العالم الاجتماعيّ للنساء الفلسطينيّات المتعلّمات في إسرائيل. يشير هذا الاصطلاح إلى التنوّع المركّب في خبرات وتجارب أولئك النساء في نطاق الحيّز الاجتماعي الجنسويّ والعرقيّ، وكذلك في الأطر الطبقيّة والدينيّة والقوميّة للمجموعة المهمّشة التي ينتمون إليها، وعلاقاتها مع المجموعة اليهوديّة المهيمنة. وفي المقابل، إنّ «التجربة» ليست ذلك البعدَ الشخصيّ العاطفيّ فحسب، وإنّما هي كذلك كيفيّة انصهار البنية الاجتماعيّة في التجربة الحياتيّة للنساء.

تستند المقالة إلى 108 مقابلات فرديّة مع نساء عربيّات فلسطينيّات مواطنات إسرائيل، تقودنا الباحثة -من خلال تحليلها- إلى المواجهة بينهنّ وبين المجتمع اليهوديّ في الحيّز الجنسويّ والعرقيّ على أنّها تولّد وفي آن واحد القرب والبعد، التعاون والتصارع، المشابهة والرفض للمجتمع اليهوديّ والفلسطينيّ في إسرائيل على حدّ سواء.

وهكذا تطرح الباحثة فكرةَ أنّ النساء الفلسطينيّات مواطنات دولة إسرائيل قد جرى تموضعهنّ في «حيّز ثالث» في غمرة البناءات الجنسويّة، والطبقيّة، والقوميّة والعرقيّة والتي تولّد الازدواجيّة باستمرار. تقوم النساء، في هذا الحيّز المهمّش و«غير البيتيّ»، بالبحث عن هُويّاتهنّ، متحدّيات الحدود الاجتماعيّة السائدة وخلق نماذج متعدّدة للحيّزات البينيّة والمتعدّدة الأبعاد، مغيّرات بذلك هُويّاتهنّ بصورة دائمة.

تجري ترجمة المواجهة واللقاء مع المجتمع اليهوديّ إلى مصطلحات النجاح وتحقيق الذات، مع الميل إلى التعبير عن سلوك استقلاليّ أمام المجتمعين الفلسطينيّ واليهوديّ. ولكن في ذات

الوقت، تؤدّي هذه المواجهة إلى تعزيز الهُويّة القوميّة وحتّى الحاجة إلى الحفاظ على الثقافة الجنسويّة القائمة. يحدو كلُّ ذلك النساءَ إلى اتّباع سلوكيّات تخلق هُويّات وممارسات مختلفة وغير ثابتة منطقيًا، ممّا يضعهنّ في مواقف متناقضة ومتصارعة. ولكن هذا النهج الازدواجيّ ذاته، الذي تخلقه تجارب أولئك النساء، يكشف ويعرض إمكانيّة تحطيم المحدّدات التي تشكّل هُويّاتهنّ، كما أنّ الحضور القويّ جدًّا للأنظمة الجنسويّة والعرقيّة للمعرفةَ يجعل من كلّ مكان حيّزًا ممكنًا للمقاومة.

حنه هيرتسوغ

حيّز خاصّ بهنّ: الخطابات الاجتماعيّة المدنيّة بين النساء الفلسطينيّات في إسرائيل في التنظيمات الناشطة من أجل السلام

Hanna Herzog
A Space of Their Own: Social-Civil Discourses Among Palestinian-Israeli Women in Peace Organizations

تستند الباحثة في هذه الدراسة إلى 51 مقابلة شخصيّة معمّقة أجريت مع عضوات فلسطينيّات مواطنات في إسرائيل في تنظيمات وحركات سلام في العام 1995. تقوم الباحثة في هذه الدراسة بتحليل كيفيّ لواقع السكّان العرب في إسرائيل الذي يعاني من التهميش بعامّة، والنساء النشيطات في التنظيمات وحركات السلام في إسرائيل بخاصّة. كما تتوقّف المقالة عند مسألة كيف تقوم البنى ببلورة الهُويّات النسويّة والمدنيّة. حيث إنّ وضع الرواية النسائيّة في سياقها الملائم والحفاظ على خصوصيّتهنّ الثقافيّة والتاريخيّة يلقي الضوء على تفرّدهنّ من ناحية مكانتهنّ الاجتماعيّة، ممّا يشكّل صوتًا نسويًّا مختلفًا، متحدّيًا للمجتمع اليهوديّ ولكن أيضًا يتعامل مع مجتمعه بنقديّة. إنّ موقعهنّ على هامش الأطر الاجتماعيّة المتعدّدة –المواطنة، والجنسوية، والقوميّة، والانتماء إلى المجتمع المحلّيّ– والتي ترسم الحدود للهُويّة والانتماء الاجتماعيّ تولّد أصواتًا وحلولاً متعدّدة، وتطرح تعريفات بديلة للمواطنة والسلام والحدود الجماعيّة ضمن إطار الصراع الفلسطينيّ-الإسرائيليّ.

تتموضع النساء الفلسطينيّات، كما تشير الباحثة، على حدود سياسيّة واجتماعيّة متحوّلة بحيث تجري إعادة تعريف وترتيب العلاقات والحدود الاجتماعيّة. وهكذا، فإنّ لقاءات حركات وتنظيمات السلام التي تشارك فيها النساء الفلسطينيّات في إسرائيل توفّر لهنّ حيّزًا للعمل لصالح دعم أهدافهنّ القوميّة كنساء عربيّات فلسطينيّات، ولكن في الوقت ذاته تنكشّف أمامها نقطة حسّاسة -ألا وهي هامشيّتهنّ القوميّة المضاعفة عندما تلتقي النساء الفلسطينيّات من الأراضي المحتلّة والنساء اليهوديّات.

تضع هذه التجربة أولئك النساء في مواجهة مع هوياتهنّ النسويّة وقيمهنّ القوميّة من

جهة، ولكن كذلك مع عدم المساواة الفاضح بين اليهوديّات والفلسطينيّات المواطنات في إسرائيل من جهة، والفلسطينيّات مواطنات في إسرائيل مع الفلسطينيّات من الأراضي المحتلّة من جهة أخرى. في كلتا الحالتين يشعرن بأنهنّ على حافة الحدود الفاصلة.

إصدارات منظّمات نسويّة ومؤسّسات أخرى

رهام أبو العسل

الجمعيّات النسائيّة الفلسطينيّة في إسرائيل: المنطلقات الفكريّة، والإستراتيجيّات، وآليّات العمل القائمة

يعرض هذا الكتاب نتائج بحث قام به مركز الطفولة حول الجمعيّات النسائيّة في المجتمع الفلسطينيّ داخل إسرائيل. اهتمّ البحث المذكور بفحص واقع هذه الجمعيّات ومنطلقاتها الفكريّة وتناول إستراتيجيّات وآليّات العمل المتّبَعة فيها، وأشار إلى الفجوات القائمة في عملها. شاركت فيه 19 جمعيّة نسائيّة.

اتّبع البحث أسلوب البحث النوعيّ، وشمل تحليل مضمون نشرات تعريفيّة للجمعيّات، إضافة إلى مجموعة مقابلات متعمّقة مع مديرات الجمعيّات المشاركة.

يتوزّع الكتاب على عدّة فصول. تشير الباحثة في تمهيدها للكتاب إلى الإشكاليّات والصعوبات القائمة، وتلك التي واجهتها في مسيرة عملها على البحث، وتعزوها الباحثة إلى أسباب تتعلّق بالحقل العلميّ والميدانيّ، من بينها صعوبات في تحديد المصطلحات والتعريفات المستعملة ما بين نسويّ ونسائيّ خاصّة، وصعوبات في الوصول إلى الجمعيّات وجمع المعلومات المتعلّقة بها. وتشير إلى الافتقار إلى المرجعيّات العلميّة في بحث الموضوع المطروق. بينما يعرض الفصل الأوّل خلفيّة نظريّة عن العمل النسائيّ الغربيّ في القرن العشرين، وتطوّر الحركة النسويّة هناك، يتطرّق إلى ما يسمّى بـ«نسويّة العالم الثالث»، والنسويّة العربيّة والفلسطينيّة منذ نهاية القرن التاسع عشر.

يتمحور الفصل الثاني حول منهجيّة البحث ومساره. ويعرض الفصل الثالث النتائج التي استُوفيت من المقابلات مع المديرات وتحليل مضامين النشرات، وتشير الباحثة إلى أنّ البحث لم يفحص وجهة نظر النساء المستفيدات من خدمات هذه الجمعيّات.

يتضمّن الفصل الخامس تلخيصًا للبحث، بينما يقدّم الفصل السادس توصيات الباحثة.

تبيّن الباحثة أنّ الواقع السياسيّ منذ العام 1948 حدَّ من إمكانيّة تطوّر الجمعيّات النسائيّة، وتوضّح أنّ أحد المعوّقات الأساسيّة أمام عملها هو قضيّة التمويل. لكنّها تشير إلى الازدياد المطّرد في عددها في السنوات الأخيرة، وتميّز بين جمعيّات قديمة وقليلة نسبيًّا، ذات طابع

دينيّ وتوجُّه خيريّ، وتفتقر إلى رؤية واضحة ومبلورة تجاه مفهوم العمل النسائيّ والتغيير المجتمعيّ، وبين جمعيّات حديثة العهد تتميّز بتوجّهها المهنيّ وتتقلّص لديها الفجوة بين الرؤية والممارسة، رغم التفاوت الداخليّ بينها، وتتبنّى غالبيّتُها آليّات عمل وتوجّهًا نسويًّا، وتُفْلح في التواصل مع الحقل والوصول إليه.

كذلك تشير الباحثة إلى أنّ معظم الجمعيّات لا تقوم بإجراء تقييم منهجيّ لعملها، ويغيب التعاون وتبادل الخبرات بينها، لأسباب سياسيّة وحزبيّة، وتنعدم لديها إستراتيجيّات العمل والأجندة الموحّدة للحركة النسويّة. كذلك إنّ معرفة الجمهور العامّ بها وبعملها محدودة.

في هذا الصدد، تقترح الباحثة إجراء بحث حول جمهور النساء بشرائحه المختلفة يرصد وجهات نظرهنّ وتوقّعاتهنّ ومدى رضاهنّ من العمل ومعرفتهنّ عنه. وتقترح كذلك إصدار كتيّب إرشاد عن الجمعيّات، ولا تشير إلى وجود كتيّبات قائمة في هذا المجال. وكذلك تقترح إقامة ورشات عمل وعقد أيّام دراسيّة لطواقم الجمعيّات لتوضيح مفهوم النسويّة وكيفيّة انعكاسه في العمل، بغية تطوير خطاب جديد يوفّر أجوبة للواقع العامّ الذي تعيشه النساء.

أميمة ذياب وأمل جمّال

تمثيل النساء في أخبار الصحافة العربيّة التجاريّة في إسرائيل

من خلال هذا البحث، يشير الباحثان إلى ما تعانيه النساء العربيّات الفلسطينيّات في إسرائيل من تهميش بالغ في الحيّز العربيّ العامّ في البلاد، إذ لا يجدن مكانًا في صفوف النخبة السياسيّة العربيّة، ولا تمثيلاً في الأحزاب العربيّة المركزيّة، ولا مكانًا في المؤسّسات الاجتماعيّة المركزيّة (كالبلديّات والمجالس المحلّيّة). وعلى الرغم من قيام عدّة منظّمات مدنيّة نسائيّة /نسويّة في السنوات الأخيرة، فإنّ ذلك لا يلغي هامشيّة النساء في الحيّز العربيّ العامّ. تعمل هذه المنظّمات على تغيير الواقع في المجتمع العربيّ، ويُعتبر الإعلام أحد المجالات التي تحاول اختراقها، لما له من أهمّيّة وتأثير في صنع وتشكيل الوعي الجماعيّ للسكّان العرب في البلاد.

يركّز البحث على الصحف التجاريّة العربيّة الواسعة الانتشار، كمؤسّسة تجسّد الإعلام في الوسط العربيّ، ويفحص تمثيل وتأطير النساء في جدول الأعمال الإعلاميّ لهذه الصحف، ليكشف عن معطيات غير مشجّعة، فهي تموضع النساء على هامش جدول أعمالها الإخباريّ. كذلك يشير الباحثان إلى أنّ هنالك فصلاً واضحًا بين صورة النساء في الصفحات الإخباريّة والصورة التي تظهر في ملحقات الصحف، حيث تظهر صورة جنسيّة وتقليديّة للنساء تشكّل أجسادهنّ فيها المركّب الأساس، ويجري توظيفها كأداة تسويقيّة مركزيّة. وحين لا يجري إبراز الصورة الجنسيّة تلك، تُعرَض النساء في صور وظائفهنّ الاجماعيّة التقليديّة كربّات منـازل أو كأمّهات.

وهكذا يخْلص الباحثان إلى أنّ جدول الأعمال الإعلاميّ للصحف العربيّة التجاريّة يدعم ويرسّخ الأيديولوجيا البطركيّة التي يتميّز بها المجتمع العربيّ في إسرائيل، ممّا يؤدّي إلى تثبيت الصورة المهمّشة للنساء. كذلك، من خلال الفحص الذي يُجريه الباحثان حول التباينات الوظائفيّة للنساء اللاتي تُعرض صورهنّ في الصحف التجاريّة، يتّضح أنّ هذا النوع من الإعلام يرسّخ أنماط تقسيم العمل الجندريّ، ممّا يساهم سلبًا في كيفيّة تعامل المجتمع مع النساء ورؤيته لدورهنّ.

وفي الختام، يستخلص الباحثان أنّ السياسة التي يتّبعها الإعلام التجاريّ تَحُول دون أداء الصحافة دورها الأساس كوكيلة لإحداث التغيير الاجتماعيّ.

جمعيّة الزهراء

مؤتمر المرأة العربيّة الأوّل – مشاركة المرأة في صنع القرار

يهدف هذا الإصدار إلى عرض ملخَّص للمواضيع والمحاضرات التي طُرحت في مؤتمر المرأة العربيّة الأوّل، والذي جمع نسويّات أكاديميّات وتنظيمات نسويّة متعدّدة من الداخل ومن الضفّة والقطاع.

يشدّد التقرير على أنّه بالرغم من الجهود التي تبذلها الجمعيّات النسويّة والنسائيّة في سبيل إحلال التغيير الاجتماعيّ وزيادة الوعي حول حقوق النساء في المجتمع الفلسطينيّ في الداخل وفي الضفة والقطاع، ما زالت المرأة الفلسطينيّة تعاني إجحافًا مركّبًا، اجتماعيًّا واقتصاديًّا وقضائيًّا وسياسيًّا، كونها جزءًا من أقلّيّة قوميّة داخل المجتمع الإسرائيليّ، وكونها امرأة في مجتمع ذكوريّ سلطويّ، وكونها تعاني من النظام الاقتصاديّ العالميّ الذي يدرجها ضمن شعوب العالم الثالث، ومن نظام قانونيّ يخضع لعادات وتقاليد متوارثة غير موثّقة تحطّ من شأن المرأة وتحرمها ممارسة حقوقها القانونيّة.

يجمع المؤتمر ما بين البعد الأكاديميّ والتجربة الميدانيّة ليعكس القضايا التي تهمّ المرأة الفلسطينيّة، وذلك في المجالات التالية:

- المرأة والسياسة – إشكاليّة الدور السياسيّ للمرأة الفلسطينيّة داخل إسرائيل، وماهيّة الدور القيادي الذي سوف تتبوّأه في هذا المضمار كحالة من حالات التغيير الاجتماعيّ السياسيّ ضمن الواقع الذي تعيشه.
- معاناة المرأة الفلسطينيّة نتيجة الصراع بين سلطتين، هما: الدولة؛ وسلطة العادات والتقاليد الاجتماعيّة الذكوريّة.
- المرأة والقانون – طرح توجّه لكيفيّة اتّباع القانون وسائل لإخراس النساء بطرق قانونيّة والحطّ من مكانتهنّ، وفحص إمكانيّة العمل القانونيّ مع المرأة الفلسطينيّة في إسرائيل ومحاولة تعديل قوانين الأحوال الشخصيّة.
- المرأة والعمل – مشاركة المرأة الفلسطينيّة الضئيلة في الحياة الاقتصاديّة والتحدّيات التي تواجهها في مجال العمل ومدى تأثيرها على مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار.
- المرأة والمجتمع – القاء الضوء على امكانية قراءة النصوص الدينيّة من منظور نسوي

مقابل القراءات التقليديّة التي تستغل الدين للحط من مكانة المرأة.

- الزواج المبكر والزواج المقنع بالطلاق، اسباب هذه الظواهر وابعادها على تطور المرأة.
- المساواة في الوظائف واسترتيجيات التغيير الاجتماعيّ من خلال آليات عمل جديدة أكثر ملائمة للواقع.

وأخيرًا يَخْلص المؤتمر إلى ضرورة تكاتف الجهود النسائيّة والتنظيميّة لكي تصبح النساء قوّة مؤثّرة وفاعلة في إحداث التغيير الاجتماعيّ والسياسيّ المرجوّ.

هدى روحانا

القوانين الإسلامية في إسرائيل: دور الدولة ومواطنة النساء الفلسطينيّات

Hoda Rouhana
Muslim Family Laws in Israel: The Role of the State and the Citizenship of Palestinian Women

تتطرّق الكاتبة، في هذا المقال، إلى قانون العائلة الإسلاميّ في إسرائيل لتفحص من خلاله مواطنة المرأة الفلسطينيّة في دولة إسرائيل، وذلك من خلال رؤية هذا القانون كأداة تشكيل جنوسيّ للمواطنة وفحص مدى قوّته في رسم شكل عضويّة المرأة في المجتمع الفلسطينيّ.

تطرح الكاتبة مدى حساسية الفئة الفلسطينيّة المسلمة في إسرائيل إلى قوانين العائلة المدنيّة التي يشرّعها الكنيست الإسرائيليّ، لتعلّقها بأمور تُعَدّ من الشؤون الداخليّة والمحكومة شرعيًا لهذه الفئة، كأمور الزواج والطلاق وغيرها. من هنا، يفضّل القضاة الشرعيّون تجاهُل هذه التشريعات واللجوء إلى الشريعة الإسلاميّة والقضاء بموجبها.

من جهة أخرى، ترى السلطات الإسرائيليّة أنّ التدخّل في الأمور التي تتعلّق بالمسّ بحقوق المرأة، في ما يخصّ النساء الفلسطينيّات المواطنات فيها، هو تدخّل في الشؤون الداخلية للأقلّيّة العربيّة في إسرائيل، حيث تبرز هذه الرؤية مثلاً في طريقة تعامل السلطات القانونيّة والشرطة مع قضايا العنف ضدّ النساء والقتل على خلفيّة شرف العائلة.

عمليًا، تقع النساء الفلسطينيّات ضحايا بين هاتين الوجهتين، وهو ما يؤدّي إلى مضاعفة تغييبهنّ وتهميش حقوقهنّ القضائيّة، كما هو الحال في المجتمعات الإسلاميّة الأخرى، ويضاعف مقدرة وسلطة رجال الدين على سنّ القوانين التي فيها خرق لحقوق المرأة الأساسيّة. في ظلّ هذه الحقائق، يمكن وضع القوانين المدنيّة التي يُفترض أن تؤدّي إلى تغييرات إيجابيّة في مكانة المرأة تحت المساءلة، فبينما يُفترض أن تسهم آليّة العقوبات في تمكين النساء من حقوقهنّ القضائيّة، يجري استغلال هذا النظام ذاته في إعادة إنتاج الصيغ البطركيّة المضطهِدة للنساء.

إنّ رؤية قوانين الأحوال الشخصيّة والسلطة المطلقة للمحاكم الشرعيّة في هذا الخصوص

من هذا المنظور تبيّن كيفيّة تحديد مواطنة الفئات المختلفة بواسطة انتماءاتهم الدينيّة، حيث تكون العائلة هي المحور، ممّا يحتّم على الأفراد أن تكون لهم انتماءات دينيّة بلا إمكانيّة للاختيار.

تَخْلص الكاتبة من كلّ ذلك إلى أنّ مشروع المواطَنة في إسرائيل هو مشروع جنوسيّ بالضرورة، وذلك لكون النساء مموضَعات بلا مساواة في مجتمعهنّ، وعلى الأخصّ في المؤسّسة الدينيّة، كالمحاكم الشرعيّة في هذه الحالة. وهكذا، فإنّ النساء يقعن ضحايا التشكيل الجنوسيّ كفئة مواطنة مختلفة، بحيث تُبتلع حقوقهنّ في المساواة بذريعة قوانين العائلة البطركيّة، ممّا يجعل علاقة النساء الفلسطينيّات في إسرائيل بالمحاكم علاقة تشكيل اجتماعيّ ودينيّ، لا علاقة أفراد أحرار ومتكافئين، وهو ما يجعلهنّ يقبعن في مواطَنة تتّسم بالجنسويّة والعنصريّة.

منى عادل ظاهر

صورة المرأة في الخطاب الإعلاميّ الفلسطينيّ المكتوب في إسرائيل: قراءة من منظور النوع الاجتماعيّ

يهدف هذا البحث إلى فحص وتحليل صورة المرأة في الخطاب الإعلاميّ المكتوب للفلسطينيّين في إسرائيل من وجهة نظر جنوسويّة، وذلك من خلال معاينة نسبة مشاركة النساء في العمل الصحفيّ والطواقم المهنيّة في الصحف المختلفة مقارنة مع الرجال، وتأثيرهنّ على هيكليّات وأنماط العمل فيها، وكذلك من خلال تحليل الأخبار والتقارير الصحفيّة التي تتناول قضايا النساء بالمقارنة مع صورة الرجل من وجهة نظر جنوسيّة وتنمويّة.

ينتهج البحث الدمج بين البحث النوعيّ والمعطيات الكمّيّة، ويعتمد على ثلاثة محاور أساسيّة: المحور الأوّل يحتوي على تحليل لمضامين الإعلام المكتوب من تقارير صحفيّة وأخبار في عيّنات من الصحيفتين «الصنّارة» وَ «كلّ العرب»، وكذلك المجلّتين «ليدي» وَ «لَيْلَك»؛ أمّا المحور الثاني، فيحاول دراسة مواقف المحرّرين/ات والقائمين/ات على الصحف والمجلّات التي اتُّخذت عيّنةً في ما يتعلّق بقضايا الجنسويّة ودور الإعلام في التأثير على هذه المواقف في المجتمع بصورة عامّة، وذلك من خلال المقابلات الشخصيّة؛ ويقوم المحور الثالث بمناقشة المضامين على ضوء هذه المقابلات بغية التعرّف على صورة المرأة في الصحف وإلى أيّ مدى تعكس الواقع.

أمّا في ما يتعلّق بالكوادر النسائيّة في الصحافة، فإنّها في الظاهر شحيحة لأسباب غير واضحة، ولكن عمليًّا، هناك مؤشّرات خفيّة تعزو ذلك إلى كون أجور العمل في هذه المهنة متدنّية جدًّا، مع العلم أنّ مهنة الصحافة هي مهنة متطلّبة وتحتاج إلى العمل ساعات طويلة، بما لا يلائم واقع حياة الكثير من النساء.

أمّا من حيث مبنى البحث، فقد قُسّم إلى ستّة فصول:

يعرض الفصل الأوّل الأدبيّات المتوافرة حول الصحافة النسائيّة العربيّة والنساء العاملات في الصحافة، وكذلك صور المرأة في الإعلام، وبخاصّة على الساحتين المصريّة واللبنانيّة، ومن ثَمّ على الساحة الفلسطينيّة في الضفّة والقِطاع؛ ومنها يتطرّق البحث إلى علاقة الحركة النسويّة بالإعلام وطروحات نظريّة حول صور المرأة في الإعلام.

وبينما يحدّد الفصل الثاني أهمّيّة البحث وأهدافه، يعرض الفصل الثالث منهج البحث ومحاوره الثلاثة المذكورة آنفًا.

تشير معظم الموادّ التي دخلت في إطار هذا البحث إلى الأدوار الاجتماعيّة التقليديّة للمرأة وتموضعها في الحيّز الخاصّ كزوجة وأمّ وربّة منـزل، وكذلك تركّز على دور المرأة الإنجابيّ. وفي المقابل، يجري التركيز على صورة المرأة الغربيّة وعلى النماذج الاستهلاكيّة الغربيّة، وعلى نساء المدن وتغييب نساء القرى. أمّا من الناحية الموضوعيّة، فيجري إقصاء النساء عن المواضيع السياسيّة والاقتصاديّة. وعلى الرغم من التطرّق إلى بعض المواضيع الاجتماعيّة التي تهمّ المرأة -كالعلاقات الأسريّة، ودور المرأة في التغيير الاجتماعيّ، ودورها الإنجابيّ-، فإنّ الطرح غالبًا يتّسم بخلوّه من العمق والتحليل ومناقشة أبعاد القضايا التي تواجه النساء الفلسطينيّات في إسرائيل.

أمّا الفصول الأخيرة، فقد خُصّصت للاستنتاجات والتوصيات، وتتلخّص هذه في الحاجة إلى تدريب كوادر مهنيّة ذات وعي نسويّ يحثّ على دخول مهنة الإعلام بمنظور يساهم في التغيير الاجتماعيّ ويزيد منسوب الوعي العامّ. وكذلك يحثّ كوادر الإعلام المكتوب على تعزيز قدرات الصحفيّات من النساء على وضع السياسات الإعلاميّة والمشاركة في مراكز صنع القرار في المؤسّسات الإعلاميّة.

يوصي البحث كذلك بضرورة تغيير صورة الرجل في الإعلام أيضًا، بما يزيد الوعي الاجتماعيّ لدى الرجال وإدراكهم لدور المرأة، وتطوير خطاب إعلاميّ جديد حولها.

هنيدة غانم

مواقف من قضايا وحقوق المرأة الفلسطينيّة في إسرائيل

تأتي هذه الدراسة لتسدّ الفجوة البنيويّة في الأبحاث التي تناولت موقف المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل من قضايا المرأة وحقوقها، وذلك على الصعيدين المحلّيّ والعالميّ، وبخاصّة في ظلّ كونها جزءًا من أقلّيّة قوميّة أصلانيّة، ممّا أفضى إلى حصرها في إطار منظور سياسيّ قوميّ ثقافيّ محدَّد، إذ نتج عن ذلك عدم التطرّق إلى وضعها المركّب، ورؤيتها في نطاق الأقلّيّة كرزمة واحدة بدون خصوصيّة. فقد بقي الإنتاج النظريّ، ما عدا قليل من الكتابات، قاصرًا عن إنتاج تصوّرات نظريّة متكاملة حول وضع المرأة الفلسطينيّة في إسرائيل بما يشبع خصوصيّة هذا الوضع المركّب، وعاجزًا عن توفير رؤية شموليّة تكشف أنماط التفكير والمواقف في المجتمع تجاه القضايا المختلفة التي تتعلّق بها.

من هذا المنطلق ترى الباحثة ضرورة الاستناد إلى المنهج الظاهراتيّ (Phenomenological Method) لدراسة القضايا والمشاكل التي تواجهها المرأة الفلسطينيّة في إسرائيل من منظورها الخاصّ، وذلك من خلال تحليل للمعطيات التي جرى الحصول عليها عن طريق عدد من الأبحاث الكمّيّة والمقابلات الكيفيّة والمسوح الاستبيانيّة ركّز كلّ منها على قضيّة ما، ومن ثَمّ إحاطتها بغلاف نظريّ تدمج فيه الباحثة التحليل والمنظور النقديّ لنظريّات ومقاربات نسويّة تدرك حساسية مكانة تلك النساء المركّبة، جنسويًّا وقوميًّا.

تشير المعطيات، التي جرى الحصول عليها من خلال المسوح الاستبيانيّة، أنّ المرأة الفلسطينيّة في إسرائيل ما زالت تحتلّ أدنى المنازل في السلّم الاجتماعيّ والاقتصاديّ والسياسيّ، وذلك على الرغم من ارتفاع نسبة النساء المتعلّمات وازدياد التنظيمات والمؤسّسات النسائيّة والنسويّة، على اختلاف توجّهاتها، وعلى تنوّع القضايا التي تسهم في طرح العلاجات لها.

تتطرّق الباحثة، في هذه الدراسة، إلى خمس مسائل أساسيّة، ابتغاءَ بناء إستراتيجيّات عمل أكثر ملاءمةً لتحقيق التغيير الاجتماعيّ:

1. أنماط الضبط الاجتماعيّ المتّبعة في المجتمع للإبقاء على موازين القوى الهيمنة والتي تَحُول دون مشاركة النساء الفاعلة على جميع المستويات؛
2. مواقف المجتمع من قضايا حقوق المرأة -كالحقّ في العمل، والحقّ في التعلّم، والحقّ في

المشاركة السياسيّة، والحقّ في الحماية من العنف؛
3. القضايا التي يرغب المجتمع في إحلال التغيير فيها وأفضل السبل لتحقيق ذلك؛
4. موقف المجتمع من العنف ضدّ النساء، والحلول الأجدى نفعًا لمساعدتهنّ؛
5. درجة الوعي العامّ في الحلول المتوافرة لمساعدة النساء ضحايا العنف، ومواقف الجمهور من التنظيمات النسويّة التي تعمل في هذا المضمار.

أمّا المنهجيّة التي اتُّبعت في هذه الدراسة، فهي الدمج بين البحث الكمّيّ والنوعيّ، وذلك من خلال: حوارات مع 9 مجموعات بؤريّة شملت سياسيّين، ورجال الدين والحكم الشرعيّ، وعاملات/ين اجتماعيّات/ين، وصحفيّين، وتنظيمات نسائيّة ونسويّة مختلفة، وطلاّبًا وطالبات أكاديميّين، وربّات بيوت، ونساءً عاطلات عن العمل، وعاملات في المصانع، وأخيرًا طالبات ثانويّات، حيث تشكّلت كلّ مجموعة من 8 إلى 14 مشارك/ة؛ وَ 36 مقابلة مفتوحة مع رجال ونساء من فئات اجتماعيّة مختلفة؛ واستطلاع لـ 137 سؤالاً محدّدًا شمل 1،200 شخص من 30 قرية ومدينة عربيّة مختلفة.

قامت الباحثة بتقسيم الدراسة إلى أربعة أجزاء:

تخصّص الباحثة الجزء الأوّل من الدراسة لتقديم ملخّص نظريّ حول الفكر النسويّ الغربيّ والجنوسة عمومًا بمختلف تيّاراته وتطوّراته، حيث تتطرّق إلى الفكر النسويّ الليبراليّ، والماركسيّ، والاشتراكيّ والراديكاليّ، لتصل إلى الفكر النسويّ ما بعد الحداثويّ ودراسات ما بعد الاستعمار.

أمّا الجزء الثاني، فقد أفردته الباحثة للنقاشات والدراسات الخاصّة بالمرأة العربيّة، حيث تتطرّق إلى الكتابات التي تركّز على العلاقة بين مكانة المرأة والدين، ومن ثَمّ إلى الابحاث الاجتماعيّة التي تتناول مكانة المرأة وعلاقتها بنمط الإنتاج والنظام الأبويّ والموروث الثقافيّ البطركيّ. وتتوسّع الباحثة في هذا الجزء بسبب ارتباط المفاهيم الواردة فيه ارتباطًا وثيقًا، وتأثيرها المباشر على مكانة المرأة الفلسطينيّة في إسرائيل كجزء من هذه الثقافة.

تتطرّق الباحثة، في الجزء الثالث، إلى مكانة المرأة الفلسطينيّة في إسرائيل كجزء من المجتمع العربيّ له خصوصيّته ضمن الدولة العبريّة، لتمهّد بذلك لتحليل نتائج البحث الكمّيّ والكيفيّ الذي سبق ذكره.

وأخيرًا، تلخّص الباحثة، في الجزء الأخير، نتائج البحث الأساسيّة، حيث يُظهر البحث أنّ المجتمع الفلسطينيّ هو مجتمع مركّب من وجهات نظر متفاوتة في ما يتعلّق بمكانة المرأة، ودورها الاجتماعيّ، وشكل العلاقة بين النوعين الاجتماعيّين والأساليب الأفضل لتطوير مكانتها، وكذلك النظرة إلى أساليب الضبط الاجتماعيّ. وقد برزت وجهتا نظر أساسيّتان:

وجهة نظر تعتمد مقاربة عموديّة تقيّم مكانة المرأة اليوم إيجابيًّا من خلال عرض إنجازاتها -مقارنة بواقعها في الماضي-، مقابل مقاربة أفقية تشكّك في هذه النظرة الإيجابيّة وتعتبر أنّ التغيير الحاصل هو تغيير شكليّ لم يتغلغل إلى صلب العلاقات الأبوية السلطويّة بما لا يزعزع الموروث الثقافيّ الذي يرى المرأة كائنًا دونيًّا. وقد كشف البحث كذلك أنّ المواقف من المرأة تنقسم إلى مواقف تميل إلى حقوق المرأة، ومواقف تميل إلى احترام المرأة بما لا يتناقض مع الرغبة في استمرار السيطرة عليها.

عرين هوّاري (إعداد وتحرير)

أوضاع النساء العاملات في القطاع الخاصّ في مدينة الناصرة - بحث ميدانيّ

يرمي هذا التقرير إلى الاطّلاع على أوضاع النساء العربيّات الفلسطينيّات مواطنات دولة إسرائيل، العاملات في القطاع الخاصّ، من حيث حقوقهنّ وظروف عملهنّ، بغية الإسهام في بلورة إستراتيجيّات عمل لرفع مكانة المرأة العاملة والدفاع عن حقوقها، إضافة إلى المساهمة في بناء قاعدة معلوماتيّة تمكّن الباحثين والباحثات في هذا الموضوع من متابعة هذه القضيّة والاطّلاع على تطوّرها مستقبلاً.

تشير مُعدّة هذا التقرير إلى أنّه خلال العَقدين الأخيرين ازداد عدد المكاتب في المدن والقرى العربيّة -ولا سيّما مدينة الناصرة- ازديادًا ملحوظًا. وتشير إلى أنّ أسباب ازدياد هذه المكاتب والمصالح التجاريّة الصغيرة تعود أوّلاً إلى الاتّساع الحاصل في فرع خدمات القطاع الخاصّ، لا على صعيد الأقلّيّة العربيّة فحسب، بل كذلك على مستوى البلاد عامّة؛ وثانيًا إلى غياب المؤسّسات العامّة والدوائر الحكوميّة والشركات العامّة والخاصّة عن البلدة العربيّة. وتضيف مُعدّة التقرير أنّه مع ازدياد عدد المكاتب والمصالحُ الصغيرة أصبحت المشغِّلَ الأساسيَّ للنساء اللواتي يطرقن باب العمل في القطاع الخاصّ، وأولئك اللواتي يبحثن عن مكان عمل داخل قراهنّ أو مدنهنّ.

مرّ البحث في مراحل عدّة، فقد جرى أوّلاً تحديد أهداف البحث المفصّلة، استنادًا إلى أدبيّات متعلّقة بالموضوع، ومن ثَمّ اختيرت مجموعة الهدف والعيّنة الإحصائيّة التمثيليّة، التي شملت 190 مكتبًا ومصلحة تجاريّة وورشة من جميع مناطق الناصرة. بعد هذه المرحلة، صيغتْ استمارةٌ قامت ثلاثُ مستطلعات من المدينة بتوزيعها بصورة شخصيّة على هذه المحال، في الفترة الواقعة بين 30-12 حزيران 1998. بعدئذ، جُمعت المعلومات وجرى تحليلها واستخلاص النتائج وصياغة تقرير ملخّص يشمل بعض التوصيات.

يشمل التقرير عرضًا لنتائج البحث بحسب مواضيع مختلفة، نحو: الأسباب التي تدفع بالنساء إلى الخروج للعمل، والأجور، وشروط العمل (كالعطل السنويّة، والعطل المَرَضيّة، وصناديق التوفير، وصناديق الاستكمال). كذلك يتطرّق التقرير إلى تأثير الوضع الاجتماعيّ للنساء على شروط العمل وإلى العوامل الإيجابيّة والسلبيّة التي تؤثّر على رضى الموظّفات عن أماكن عملهنّ.

يُختتَم التقرير بتوصيات أوّليّة وعامّة، تندرج في مستويين: المستوى الأوّل موجَّه إلى الجهات الرسميّة، أمّا الثاني فيتطرّق إلى مستوى العمل الجماهيريّ والسياسيّ.

في ما يلي أهمّ التوصيات الموجَّهة إلى المستوى الرسميّ:

1. على وزارة العمل والرفاه مراقبة تنفيذ المشغِّلين للقوانين الخاصّة بحقوق العاملات؛
2. على الدوائر الحكوميّة المختصّة ووزارة العمل فتح أطر عمل لتشغيل النساء وتكثيف دورات التأهيل المهنيّ الملائمة للنساء العربيّات؛
3. ضرورة اهتمام نقابة العمّال العامّة بتوسيع إطار خدماتها، لتكون في متناوَل أكبر عدد ممكن من العاملات العربيّات، وتوسيع نوعيّة الخدمات لتشمل التوعية.

أهمّ التوصيات على المستوى الجماهيريّ والسياسيّ:

1. حثّ الأحزاب السياسيّة العربيّة على وضع قضايا المرأة العاملة في سلّم أفضليّات عملها؛
2. زيادة الوعي الجماهيريّ حول هذه القضيّة عَبْر الإعلام وتوزيع موادّ تثقيفيّة وإقامة دورات توعية حول حقوق النساء العاملات؛
3. إقامة جمعيّة نسويّة تتخصّص في الدفاع عن حقوق المرأة العاملة؛
4. يوصي التقرير بتشجيع النساء على الاستفادة من الخدمات القانونيّة التي توفّرها نقابة العمّال العامّة للدفاع عن حقوقهنّ النقابيّة.

المنظّمات غير الحكوميّة

مكانة النساء الفلسطينيّات المواطنات في إسرائيل - تقرير

تأسّست لجنة العمل على مكانة المرأة الفلسطينيّة في إسرائيل في العام 1996، على خلفيّة اطّلاع بعض عضواتها على تسليم دولة إسرائيل تقريرها الأوّليّ للجنة مناهضة جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة (CEDAW) والتي تشكّلت بناءً على طلب هيئة الأمم المتّحدة.

يأتي هذا التقرير، الذي كُتب في العام 1997، وأُصدر في العام 2003، يأتي ردًّا على التهميش والتغييب الواضحين لمكانة المرأة الفلسطينيّة في إسرائيل في التقرير الذي قدّمته السلطات الإسرائيليّة للأمم المتّحدة حول واقع النساء في دولة إسرائيل. كما يعمد هذا التقرير إلى الإشارة إلى القضايا التي أُغفلت في التقرير الرسميّ الذي سعت الحكومة الإسرائيليّة لتقديمه إلى الأمم المتّحدة والتي تهمّ المرأة الفلسطينيّة وتعكس أحوالها. بناءً على هذا التقرير، جرت المرافعة ونقد التقرير الرسميّ الإسرائيليّ في جلستين، الأولى أمام ممثّلي الحكومة والحركات النسائيّة في البلاد، والثانية أمام الأمم المتّحدة.

بالإضافة إلى قلّة المعلومات والإحصائيّات التي وفّرها التقرير الحكوميّ، يعكس السياسةَ الإسرائيليّة العامّة بشأن الأقلّيّة الفلسطينيّة من خلال الإشارة إلى النساء الفلسطينيّات بمصطلحات على غرار: «عربيّات» وَ «بدويّات» وَ «درزيّات»، ممّا يشوّه انتماءهنّ القوميّ، ويشكّل عدم اعتراف بالفلسطينيّين كأقلّيّة قوميّة. يحاول التقرير كذلك أن يوثّق تجارب القيادات النسويّة الفلسطينيّة وعملها مع النساء الفلسطينيّات من خلال المصادر المتوافرة، بغية طرح أشمل وأوسع لصور وأشكال التمييز المتعدّدة ضدّهنّ من قبل دولة إسرائيل. يرمي طرح أشكال التمييز هذا إلى جعل الحكومة تقوم بمعالجة القضايا الواردة فيه، وذلك عَبْر تطبيق سياسات مغايرة لما عليه الوضع حاليًّا بما يؤدّي إلى تخفيف التمييز ضدّ النساء الفلسطينيّات في إسرائيل.

يبدأ التقرير بملخّص حول عمل الأمم المتّحدة في سبيل تعزيز حقوق المرأة وبناء لجنة مكانة المرأة عام 1946 كجسم داخليّ مركزيّ يعكس التزامها بهذه الحقوق والبحث عن سبل تعزيزها. كذلك يستعرض بإيجاز المواضيعَ التي ركّزت عليها المؤتمرات التي عملت اللجنة عليها منذ ذلك الحين بهدف تحسين مكانة المرأة في القانون، والتعليم، والعمل، والرعاية

الصحّيّة، حيث تُوّج هذا العمل بالتوقيع على اتّفاقيّة القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة (CEDAW) في العام 1979، وهي مثابة ميثاق حقوق عالميّ للمرأة.

ينتقل التقرير بعد ذلك إلى تقديم رصد تاريخيّ للنساء الفلسطينيّات في إسرائيل والمراحل المختلفة التي مررن بها حتى أصبحن جزءًا من أقلّيّة قوميّة مواطِنة في دولة إسرائيل. وهنا يقدّم التقرير مسحًا للتمييز المتعدّد الوجوه والمستويات في مجالات الحياة المختلفة، وذلك بالاعتماد على المصادر البحثيّة والإحصائيّة القليلة المتوافرة، وكذلك بناءً على تجربة عمل التنظيمات النسويّة والنسائيّة المختلفة. أمّا المواضيع التي يغطّيها التقرير فهي: المشاركة السياسيّة، والحياة العامّة والتمثيل الدوليّ (المادّتان 7 وَ 8 من الاتّفاقيّة)؛ التعليم؛ العمل؛ الصحّة؛ قوانين الأحوال الشخصيّة؛ وأخيرًا العنف ضدّ المرأة.

ينتهي التقرير إلى مجموعة من التوصيات في كلّ من هذه المجالات، حيث يشدّد على ضرورة احترام الحكومة الإسرائيليّة لكونهنّ جزءًا من الأقلّيّة القوميّة الفلسطينيّة، وعلى الحاجة إلى سياسات التفضيل المصحِّح من أجل جَسر الفجوة بينهنّ وبين المجتمع اليهوديّ في ما يتعلّق بهذه المجالات، وكذلك على أهمّيّة وضرورة زيادة الوعي النسويّ لدى النساء والرجال في المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل على السواء في سبيل إحداث التغيير في الأدوار الاجتماعيّة التقليديّة المسندة للطرفين.

قائمة الأدبيّات البيبليوغرافيّة

المصادر بالعربية

سنيّة أبو رقبة. **مكانة المرأة العربية في سوق العمل الإسرائيليّة**. **الأسوار**، العدد 6، 1990، 127-135.

سهير أبو عقصة. **المرأة الفلسطينيّة في السياسة المحلّيّة في إسرائيل**. مركز دراسات – أمان، عمّان، 2005 (متوفّر على موقع شبكة المعلومات التالي: http://www.amanjordan.org/index1.htm).

إيفيت بتريس. **المرأة الفلسطينية في إسرائيل: واقع وتحديات (بحث ميداني)**. [د.ن.]، حيفا، 2000.

منار حسن وبربارا سبيرسكي. النساء اليهوديّات والفلسطينيّات في إسرائيل التوجّهات الحاليّة والتطوّر المستقبلي. **دراسات في المجتمع الإسرائيلي**. معهد فان لير، القدس، 1995، 213-241.

نادرة شلهوب- كيفوركيان. مقدّمة: **كتابات نسويّة – ما بين القمع وأصوات فلسطينية مقاومة**. نادرة شلهوب-كيفوركيان (محرّرة)، كتابات نسويّة – ما بين القمع وأصوات فلسطينية مقاومة، مدى الكرمل، حيفا، 2007، 7-29.

جنان عبدو. الحركة النسويّة الفلسطينيّة في إسرائيل: بين عامل التغيير والقدرة على التأثير. **قضايا إسرائيليّة**، العدد 7-6، 2002، 154-160.

جنان عبده. **جريمة شرف العائلة في مجتمع عرب 1948 في فلسطين**. مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مبادرات نسائية (3)، القاهرة، 1999.

لينا ميعاري. النوع الاجتماعي والقومية. **مدى آخر**، العدد 1، 2005، 85-109.

المصادر بالعبرية

אבו אחמד, עזמי; טבנקין, חוה ודב שטינמץ. ידע ועמדות נשים בכפר מנדא בנושא אמצעי מניעה ותכנון משפחה והסיבות לריבוי ילדים. **הרפואה**, 142(12), 2003.

אבו בכר, ח'אולה. **בדרך לא סלולה: נשים ערביות כמנהיגות פוליטית בישראל**. המרכז לחקר החברה הערבית בישראל, רעננה, 1998.

אבו בכר, ח'אולה. 11 הערות על האחרות, שוויון ורב תרבותיות. **פנים**, גיליון 22, 2002, 32-38.

אבו בכר, ח'אולה. נשים ערביות, מין ומיניות: נוכחות החברה הערבית ותרבותה בטיפול פסיכולוגי וזוגי בקרב נשים פלסטיניות. **המזרח החדש**, גיליון 43, 2002, 229-245.

אבו רביעה-קוידר, סראב. מודלים של אקטיביזם: נשים בדוויות בנגב. **מפנה**, גיליון 46-47, 2005, 23-26.

אדלר, ישראל; סבטאלו, איתן; פרץ, אריק ורוני שטרקשל. התפתחות הפריון בקרב נשים מוסלמיות

בישראל בעשור האחרון - מחקר אורך. **בטחון סוציאלי**, גיליון 46, 1999, 64-86.

איזנבך, צבי. השינויים בפריון האישה המוסלמית בישראל בשנים האחרונות. **המזרח החדש**, כרך 32, 1989, 80-96.

איתן, ישראלי. חינוך מבוגרים במגזר הערבי והדרוזי. **עיונים בחינוך**, גיליון 25, 1980, 139-154.

אסעד, סוהאד ואלי בוכבינגר. דילמות אתיות של עובדים סוציאליים המטפלים באלימות נגד נשים בחברה הערבית. **חברה ורווחה**, גיליון 20(1), 67-81.

בר קול, רינה ועירית קופפרברג. "תחת המטריה הגברית": סיפורי מעבר מהוראה לניהול של מנהלים ומנהלות במגזר הערבי. **עיונים במינהל ובארגון החינוך**, גיליון 25, 2001, 121-151.

גראייסי, רודינה. דרכי התמודדות של האם הערבייה העובדת עם כפל תפקידים ־ תקציר. **חברה ורווחה**, גיליון 14, 1991, 3-4.

דני רבינוביץ. המסע המפותל להצלת נשים חומות. **תיאוריה וביקורת**, גיליון 7, 1995, 5-19.

הרץ-לזרוביץ׳ רחל ותמר שפירא. השכלה, מנהיגות והעצמה- סיפורן של שלוש נשים ערביות. **גדיש - ביטאון לחינוך מבוגרים**, גיליון 9, 2004, 180-200.

חסן, מנאר. פוליטיקה של הכבוד: הפטריארכיה, המדינה ורצח נשים בשם כבוד המשפחה. ד. יזרעאלי, א. פרידמן, ה. דהאן-כלב, ח. הרצוג, מ. חסן, ח. נוה וס. פוגל-ביזאוי (עורכות), **מין, מגדר ופוליטיקה**. תל אביב: הקיבוץ המאוחד-קו אדום, 1999, 267-305.

חסן, מנאר. חורבן העיר והמלחמה נגד הזיכרון: המנצחים והמנוצחים. **תיאוריה וביקורת**, גיליון 27, 208-197.

רוזנהויז, יהודית. גברים ונשים ביד הלשון. **פנים**, גיליון 33, 2005, 46-56.

כהן, אורנה; רבקה, סויה ואחמד נאטורי. סיבות, דרכי התמודדות והסתגלות לגירושים של נשים מוסלמיות בעיר מעורבת בישראל. **חברה ורווחה**, גיליון 17(4), 1997, 395-415.

מאיר, רן ורינה שחר. הצעירה הערבייה בישראל- מסורת ושינוי עמדות לגבי שוויון בין המינים במשפחה ובחברה הערבית. **החינוך וסביבו**, גיליון 20, 1998, 215-248.

סויה, רבקה. עמדות פוליטיות, מצוקה כלכלית והשימוש בשירותי רווחה בקרב נשים ערביות בעיר מעורבת בישראל. **בטחון סוציאלי**, גיליון 43, 1995, 68-81.

סויה, ריקי. זהות לאומית של מטפל, שיוך ממסדי של סוכנות, סוג הבעיה ועמדות של נשים ערביות בעיר מעורבת והשפעתם על שימוש בשירותי ייעוץ זוגי ומשפחתי. **חברה ורווחה**, גיליון 17(2), 1997, 167-184.

סימונס, ג׳ון. הקואליציה הפמיניסטית באזורי הגבול. **תיאוריה וביקורת**, גיליון 7, 1995, 20-29.

סער, עמליה. האם נישואים הם תנאי לנשיות: על רווקות בקהילה הפלסטינית ביפו. **נגה**, גיליון 43, 1998, 18-23.

סער, עמליה. על מיניות של רווקות בקהילה הפלסטינית בישראל. **תיאוריה וביקורת**, גיליון 25, 2004, 13-30.

פארס, אמין. **מעמדה של האישה הערבייה בשוק העבודה**. משרד ראש הממשלה, הרשות לתכנון לאומי, מנהלת לחברה לשלום, ירושלים, 1996.

עזאייזה, פיסל. הנקה ואמצעי מניעה בקרב אמהות מוסלמיות כפריות בישראל. **חברה ורווחה**, 17(2), 1996, 217-234.

פיירשטיין, גודי. נשים מקבוצות מיעוטים: סוגיות מקצועיות וחברתיות. ג'. ר. ברנר, ב. סברן וא. סינגר (עורכות), **נשים במרחב הטיפולי - קובץ**. המרכז לייעוץ לאישה, רמת גן, 2001, 75-85.

קאסם, פאטמה. שפה, היסטוריה ונשים: נשים פלסטיניות בישראל מתארות את אירועי הנכבה. **תיאוריה וביקורת**, גיליון 29, 2006, 59-80.

קוליק, ליאת ופייסל ריאן. יחסים זוגיים, אסטרטגיות התמודדות עם קונפליקט בית-עבודה ורווחה נפשית: ניתוח משווה בין נשים יהודיות לנשים ערביות. **מגמות**, גיליון 43(4), 2005, 633-658.

קרסל, גדעון. הריגת האחות/הריגת הבת: רצח לשם כבוד המשפחה. **המזרח החדש**, 30(1-4), 1981, 69-98.

רינאווי, ח'ליל. **החברה הערבית בישראל: סדר יום אמביוולנטי**. המסלול האקדימי של המכללה למינהל, תל-אביב, 2003.

שלהוב-קיבורקיאן, נאדירה. על מי מגינים: ילדות פלשתיניות בישראל ומדיניות הגנת הילד. ח. מאיר ול. א. סבה (עורכים), **מגמות בקרימינולוגיה: תיאוריה, מדיניות ויישום**. המכון למחקרי חקיקה ע»ש הרי סאקר, ירושלים, 2003, 553-583.

Articles

Abu Ramadan, Moussa. Islamic Legal Reform: The Alimony of Muslim Wife in the Shari'a Court of Appeals. *Hawwa: Journal of the Women of the Middle East and the Islamic World* 4(1), 2006, 29-75.

Adelman, Madelaine, Edna Erez and Nadera Shalhoub-Kevorkian. Policing Violence Against Minority Women in Multicultural Societies: 'Community' and the Politics of Exclusion. *Police and Society* 7, 2003, 105-133.

Erdreich, Lauren. Marriage Talk: Palestinian Women, Intimacy, and the Liberal Nation-State. *Ethnography* 7(4), 2006, 493-523.

Erdrich, Lauren and Tamar Rapoport. Elaborating Ethno-National Awareness via Academic Literacy: Palestinian Israeli Women at the University. *Anthropology and Education Quarterly* 33(4), 2002, 492-515.

Eisenbach, Zvi. Family Planning among the Muslim Population of Israel. Usiel O. Schmeltz and Gad Nathan (eds.), *Studies in the Population of Israel: In Honor of Roberto Bachi*. The Magnes Press, Jerusalem, 1986, 1-14.

Espanioli, Nabila. Palestinian Women in Israel: Identity in Light of the Occupation. T. Mayer (ed.), *Women and the Israeli Occupation: The Politics of Change*. Routledge, London, 1994, 106-120.

Espanioli, Nabila. Violence Against Women: A Palestinian Women's Perspective - Personal is Political. *Women's Studies International Forum* 20(5), 1997, 587-592.

Friedlander, D., Zvi Eisenbach and C. Goldscheider. Modernization Patterns and Fertility Change: The Arab Population of Israel and the Israel-Administered Territories. *Population Studies* 33(2), 1979, 239-254.

Ghanem, Hunaida. *Attitudes Towards the Status and Rights of Palestinian Women in Israel*. The Association of Women against Violence, Nazareth, 2005.

Haj-Yahia, Muhammad. Patterns of Violence against Engaged Arab Women from Israel and Some Psychological Implications. *Psychology of Women Quarterly* 24, 2000, 209-219.

Haj-Yahia, Muhammad. Wife Abuse and Battering in the Socio-Cultural Context of Arab Society. *Family Process* 39, 2000, 237-255

Haj-Yahia, Muhammad. Wife Abuse in the Arab Society in Israel: Some Challenges for Future Change. J. L. Edelson and Z. C. Eisikivits (eds.), *Future Interventions with Battered Women and their Families*. Sage Publications, Thousand Oaks, CA, 1996, 87-101.

Haj-Yahia, Muhammad. Predicting Beliefs About Wife Beating among Engaged Arab Men in Israel. *Journal of International Violence* 12(14), 1997, 530-545.

Herzog, Hanna. Both an Arab and a Woman: Gendered Racialized Experiences of Female Palestinian Citizens of Israel. *Social Identities* 10, 2004, 52-83

Herzog, Hanna. Absent Voices: Citizenship and Identity Narratives of Palestinian Women in Israel. A. Kemp, D. Newman, U. Ram and O. Yiftachel (eds.), *Israelis in Conflict: Hegemonies, Identities and Challenges*. Brighton [England] and Portland, OR: Sussex Academic Press, 2004.

Herzog, Hanna. Shifting Boundaries: Palestinian Women Citizens of Israel in Peace Organizations. A. Levy and A. Weingrod (eds.), *Homelands and Diasporas: Holy and Other Places*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2005.

Herzog, Hanna. A Space of Their Own: Social-Civil Discourse among Palestinian Israeli Women in Peace Organizations. *Social Politics: International Studies of Gender, State and Society* 6(3), 1999, 344-369.

Herzog, Hanna. Double Marginality: "Oriental" and Arab Women in Local Politics. O. Yiftachel and A. Meir (eds.), *Ethnic Frontiers and Peripheries: Landscapes of Development and Inequality in Israel*. Boulder, CO: Westview, 1998, 287-307.

Kannaneh, Rhoda Ann. *Birthing the Nation: Strategies of Palestinian Women in Israel*. Berkeley, CA: University of Californian Press, 2002.

Al-Krenawi, Alean and Rachel Lev-Wiesel. Wife Abuse among Polygamous and Monogamous Bedouin Arab Families. *Journal of Divorce and Remarriage* 36(3-4), 151-165.

Lewin-Epstein, Noah and Moshe Semyonov. Modernization and Subordination: Arab Women in the Israeli Labor-Force. *European Social Review* 8(1), 1992, 39-51.

Khattab, Nabil. Ethnicity and Female Labor Market Participation: A New Look at the Palestinian Enclave in Israel. *Work, Employment and Society* 16(1), 2000, 91-110.

Rapoport, Tamar, Edna Lomski-Feder, and Mohammed Masalha. Female Subordination in the Arab-Israeli Community: The Adolescent Perspective of 'Social Veil'. *Sex Roles* 20(5/6), 1989, 255-269.

Schellekens, Jona and Zvi Eisenbach. The Pre-Decline Rise in Israeli Moslem Fertility. *Economic Development and Cultural Change* 50(3), 2002, 541-555.

Semyonov, Moshe, Noah Lewin-Epstein, and Iris Brahm. Changing Labour Force Participation and Occupational Status: Arab Women in the Israeli Labour Force. *Work, Employment and Society* 13(1), 1999, 117–131.

Shalhoub-Kevorkian, Nadera. Law, Politics and Violence against Women: The Case-study of Palestinian-Israelis. *Law and Policy* 21(2), 1999, 189-211.

Shalhoub-Kevorkian, Nadera. Racism, Militarization and Policing: Police Reactions to Violence against Women in Israel. *Social Identities* 10(2), 2004, 171-193.

Shalhoub-Kevorkian, Nadera. The Efficacy of Israeli Law in Preventing Violence Within Palestinian Families Living in Israel. *International Review of Victimology* 7(1), 2000, 47-66.

Shalhoub-Kevorkian, Nadera. Blocking Her Exclusion: A Contextually Sensitive Model of Intervention for Handling Female Abuse. *Social Service Review* 74(4), 2000, 620-634.

Shalhoub-Kevorkian Nadera and Edna Erez. Integrating a Victim Voice in Community Policing of Domestic Violence: A Feminist Critique. *International Review of Victimology* 9(2), 2003, 113-135.

Shalhoub-Kevorkian, Nadera. Militarization and Policing: Police Reactions to Violence Against Palestinian Women in Israel. *Social Identities* 10(2), 2004, 171-194.

Shoked, Moshe. Ethnic Identity and The Position of Women Among Arabs in An Israeli Town. Y. Azmon and D. Izraeli (eds.), *Women in Israel - Studies of Israeli Society Vol. 6*, New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 1993, 423-441.

منشورات تنظيمات نسويّة ومؤسّسات أخرى

أميمة ذياب وأمل جمال. **تمثيل النساء في أخبار الصحافة العربيّة التجاريّة في إسرائيل**. إعلام–مركز إعلامي للمجتمع العربي في إسرائيل، الناصرة، 2006.

هنيدة غانم. **مواقف من قضايا وحقوق المرأة الفلسطينيّة في إسرائيل**. جمعية نساء ضد العنف، الناصرة، 2005 (يتوفّر ملخّص عن التقرير في موقع شبكة المعلومات لجمعيّة نساء ضد العنف: http://www.wavo.org).

اللجنة الخاصّة للقضاء على كافّة أشكال التمييز ضد المرأة. **تقرير المنظمات غير الحكومية: مكانة النساء الفلسطينيّات المواطنات في إسرائيل - مقدّم إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصّة للقضاء على كافّة أشكال التمييز ضد المرأة في جلستها الـ 17 (تموز 1997)**. مركز الطفولة، الناصرة 2003.

منى عادل ظاهر. **صورة المرأة في الخطاب الإعلامي الفلسطيني المكتوب في إسرائيل: قراءة من منظور النوع الاجتماعي**. إصدار مركز الطفولة، الناصرة، 2006.

جمعية الزهراء. **وقائع مؤتمر المرأة العربيّة الأوّل – مشاركة المرأة في صنع القرار**. جمعية الزهراء، سخنين، 2001.

عرين هوّاري (إعداد وتحرير). أوضاع النساء العاملات في القطاع الخاصّ في مدينة الناصرة - بحث ميدانيّ. المؤسّسة العربيّة لحقوق الإنسان - مشروع حقوق المرأة، الناصرة، 1998 (متوفّر على موقع شبكة المعلومات لجمعية نساء ضد العنف (http://www.wavo.org).

Rouhana, Hoda. *Muslim Family Laws in Israel: The Role of the State and The Citizenship of Palestinian Women*. Women Living Under Muslim Laws (WLUML), Dossiers 27, London, 2005 (Available at: www.wluml.org/english/pubsfulltxt.shtml?cmd%5B87%5D=i-87-531765).

CEDAW. *NGO Report: The Status of Palestinian Women Citizenship of Israel* (Submitted to the United Nation Committee on Elimination of Discrimination Against Women, 17th Session, July 1997). CEDAW, United Nation, New York, 1997.

يرمي مشروع البيبليوغرافيا إلى جمع الأدبيّات الأكاديميّة التي كتبت عنّا وممّا ومسحها، كي نضع بين أيدي المعنيّات والمعنيّين مصدرًا محدّدًا واضحًا، قدر المستطاع، لأشكال المعرفة المختلفة التي جرى إنتاجها في الأطر الأكاديميّة المختلفة، حتّى اليوم. يهدف هذا المسح للأدبيّات إلى إتاحة الفرصة للمعنيّات/ين بالتعرّف على هذه المعرفة وتطويرها وتوظيفها وتسهيل عمليّة اختيار المواضيع التي لم يتم التطرّق إليها بحثيًّا، وذلك إيمانًا من القائمات على المشروع بأنّ الوعي لأشكال المعرفة القائمة وحُسن استخدامها وتطويرها هما الأساس للفكر النسويّ الفلسطينيّ المقاوِم لجميع صور وآليات القمع الواقعة على المرأة الفلسطينيّة في إسرائيل من قمعٍ سياسيّ، وذكوريّ، واجتماعيّ، واقتصاديّ.

يأتي هذا المسح للأدبيّات خدمةً للتساؤلات حول ماهيّة المعرفة التي أُنتجت حتّى لحظة إصدار هذا المسح وهُويّة منتجي المعرفة، ممّا يُلقي الضوء على الفكر النقدي النسويّ وغير النسويّ على اختلافه وأنواعها المتصل بالحياة الاجتماعيّة والسياسيّة للمرأة الفلسطينيّة في إسرائيل. لقد حاولنا، في هذا الإصدار، الحفاظَ على التوجّهات البحثيّة للباحثات والباحثين الذين/ اللواتي كتبوا/ كتبن عنّا، ابتغاءَ نقل صورة واقعيّة، قدر المستطاع، عن أنواع المعرفة والناتج البحثيّ التي أنتجتها الأكاديميّة الإسرائيليّة والغربيّة، وفي المقابل، المحاولات الجديدة والمقاوِمة للكتابات الأكاديميّة الناتجة عن الأكاديميّات والأكاديميّين الفلسطينيّين، وكذلك عن مؤسّسات مجتمعنا الأهليّة، لطرح بعض المساهمات والأفكار الجديد وإتاحة المجال أمام باحثاتنا وباحثينا اختيار توجّهات معرفيّة مختلفة/ مقاوِمة لدراسة مجتمعنا الفلسطينيّ بأعين فلسطينيّة.